

کتاب خانہ آصفیہ سرکار عالی حیدر آباد دکن

۱۳۴۷/۷

نمبر داخلہ

تاریخ واصل

نام کتاب - حاشیہ عبد اللہ احمد گری بر شرح تفسیر

منطق

نمبر کتاب

۲۴

انْتَوَيْتُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ

حسب الحكم في كل مطبع كثير المنافع اسمي سبط الله 1987

حاشية على كتاب

باستتمام كسب قبول الدولة مرزا محمد بهاريل خان در قبول

دوران کونجی جاکا نه حی محکم شد

نحمدك يا من بذلتنا تهديت تصور الحقائق وتبيننا بين حقيق الدقائق وتصلو على نبيه الذي على الحجب فائق على
آله وصحابه بحمد متهيم رائق وبعد فيقول المفسر الى الله المنان عبد النبي الاحمد كرى ابرق ضى عبد الرسول من بين
عثمان خضر الله ونوبها وترعى بها ان من حواش على حواشى الفاضل الكمال هو لانا عبد الله اليردى روح على الهبة
المنطق المتهمة بعد التماس الاجابة بولهم الصدق والصواب قوله الحمد ممدى قول القائل لان القول يكونه عرضا
منقول لا يعمل له من عمل يقوم به هو القائل فهو مذكو حكما ورجح الضمير الغائب الذى صنع لغائب مذكور لفظا او
او حكما فلا بد ان مرجع الضمير غير مذكو قوله استخرجى تبد واما كان فى الاقتراح نقاؤل اشعا يفتح ابواب المقاصد
باتيان منفتح التسمية الحمد له اختاره على لا تبد قوله ابتداء على الكلام من معنى ان كان الله الى المرتبة المتكلم بهنظام والترتيب
لما كان مشروعا بالتسمية الحمد له بان الحمد يقع بعد التسمية شرح كتابه بها كالتباعد بتركا قوله وقدر السجدة خير الامام
فى التسمية كل امرئى بل لم يبد رب باسم الله فهو المتبرؤ فى التحميد كل امرئى بل لم يبد سبحانه فهو قطع امرى مقطوع عن البركة فان
قوله اقتداء معطوف على قوله ابتداء عا فكما انه على الاقتراح لا بد ان يكون المعطوف ايضا على له فاسكان على الاقتراح المقيد
امى الاقتراح بالحمد بعد التسمية لان لا دلالة للحديث على ذلك اسكان على الاقتراح المطلق امى اقتراح الكتاب بها
من غير ملاحظة البعدية قبلية فسلم التسمي التقرير لمدى هو سوق الدليل على وجوب التسمي المطلوب لان المقيد هو الاقتراح المقيد
قلت ههنا مطلبان الاول مطابقتى هو الاقتراح المقيد والثاني ضمنى هو الاقتراح المطلق وكل منهما مطابقتا مطلبين والاقتراح

الاقتدار المقيد بقوله ابتداءً عامة للمقيد مع كونه على الإطلاق الضم والقدرة قوله اقتداراً على الإطلاق فافهم وكن سرّاً شاكرين
قوله فان قلت حديث لا ابتداء في الحديث الدال على الامر بالابتداء بالتسمية فيتميم حال السؤل ان الاقتدار لا يقتضي بالابتداء
بشيء بل بعد سلامته عن المعارضة وحديثان هما متعارضان لان كلاهما يدل على الامر بالابتداء الذي لا يكون الا بالامر
لا بالامر في المتعارضان علماً فلا توفيق بينهما حتى يقتضي في قول السؤل حل لا ابتداء في كليهما على التحقيق قوله قلت
الابتداء في حديث التسمية حاصل الجواب التوفيق بين الشيئين التبيين بان المتعارضان هما هوذا كان لا ابتداء فيها محمود
على التحقيق ليس لك بل لا ابتداء في حديث التسمية محمول على التحقيق وهو ابتداء الشيء بخبر مقدم على جميع ما سواه من خبره
والابتداء في حديث التسمية محمول على الاضافي وهو ابتداء الشيء بخبر مقدم بالتسمية الى خبره سابق في التسمية سواء كان
مسبقاً في خبره او لا في خبره من التحقيق والاضافي عموم خصوص مطلقاً واذ قيل ان الابتداء الاضافي ابتداء الشيء بخبره سابق
في الجملة وسبق في خبره سابقاً في الجملة وكان مختاراً في راجح بذا والا كان على ما يقول في كليهما على الاضافي كما لا يخفى فان قلت
ما وجه حل لا ابتداء في حديث التسمية على التحقيق في حديث التسمية الاضافي على العرفي ولو كان الامر بالعكس لكان التوفيق ايضا
قلت لما كان المقصود من التسمية ذكرهم الذات والتبرك الاستعانة به ومن التسمية ثبات الصفات التي تخصها من جميع الجهات
وانت تعلم ان الذات تقدم على ثبات الصفات لهما علمنا لا ابتداء في التسمية على التحقيق وفي التسمية الاضافي والعرفي وجه
تقديم التسمية على التسمية حين حل لا ابتداء في كليهما على العرفي وعلى الاضافي في فهم من هنا قوله وعلى العرفي وابتداء الشيء في المقصود
قوله وحدهما لئلا يراه وهو اثر بخير باللسان في ذكر اللسان بعده مني على التجربة كذا لئلا يراه في قوله تعالى اسرى بعده بيلا
وقال فضيل المتأخرين لانا عليه التحميم قدس في حاشيته على تفسير البصائر في التنازل كذا يحيل لانا قد جعل معناه لها صفة الكمال
في الاصطلاح كالتكبر اللغوي فيقول مني عن تحميم لم يسم سبباً منه سوا كان فعل قلب ولسان وجارحه وشكر في الاصطلاح
صرف الجهد على جميع ما انعم الله تعالى عليه قال جل جلاله العارح الحمد لله لو وصف بحليل على جهة التعميم فليحيط بالوصف المقيد
بكونه باللسان ثباته الفاعل البيروني ج اما لان ابتداء ومنه ما يفعله اللسان اما لان التقيد به يخرج طائفة من جملة ما
وخلقته ويخرج الى الكتاب شكك في شهوره المقام بان المراد باللسان اعم من التحقيق ولسان القدرة والمراد باللسان العلم
بشئ ما يصدر من اللسان وليس ما يصدر عنه سوا كان صادراً منه ولا في مندرج فيه كما على ان الله خلقه لانه من جنس القول فيدر
قوله على الجميل الاختيار في المحمود بخلاف الممدوح عليه فانه يجوز ان يكون غير اختياري اي مثل مدحت الله ولو على صفاتها والمراد بالاختيار
ما هو متفاهم العرف هو ما لا يكون باختيار الغير وانما كبر اختياراً بالحققة ولا التفات لاهل العرف في التوقيفات كجملته فلا يرد
شريف العلماء قدس من ان يثبت الحمد بالتنازل باللسان تسليم ان لا يكون ثباته تعالى على صفاته لا لئلا يعلم والقدر هو

وغير ما حذر لانها ليست اختيارية والالكات حادثة اذ كل اختيارى يوجب بالارادة كل مسروق بالارادة حادثة ايضا لا يحتاج الى جواب
بان المراد بالاختيارى ههنا ما هو اعم من ان يكون اختياريا حقيقة او حكما واهنفا المذكورة في حكم الافعال الاختيارية تنطلق لانها
فيها وعدم احتياجها الى ام خارج كما هو شأن بعض الافعال الاختيارية وايضا لا الى ان يجاب بانها كون ثار الله تعالى
على منساة الذاتية حمد الله حقيقة يجوز ان يكون اطلاق الحمد عليه على سبيل المجاز لكون تلك الصفات مبادى الافعال الاختيارية
او في حكمها وكل ذلك تكلف لا يكلف الله نفسا الا وسعها وقد يقال المراد يكون محيل اختياريا كما ان المحمى فاعلاله بالاختيار ان لم يكن
منه ان في المحمى عليه **قوله** نعمته هي الفاضلة التي جمعها الغوغل ومعناها الهيبة المتعدية والمراد بالتعدى ههنا هو يتعلق
ما خفي في تحققة وجوبها كالانعام على عطاء النعمة لا المراد به الانتقال كما توهم لان المحمى فعل اختيارى البته لفعل كونه عرضا لا يقبل الانتقال
في الكشاف في تفسير سورة المزل النعمة بالفتح التنعيم بالكلية لانعام بعضهم المنة لكنها ههنا كسوة اى اللام **قوله** غير اى غير النعمة
وهو الفضائل سلتة جمع فضيلة هي خصلة ذاتية ذات فضل وقال مقرئ الحق شيخ عبد الحق الدبلوى البخارى في حاشية على
ابيضادى قوله من نعمته او غير المراد من النعمة الانعام لانجات النعمة ليست اختيارية للمنعوم وقد يذكر مكانها الغوغل والفضائل هي
صفات المتعدية واللازمه والمراد بالمتعدية المتعديتها متعديتها وممول لاثار وباللازمه غير ما انتهى ههنا تحقيقات اللام
ان البتدى **قوله** الله علم على الصالح انما قال على الصالح تنبها على الاختلاف في علمه ان كان له علمنا عندده الخار عند شهر
افسيرين وسمى ناصر الدين عبد الله ايضا دى قدس سره انه لا يوافق وصف الغالبه وقد ذكرت ما يتحقق لتفصيل فيه في
جامع النصوص شرح الفارسي للكمال في بحث المعركة بالامر عليه فان ذلك الاطلاع عليه خارج اليه **قوله** الوجه هو الذي
اقتضى ذاته وجوده **قوله** المستخرج اى اجماع الحق بجميع المحامد **قوله** دلالاته اى دلالاته لفظ الله متعلق بقوله صار قدم للمصر على
بما اجماع اى اجماع جميع الصفات التامة الكاملة **قوله** صار الكلام اى قوله احمد **قوله** مطلقا مستفاد من اللام على احمد
وإشارة الى انها لا تتفرق اذ اجنس فان اختصاصا للماهية بشئ يقتضى اختصاص جميع افرادها به كما لا يخفى **قوله** من حيث
تلك اى جميع الصفات من حيث انه سيجب جميع الصفات الكاملة حقيقة لا مجازا ومبالغة والاختصاص مستفاد من اختصاص
اللام بجاته على الله **قوله** فكان الخ اى لما صار قوله احمد سد في تلك القوة كان دعوى ذلك القول اى دعوى ان جميع
منه في حق الله سبحانه وتعالى مثل دعوى شئ مع دليله وبرهانه اى بان يعلم منه دليله وبرهانه من غير احتياج الى التماس
الدليل عليه على حدة لانا اذا اذنا ان جميع المحامد منحصرة في حق من يستجمع جميع الصفات الكمالية فلا مجال للميل
بانه تعالى سيجب جميع الصفات الكمالية انكار اختصاص جميع المحامد في حق تعالى لان هذا الاختصاص من جملة الصفات
الكمالية فلو لم يتحقق في حق تعالى لم يكن ذاته تعالى مستجما بجميع الصفات الكمالية وهذا خلف ترتيب المقدمات

من الشك الاول كذا اجماعا مطلقا من الصفات الكمال منحصرة في حق من يستجمع جميع الصفات الكمالية
 مطلقا منحصرة في حق من يستجمع جميع الصفات الكمالية ان لم قال كدعوى الشئ مع انه دعوى الشئ مع بهية
 وبرهان بعينية هلت فرق بين قولنا الحمد لله وقولنا الحمد لله لان الحمد مطلقا من صفات الكمال فانهم قوله لطفه
 بضم اللام يعني كونه شدة قولهم قيل ترضى على ضعف القول لو رددنا نقض قوله اي اهدية عند المعزلة لانه
 الموصلة والحمد مستفاد وهو ان النقض فاحفظ قوله اي لا يصل الى المطال كما ان لا يصل الى المطال لانه اهدية
 اهدية اي سر ما تبينها على لك قوله اي اهدية عند المشاعر اراة لطريق الوصول في نقض لا الى المطال
 فالاصال في بلقيص صفته لطريق الاستفاد اراة حتى يكون لا يصل لانها وذا انشاء الفرق بين المعين قوله فان البلا
 اي لا اراة قوله على قول اي على طريق قول قولنا اما مشود فهدينا هم اي الى سواد طريق او نحوه قوله المعنى
 الضلالة قوله ولا تصبو الضلالة اقبل ممنوع سجا زوق الضلالة بعد الوصول الى الحق كالكفر بعد الايمان
 ان الضلالة لا تصبو بعد الوصول الى الحق ولم تدلنا لم كرمي صلا الى الحق انخرت وكفريات كقوله الثاني منقوله
 وجواب النقض بان اهدية في قوله لك لا يهدى مجازي لا يصل الى المطال اني في حجة على اي الاول الاحتمال يكون
 اهدية في قوله لك واما مشود فهدينا هم مجازي في اراة لطريق ايضا فاحتمال التجو مشترك بينهما قوله لك لا يهدى من حيث
 الى المطال لكن استهدى من شارب حبيب بان الالية على منوال ربيت اوسيت لكن متدري اي لك لا يهدى حقيقة
 وان ظهر لك اراة لطريق ظاهر ولكن استهدى حقيقة مشا روفية نظر لان التوجيه لا يلزم في الالية لانه انما يتبادر
 لو كان لذلك الفعل انزعج وهدا ليس لك بخلاف ذلك لرمي وكان له انزعج حجة حتى يصل الى المعزلة القائلين بان
 الافعال لا اختيارية للعباد مخافة لهم فالواجب خصوص هذا الرتبة محروقة بخلق امتدتها خارجة عن طرق البشر ايضا لا يلزم
 بالتوجيه فيلزم ان ينفوه له حجة لان الغرض من الالية هو يعود الى نفس الفعل حقيقة عن النبي صلى الله عليه وسلم واشتاتة له
 سواد كان في حق من حيث وفي غيرهم قوله كان لانه اراة لطريق فكيف يصح فيها عنه صلى الله عليه وسلم قوله مشترك لانه
 المعنوي يعني ان اهدية موضوعه للقدار مشترك بين المعين المذكورين لانها مستعينة في كل منهما بالقول يكونها موضوعا لاجد بها
 يوجب لا شراك حقيقة للمجاز والاصل منضيا ونا اهدية تحتها عطف على شئ اهدية اي حرم شراك اهدية بين المؤمنين
 اندفاع كلامه فبين المذكورين على يد بحث قوله الخ لا يهدى في قوله لا يهدى بين المؤمنين قالوا في قوله يهدى التي اي يهدى الناس
 للطريقة اي قوله اي وسط على وقع في المصريح ان اي وسطه ووسطه لطريق فربما الاصل انهم من اطراف قوله
 وهذا كناية في قوله سواد طريق كناية عن الطريق المسفوي بان الطريق لما كان لا يابوسط الطريق فذكر الوسط وراة استواءهم

الاستواء يصدر بمعنى الفاعل من انما فته الى الطريق من قبيل انما فته الى الموصوف فصار سوار الطريق كناية عن الطريق
 المستوي **قوله** فيهما اي وسط الطريق والطريق المستوي متلازمان ما دل الكناية على اللزوم اذ هي لفظا يريد به لازم معناه
 جواز ارادته مع كسبه في البيان وجه الملازمة ان وسط الطريق كالطريق المستوي وبصرهما المستقيم في الافاضة والاصال
 الى المقصود غاياتهما في الارادة والاطراف في عرضة الخروج من كل وسط الطريق طريق مستوي مستقيم في الاصل والافاضة
قوله فيهما اي كونه سوار الطريق كناية عن الطريق المستوي ليس مراده ان هو المعنى الاستوائي يرد ان هو المعنى
 الاستوائي فانه **قوله** ثم المراد به اي بالطريق المستوي وبصرهما المستقيم المعنى عنه بقوله سوار الطريق والمراد بسوار الطريق
 الذي كناية عن الطريق المستوي وبصرهما المستقيم **قوله** انما فته الى الموصوف ما دل على انهما لغاياتهما المستقيمة والافاضة
 بالكلية **قوله** بخصوصه اي الامامي والمراد به تلك الاسلام احاطة فانه اتم بخصوصه الى تلك الاسلام فانه انما فته الى الموصوف
 مثل انما فته في باب في بعض الشئ بخصوصه بانفسه فاعلى عما هي تخص نفس الامر خصوصا وقوله في الاسلام ما دل على ان
 اي هو تلك الاسلام او منصوب بتدويره **قوله** البراعة الظاهرة الشائعة في الخطب **قوله** يكون تقديم معمول المضاف
 جواب عما يقال ان تعلقه برفيق غير جائز لانه يلزم من تقدم معمول المضاف اليه على المضاف وهو ليس بجائز **قوله**
 والظرف اي الظرف والتشبيه مما يتوسع فيها فالجوز في غيرهما يجوز فيها **قوله** الاول اقرب لفظا كما هو الظاهر وكنته بعدني
 لان غير المطلق معتبر في مفهوم التوفيق عونا به شرعا كما قال الزاهد مؤمن بواز من ذات التوفيق كما ذهب اليه مولانا مزارا
 رحمه الله فاذ تعلق لنا بجعل يكون التوفيق مجعولا وخير رفيق مجعولا اليه وتخلل جعل بين الشئ وذواته او لوانه مستغنى وقيل ان
 بعدني لان اللام بعد الافعال تعليلية فالباقية بهم كون العباد علة لافعاله تعالى وبطلانه اظهر من ان نخشى انما جعل
 للام لا لتفعل فلما بدفع به لزوم توسطه كجعل والاستدلال بالاية عظم لان الفرائض ليس بذاتي للام من انفسه بل لازم
 كما قيل لكن لا نخشى عليك ان اطلبية الارضية على شكلها اطمع ان يكون ملزومة لكونها مما والنحوذج بهم فاعلى
قوله والثاني معني اي، الثاني اقرب معني وابعد لفظا اما الثاني فظاهر واما الاول فلهذا لا يلزم حينئذ المخذول
 المذكور ان فيما سبق لان غير المطلق ذاتي او لازم للتوفيق لاخير المقيد بلنا وتفصيل والتحقيق في حاشيتنا على حاشيتنا
 على حاشيتنا بجلال به فافضل ما وجه تشبيهه لتوفيق رفيق قلت من يطلب صاحبه في سلوك الطريق فهو رفيق والتوفيق ايضا
 يطلب معيته في سلوك الطريق لكن التوفيق خير الرفقاء لا سلا من جميع ما لا بد منه في سلوك الطريق فان قبل الرفيق
 مقدم على الطريق ولذا بقى الرفيق ثم الطريق فكان على الله ان يقول الحمد لله الذي جعل لنا التوفيق خير رفيق و
 يدان سوار الطريق قلت فيما قال بنسبه على ان مقصود الاصل به سلوك الطريق ولم يقرب مقصودا بالمتبع فانه سم حفظ

قوله نحو المظهرى جازية **قوله** واذا اسند الى الله تعالى ان تعالى صلوة الله تعالى او يقال صلوة ويراد بها صلوة رسول الله
تعالى كما في الخبر فيه **قوله** يخرج عن معنى المظهرى تعالى منزلة عن المظهرى **قوله** مجازا لا حسيه كقولك تعالى في جرحه ونسعه
ولا شك انه غير با مع **قوله** لم يصح به جواب عما يقال ان العنق حمله لم يصح باسمه صلى الله عليه وسلم **قوله**
تغيطما واجلا لالان ماني الكناية عن شخص من التعظيم ليس في ذكر علمه صيرها بالفتوة وايضا في ترك التبريح صلوات الله
عليه الشريف وايضا فيه من ابلع الفضل ان الله تعالى لم يصح باسمه صلواته في آية صلوة وهي ان الله تعالى ولما تكلم الاله
واما صرح باسمه تعالى باع النقص **قوله** من الوصف هو الرسالة **قوله** لا يتبادر الذهن من ذلك الوصف الا اليه صلواته لان المطلق
ينصرف الى زده الخال وكامل افراد من ربه الله تعالى نبينا عليه السلام فكان هو رسول الله تعالى ان الوصف المذكور مستغنى
عن قوله صيرها **قوله** احماه جواب عما يقال ان الله صلواته اخا من امين وصانته هذا الوصف اي الرسالة **قوله** الكونما
متلذذه لانه ان الكمال البشري يتم بالرسالة **قوله** مع قوله اي اختار وصف الرسالة للعلم المذكور مع ان في اختيار هذا الوصف
تصيرها كونه مرسل **قوله** فان الرسالة انما هي الظاهر انه علمه للاستدراك يمكن ان يقال انه جواب عما يقال ان الفائدة في التبريح
المذكور مرسل **قوله** حال الجواب ان فيه بيان عظمت شأنه ورفعة مكانه **قوله** هو النبي الذي آاه فالرسول يعني مع امره فثبت
ان الرسالة فوق النبوة **قوله** مدي الله به من الرسالة اي الرسول **قوله** حتى يكون اه اي يوجد شرطه برب العالمين
فيصح تقديره فاقبل لا بد لتقدير اللام من شرط آخر وهو اتحاد زمان المفعول له وزمان عالمه وزمان الهداية بعده بان قال
فكيف يصح تقدير اللام بدون وجود هذا الشرط قلت لانهم ان اتحاد زمانها شرط لتقدير اللام بقوله تعالى وتخل مع البغال
ويحمير لتربوا بها وزينة فان زينة منصوب بتقدير اللام ولم تكن موجودة عند الخلق وبقوله لهم شرب الماء واصلها
المبدن والاصلاح ليس وقت الشرب بل بعده واجواب بعد تسليم ان الاصل هو الهداية كما ان الشرب من الماء واجب في الدنيا
او المراد بالهدى اه اذه الهداية وفي الجنة اختلاف عند بعض الفقهاء اي الاتحاد المذكور شرط لتقدير اللام والوجه الثاني
ما دللنا عليه من انية وفقد الاصلاح وعند بعض ليس بشرط بل الشرط عند جميع ان لا يكون المفعول له في الزمان المقدر على
فعله سوار كان في زمانه او متاخرا عنه **قوله** بل عن المفعول آاه في بعض النسخ او عن المفعول وجه الله في المقام مقام صلوة
على النبي صلواته وايضا كونه نعمه وباقه علم من قوله الحمد لله الذي جعل **قوله** مدي اي حين كون مدي خلاصه كان في الفاعل
او المفعول لا بد ان يحمل المقصد مدي مدي معنى الهاء اي لان الحمل على مدي لا يمكن في الحقيقة والمال لا يصح حمل اسم المعنى
على المشبه بقوله مدي حيثه مجاز لغوي اسي مجاز في الطرف بل سبنا مجازا لانه يفهم من انه صلواته وقت رسالته قد كان اذ ما بعد الاصل
لا حال رسالته قد بين في بعض النسخ به مديا مطلق على من ثبت له سبنا المشتاق في المستقبل نحو مثل من قبل فقيد

٨ قوله اطلق اي على حاله . لما قد اخرج عقله من محاز في النسبة المجاز في النسبة ابلغ من المجاز في الطرف
مع ان محاز آخر منها كما مر انفا فلو قد مر على انك اي على جعل المصدر بمعنى الفاعل كان من قوله مصدر بمعنى المصدر
الانفا على ان الابداء بمعنى هو بافتتاح و به سيجي منه منزه عنه والرسول حل برأيه هاد ونسبته لا مبتدأ رجحانه عليه
سلام لا شياؤه سوء لا ادب في التعليل لا مبتدأ رازمه و طارزه منزه ومبرأ عن التهمة بالمفعول كلفه ان يقال
وما تمده من معنى لمفعول قلنا لا مبتدأ انتهى بوجه حرف بحر وتقدر الكلام بالابتداء بام اي بن هدي بصيغة
الجهو اقصيه من بن هدي الى بن هدي جواب شارة بقوله اي بن هدي به يكون لا مبتدأ مصدر
بنيها لمفعول بتقدير يربو بالابتداء و زمانه اي انتهى به على بصيرة فكلم قوله لقوله هدي و كان به حال من الفاعل اي من
المفعول قوله و كنهه اي في قوله بالابتداء حقيق قوله مترادفين هما اي لان من في حال احد قوله
ابتداء من . اكان قوله هو بالابتداء حقيق حال من ضمير بني هدي يعني الهادي و لم يمتد خلاصا الى حالان بل كان يكون
الحال لنا في من بعد الى حال الاول قوله كنهه اي هو بالابتداء حقيق يحتمل ان يكون جملة متانفة اجماعا عن سوال استفه
كان سائلا يقول لما رسله هدي جواب بانه بالابتداء حقيق و ضمير يرجع الى من رسله قوله مع الجملة التالية عنه
قوله بالابتداء يتيق قوله فانه كمال لنا لاله و كمال نعيم بالنوع في ذاته في فعله و كمال الانسان علما و عملا بالان
بني زمانه قوله لفعله المحصر لان تقديم ما خلفه التاخير لقصد المحصر و المعنى لا يليق بالانبياء و غيرهم الا به عليه السلام فحصل منها
الاتسار الى ان عليه السلام ناسخا لكل سائر الانبياء عليهم السلام قالوا وفي قوله والاتسار به معنى مع قوله و اما
الاقتداء به جواب عما يقال ان لا اقتداء بالاتباع فاحصل المذكور ممنوع قوله المحطضا في نسبتها الى سائر
الانبياء لا غيرهم قوله دليل دليل فان التصغير معيارا لكلمات بردها الى حروفها الاصلية ثم ميدان الهاد بالهزة كونهما
من حروف الحلق فبدا الهزة الثانية الساكنة بالاصالة في نون من قوله حصر في الامل اعم منه كونه مستعمل في الاسرار
والا و زال لذا اختار الامل على الامل فتوجه جواب سوال عن اختيار الامل ترك الامل قوله و آل النبي عليه السلام
عن النبي عليه السلام لعصموني انا اختاره لمحتشني على مذبة العزة خوفا لئلا يزدبني و الا نوال آل النبي عليه السلام
بنو اشم و بنو سطل بنو قتل و رتبة بنو عذرة بنو عذرة لما رواه النودي و جميع القرش و ائمة الاجابة و الانبياء
سهم لما اخرج الطبراني بسند ضعيف آل محمد يلقى لمحقق الذي ترجع الاخير قوله و كنهه في قوله و كنهه في قوله
الصورتية صلى الله عليه وسلم لفظه قوله مع الالباء و التصديق باجابة من عند الله تعالى مع النوني عذرا له و منه
مع ستمه و الالبان و بقائه عند وفاته و الالبان الى ان قال في قوله هم من رتبة بنو عذرة بنو عذرة لا بان لكونهم اصحابا

للسنة وقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأكلوا منها شيئا من قبل ولا يفتقر إلى شيء من ذلك المضي فبهذا ذكر الملزوم واراد اللزوم وانما اراد اللزوم لكونه نسب بمقام المدح من الملزوم قوله نسبة على الضم بحذف النقصان قوله اما على توهم اما اي اتيان الفارق اما لاجل توهم ذكره ما يعني لما اعتادوا ان يذكر اما في امثالهم حكم العقل حكما كذا باعتبار الوهم انها مذكورة في النظم فاتي بالفارق قوله او على تقديره ياتي في نظم الكلام والعرق بين توهم ما وتقريره ان معنى توهم ما حكم العقل بواسطة الوهم ان اما مذكورة في كلامه بواسطة اعتيادهم بها امثالهم بمقام يكون حكما كذا ومعنى التقدير ان يقدر اما في نظم الكلام ويجعل في الاحكام كالمذكور فهو حكم مطابق للواقع فانهم قوله الى الترتيب في الذهن يعني ان اسم الاشارة موضوع للمشار اليها لا اشارة الحسية والمشار اليها ليس مع وجود الخارج حاضرا في سائر النقوش المتعكفا كما هو الظاهر لا الالفاظ المترتبة اذ لا وجود للالفاظ المترتبة في الخارج كالمشار اليها بينا هو المرتب كحاضر في الذهن من المعاني المخصوصة او الالفاظ المترتبة المخصوصة الخفية على سبيل المجازية بل المقول منزلة المحسوس تنسبها على كمال ظهور بحيث يصبح لشار اليه ترغيبا للمتعلم في تحصيل اشارة الى فطنته لتساعته في طلبه قوله من المعاني المخصوصة اي لا مطلقا قوله اذ تلك الالفاظ المترتبة كحاضر في الذهن من تلك الالفاظ الخفية او المقولة قوله سوار كان وضع الدياتبة اشارة الى تعريف ما قيل ان الدياتبة ان كانت ابتدائية فالاشارة الى المعاني المخصوصة ان كانت لاحقة فالاشارة الى الالفاظ المترتبة المحسوسة بالنسبة على سبيل الحقيقة قوله لا وجود لانها ممتنع وضع الدياتبة بان يكون ابتدائية او لاحقة ولم يقل ان الاشارة الى المعاني ان كانت الدياتبة ابتدائية والى الالفاظ ان كانت لاحقة لعدم الفائدة اذ لا وجود للالفاظ المترتبة في الخارج حتى يكون الاشارة اليها حقيقة محالا وجود المعاني فيه نعم ان كانت الاشارة الى النقوش الدالة على الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة يريد بها الكتاب مجازا كان له وجه قتال قوله الترتيب القوة القابلة ومفعلا وهي المبادي في وصول تريا الذي هو الترتيب اليها قوله قانونية اي التي هي قانون في القانون فيكون في معنى سطر الكتاب في الاصطلاح قضيتة كلية كما هو الشار الله تعالى فان قيل المنسوب يكون مغاير لنفسه اليحيى لا يصح حمل شيء من زيد بصري فيلزم ان المنطق غير القانون فلما المعاني من المنسوب المنسوب اليه لا يلزم ان يكون على وجه المباني بل ان يكون لوجه ما سوار كانت بوجه المباني كما اوردنا شي الى مبانيه مثل زيد بصري او بوجه آخر كما اذا نسب الخاص الى عامه مثل زيد انساني او بالعكس مثل جسم حيواني وجسم نباتي

وكما اذا كان بينهما عموم من وجه مثل ان قانونية وخاتمة فتنسي او كجوزة تترابي في اصل ذلك ان يريد المخابرة طائفة من الناس
والا انون بخاتمة لا عنهما فهو ما من جهة الاشكال قوله تعصم مراعاتها فاقبل اعلم من هذا ان المنطق ليس له اسم بل دعاة تفتد
الدعاة من عصمة الحق كحال منشأ الله للقطع بشرط تحريكه في صحيح في تعصفيه ان بقدر الله بجماري يطعم بجماري بجماري
لان تعصم بشرط دعاة تفتد عصمة الى المراعاة بما عتقلى قوله حوالا ليهي اراى احوال دابة دابة في قوله
واساوى احوال لمبحث بعد الموت قوله على نسخ قانون الاسلام لا على طريق قانونه ان انخلا سنة قوله نقصه بيا
اي تعصم كلامه وقصر علماء الاسلام ويؤثر تقريره لثقايد واشباها بالادلة قوله فاعلم اي فحل تقرير الامم على بذاته
بيان في فاعلم لا بد في الاضافة البيانية من عموم من وجهين المضاف والمضاف اليه مثل ثمة سنة دعاة ثقايد تعصم
من الاسلام الذي بنفس الاعتقادات قلنا لا بد في الاضافة البيانية من صدق المضاف على المضاف اليه
سواء كان مخصصا من جهة عموم مطلقا بان يكون المضاف عموم من المضافات اية حتى يصح كون المضاف اليه
للمضاف قوله فالأضافة لاسية بادي الملازمة في الاول فملازمة التجربة واما في الثاني فملازمة المباشرة
قوله اي بصرفا لمجاز لغوي فان قبل كيف حل المصريح كتابه بصر لم يزل في التبصر لنا جعله مبرهانا او جميع معاني
كتاب الفاعل خاليا عن شئ الزوايد مضمي المتقاص بحيث لا يخفى في المعاني بل لاد المسائل وفي ذلك الاضافة على المعاني
كما ان اضافة ما سبعة للناظر فيها صورة المطابقة للواقع كك في الكتاب بصفا الفاعل ومعانيه بل من قصد تعصم
الافهام صور المسائل التي تضمنها معانيه والفاظه في الكتاب بصرفا للمسائل بصرفا بفتح من جان ولما جرد قوله بضمير
في الاسناد فاعلم عتقلى قال المصو له ان اد اتيك كرسيت شوى ما وجبة اختياره على من اراد التذكر مع انه اخذ واقف بقوله
لمن حاول التبصر قوله بكنه قوله تذكره فمجاز لغوي واما المراد بها بينا نفس التذكر فاعلم عتقلى
قوله تذكره اشارة الى ان الكتاب اقل كلاما واول مراما الاول فلان كون الكتاب تذكره موقوف على حفظ
وما هو اقل كلاما واول ما في الحفظ واما الثاني فلان الكتاب لو لم يكن اول على ما اراد تذكره لم يكن تذكره قوله اي تعصم
اي غير من حاول التبصر قوله بادي من جان ولما جرد قوله بضمير من جان ولما جرد قوله بضمير من جان ولما جرد قوله بضمير من جان
ثابتا وكان قوله بضمير من معنى الاخذ او تعلم لا ان يتكلم بل لازم لا يحدى بكلمة من التضمين عبارة عن رادة معنى
او شبهة عن حفظه خرا و معناه جعل احد جهاد لاد الاخر اصلا بحسب المقام قوله بضمير من جان ولما جرد قوله بضمير من جان
ان يتذكر من فدى الافهام تحمى ان يكون للعلم يتعلم مثل قوله وتبصره من حاول التبصر لاد الافهام لان قوله
من فدى الافهام اذا كان خلقا بقوله ثابتا او كانيا يكون حاله من الضمير مستكن في قوله ان يتذكر فيكون طرفا

[illegible]

وفيه تامل لان مسائل العلوم تكون نظرية فاعلم منها لا يكون الا سببا فالترديد من كون العلم بها كسبا والاتفاقية
وتقدير البيان في المنطق جميع المسائل والقدر المعتد به مع احد تلك المسائل نفس المسائل غير سببية لانها مقترنة بنفسها
سواء حصلت كسبت اولها وفيه فيه قوله اي مقدمة اشارة الى ان المقدمة خبر مبتدأ محذوف لا اعتبار محذوف وانجز لانها مكررة
قوله واخاطب اليه الى بيان الحاجة الى المنطق قوله المراد منها هنا اي في مقدمة الكتاب انما قال منها لان المقدمة في مسائل
القياس يطبق على قضية جعلت خبر قيا من جهة وقد يطلق ويراد بها ما يتوقف عليه صحة الدليل فتبادول مقدمات ولتتبعها
كاسباب الصغرى فحليتها وكلية الكبرى في الشكل الاول مثلا كما ذكره السيد سند قدس ته قوله قدمت بالمقصود اشارة الى ان
عنده المقدمة بفتح الدال المناسبة بين معنى المقدمة اللغوي الاصطلاحي ظاهرة فان طابقة الكلام المعاني لما اتخفت ان يكون
سائر الكلام المتخالفات طاعت عليها المقدمة كمقدمة الجش وضافة المقدمة الى الجش لبيان الاصل لاخذ ما في الاستعمال في مقدمة الجش
البحر التي تتقدم في قد استعيرت لاول كل شيء في مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مقدمة الكلام فلا يراد ان ستعارة مقدمة
الجش مقدمة العلم استعارة المفروض المضاف اليها في بيانها قوله ونفعها فيه فافادة مدلولها البصيرة في المقصود وبذلك النفع
الارتباط بقوله في عطف عليه بقوله لا ريب ان المقصود هنا قوله طابقة من المعاني ولا يخفى على المتفطن ان المقدمة على الاول
مقدمة الكتاب على ان المقدمة العلم مقدمة العلم ما يتوقف عليه الشروع مسائل كعرفة حده وغايته وموضوعه مقدمة الكتاب طابقة من
الكلام قدمت المقصود لكونها بوجها منها بسبب اعطائها النفع في قوله بوجبة في الشروع ولم يقل تنوع فاصل الشروع عليها والشروع
على وجهه لئلا يراد ان الشروع بدون تلك الممكن البصيرة في مقوله التي هي اشارة الى علمه لا سند فافهم قوله لم يزيد والحق
عن المقصود اتفاقا الى كثرة التجوز فلا اشتغال بها الا طائل في الصور العلم اه علم ان العلم المطلق هو مطلق الصورة الحاضرة عند ادراك
وهو على قسمين بوجه في الصور العلم مخصوص به ان يكون المعلوم بعينه فانه ما ظهر عند ادراك الصورة مثالا كما ادراك الشيء انه وصفاته كما
الذاتية التقابلية بالنفس ان العلم بها انما هو مخصوص فواتها عند ادراك الحصول صور وفيه لان النفس ادراك الصور لا يحتاج الى صورة
اخرى منتزعة الاولى العلم بالصورة لا يكون لا يحصل صور المعلوم يقبله لا لطلبه ايضا في ادراك الاشياء الخارجية عن المجرى كاشيا
لا يكون من دونها فافهم ان العلم بالاشياء عند الذهن ليس قبل حصول صور وفيه عند الحكماء القائلين بوجود الذهن في تلك الصور
اي صفة قبول الذهن بها من بعد الفياض وضافة مخصوصة من العلم بغيره فافهم ان العلم بالصورة هو الاول فيكون من
الكيفية بوجه المذهب المنصور كما زعم السيد سند قدس سره ووجه بان العلم بوجه بالمطابقة وعدمها وانما الموصوف بها الصورة
شرح الاشارات ان من الصورة ما هي بوجه الخارج في العلم ما هي غير مطابقة في الجمل وفيه ما فيه لانياس سبب الى مبتدأ في بعضهم
انه بوجه ان يكون من مقولة الانفعال بعضهم الى انه بوجه ان يكون من مقولة الاضافة واما انه نفس حصول الصورة في الذهن

[illegible]

[illegible]

بما يتفق خاص وهو انهما القياس المستقر لثبوت التمسك بطريق خاص ثم هو القول الشارح بقاها في السام القاصد الاسم المسمى
فلا فائدة في عدم التصويت اهلثة الى الادعاء ان الحكم جمل المجموع فتسا واحد من العلم سمي بالتصديق لان المجموع ليس طريق خاص تحصيله وانما حصل من
العبارة المشهورة عندهم هي اوراق ان النسبة واقعة اولى بواقعة التعريف المستفاد منها ليس مانع له من دخول التحليل والشك في عدم فهمه فان التحصيل انما هو
الوقوع او اللاحق وقوعه من غير ترد ولا تجويز والشك في ذلكا وتصورها على وجه التردد والوهم اوراق احدهما وتجويز مع ظن الاخر وما في ذلك
ان الملوذ بك لا يراك انما على ليس مانع لان قول التحصيل مع تجويز في العبارة المشهورة محطس بما يمكن ان لا يمكن ان يكون في العقل مع ان اجاب
نحو قوله انما يتركب من اقسام من الحكم **قوله** الذي هو جزر خير للقيمة ام مفعول لان جعل من النسبة انجزية اثبتية او اهلية لوقال النسبة انما
والا اتصال نسبة الانفصال والافصال لما خرج تصديقات الشريعة ولا شك ان وقوع النسبة اثبتية او لا وقوعها جزر خير للقيمة عند
المساخرين ان النسبة انجزية اثبتية او اهلية جزر خير عند المتقدمين **قوله** هو النسبة انجزية اه شعرا بخصا انجز الاخرى في النسبة انجزية اثبتية
او اهلية لا يقال ان قوله وقوع النسبة معطوف على اقسام قول انجز الاخرى للقيمة هو النسبة انجزية اثبتية او اهلية
او ليس مقصودا لما خرج ثبات النسبة المتعارفين بذات بل نسبة واحدة من حيث انها نسبة للموضوع والمحمول يتعلق بها الشك من حيث انها
تامة جزرية يتعلق بها التصديق فانهم **قوله** لا وقوع النسبة اعني جهل متعلق الادعاء وقوع النسبة اه كما هو المتعارفين اعلم ان الحكم فاطمة بعد
انفاهم على ان التصديق بسيط عبارة عن الادعاء ان الحكم متعلق في ان يتعلق الادعاء بالنسبة انجزية اثبتية او اهلية متعلقة بوقوع
النسبة اثبتية تثبتية او لا وقوعها فاختار المتقدمون منهم الاول وقالوا بتبليث انجزية القيمة المحكوم عليه المحكوم به بالنسبة انجزية اثبتية
او اهلية وبها هو الحق اولا في فهم من يدق قائم مثلا النسبة واحدة ولا يحتاج في عقد الى نسبة اخرى والتصديق عند وقوع اخر لا يراك متعلقا
للتصور متعلقة ذاتية لا باعتبار المتعلق وبذلك يخرجون منهم الى الثاني وقالوا بتبريع انجزية القيمة المحكوم عليه المحكوم به والنسبة تثبتية
ثبوتية كانت او سلبية سلبية بالنسبة الحكمة والرابع نسبة تامة جزرية هي وقوع النسبة او لا وقوعها الا ان يقال ليس مقصودهم اثبات النسبة المتعارفين
بالذات كما ذكره والذي علم على ذلك انهم فرقوا بين التصديق باعتبار المتعلق فظنوا انهم جعلوا متعلق الادراك النسبة الحكمة لا وقوع النسبة
اولا وقوعها داخل المشك في التصديق لانه ايضا ادراك النسبة الحكمة فازدادوا جزرا رابعا وجعلوا متعلق الادراك وزعموا ان الشك
ليس براك الوقوع او اللاحق وقوعه ولكن لم يذهبوا على ان الشك ايضا ادراك الوقوع او اللاحق وقوعه لكن لا على سبيل تسليم الادعاء ان لم يفهم
اللاز ويا فالحق ان جعل التصديق ادراكا او غائبا متعلقا بالنسبة الحكمة ولا يدخل حينئذ الشك في التصديق لان النسبة الحكمة فيه
ليست متعلقة الادعاء وبها القدر من التحقيق مناسبت في الافهام في هذا المقام **قوله** يشير اه عطف على جعل معنى
يشير **قوله** كما في التحصيل ما تعريفه وتعريف اخويه ما اننا **قوله** على ما في الاساس هو اسم الكتاب في اللغة **قوله**
فباختصاره هذا لعل العبارة صريحة ولا يترتب منه مبررة لتصور ضرورة ما كسبيا فثبت من ههنا ان انقسام التصديق الى

المفردى المكتتب عليه ما كفاية اتي مدارا على لازمه من عليه **قوله** وكذا الحال في التصديق بمعنى هذا تصديق تسمان ضرورة
 فيصير ضروريا وتسمان المكتتاب فيصير كسبيا فاقبل لو قال فيصير كل منها ضروريا وكسبيا مقام فياخذ التصور اه الكفاية قلنا ان **قوله**
 فينقسم التصور والتصديق كلام من معنى الضرورة ولما كان محتملا لثلاث احتمالات احدها ان يكون التصور باسره ضروريا وتصديق
 باسره كسبيا والثاني عكسه والثالث ما هو المقصود اعني ان يكون التصور ضروريا وكسبيا وان يكون التصديق ضروريا وكسبيا
 فقال ما قل تعينا المراد واحترازا عن الفساد **قوله** الى الضرورى وكسبي وانما عدل عن الضرورة والاكتساب اليها لان
 الحمل معتبر من انقسم والاقسام انقسم الاصطلاحى الذى هو المقصود الاصلى بهذا **قوله** الذى انشأ الكفاية بلغ شأنا وان
 مكانا من التصريح الذى يعلم به من غير فكر وروية ولا شك ان يحصل بعد الاعتب والمحنة يكون دليل الشان وفتح المكان **قوله**
 الى شتم الاستدلال الختم بفتح كشدن وانما كان الاستدلال احتمالا من ادعى واستدل صار هذا السهام المنوخ
 والمعارضات سيما في هذا الزمان الذى حل النظر فيه للكمارة والعدا والمتم للخصومة والعدا ومعارات المناظرة مطروحة
 بنظر مبيح للنظر الى من يملك مسلك النقل والحكاية وهو حق ان يوصف بالديانة **قوله** وذلك اى كون هذه القضية بدئية
قوله لانا اذ ارجعنا لارائه الخفاء واشاره الى ان هذا الوجدان عام لا خاص فلا يرد ان الوجدان لا يصير دليلا
 على الغير **قوله** حقيقة الملك بى جوهر مجرد فى ذاته وفى فعله وجسم نورا فى تيسل باسكال مختلفة **قوله** وحسلى بى حقيقة
 وى جسم نارى تيسل باسكال مختلفة **قوله** بان العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث **قوله** واصانع موجود لان الصانع
 موثر فى المصنوع الموجود وهو ان المصنوع موجود مطلق ولا بد لموجوده ان يمكن من موجود يرجع احد طرفيه وهو اصانع
قال المصنف لتحصيل الجاهل بى التصديق او التصديق كذا اذ اجهلنا الانسان وارادنا بتحصيل فلا خطنا اجهلنا
 وان اطلق وربما كما يحصل الانسان وكما اذ اجهلنا العالم حادث فلا خطنا العالم متغير وكل متغير حادث يحصل لعلم
 بان العالم حادث وانما اعتبر الجاهل فى المطلوب استحالته معلوما معلوم ولكن يلزم ان لا يكون مجهولا من جميع اجوه
 والى ان يطلب الجاهل المطلق وهو محال بدئيه بل يكون مجهولا بالوجه الذى يطلبه ويراد تحصيله ومعلوم بالوجه اخر
 من معانى عند الطالب التعريف البيان لكن لتحصيل من يفسر من ههنا ان اللازم فى الجاهل للجهل **قوله** الذى انظر
 توجه لنفسه اناسه انى ان الملاحظة بمعنى التوبيخ مراد من انفس النفس الساخنة **قوله** نحو الامر بالمعلوم الذى
 حصل صورته فى العقل فلا يحصى انه لو فاق نحو الامر بالعقل كان نسبيا بارة بهتم وادنى لما تذكره من وجه
 العدول عن نقط المعلوم الى العقل **قوله** التحصيل امر غير معلوم الوجه الذى يطلبه من جميع الوجوه لان طلب
 الجاهل المطلق محال بالضرورة كما مر **قوله** عن استعمال اللفظ مشترك لان يعلم مشترك بين الصورة اى حاصله من الاشى

تستدبره قوله لانا اذا رجعنا لازالة الخفاء واثارة الى ان هذا الوجه بان عام لا خاص فلا يرد ان الوجود انما هو بغير
الغير قوله حقيقة الملك وهي بوجوبه في ذاته وفي فعله جسمه في اني تشيكل بالشكال مختلفة قوله واجب في حقيقة وهي نارية تشكك
بالشكال مختلفة قوله بان العالم حادث لانه متغير وكل تغير حادث في المصانع موجود لان المصانع موثقة في المصنوع الموجود كل موثقة
في المصنوع الموجود لان المصنوع موجود ممكن لا بد للموجود ممكن من وجود حيز احد طرفيه وهو المصانع قال المصنوع يحصل في المصنوع
كما اذا جعلنا الانسان رتبة يد فلا نطنا الحيوان الناطق فبينا بما يحصل الانسان كما انوا جعلنا العظام حاوت فلا سلطان
متغير وكل متغير حادث يحصل العلم بان العالم حادث واما ما عجزت في المطلوب لا يستحال استعمال معلوم ولكن يلزم ان يكون مجهول من جميع اوجه
الا لكان الطلب المجهول مطلق وهو محال بغيره بل يكون مجهولا بالوجه الذي يطلبه ويرتفع به معلوما بوجه آخر من بين المتعاضدات
للتعريف البيان يمكن ان يحصل الطلب من ان اللام في المجهول للعهد قوله في النظر توجه ان اشارة الى ان ملاحظة بعض النواحي لنفسه
لنا طنة قوله في العلم والندى حصل صورة العقل فلا يخفى انه لو قال نحو الامر المعقول لكان سببا في انما هو فوق ما سبكه من وجه العقل
عن انظر السمو الى المعقول قوله في التحصيل غير معلوم توجه الذي يطلب من جميع الوجوه لان طلب المجهول المطلق محال بالضرورة
كما في قوله عن استعمال اللفظ المشترك لان العلم مشترك بين الصورة الحاصلة في الشيء انفعال النفس به مطلقا واذ لا اعتقادا بجازم المطالب
اي الذين واليه معلوم كثيرا فبما العلم التصديقي كالمادة في التصور وتباد من المعلوم المتشبه به فبما المعقول فاختاره على المعلوم المتشبه به
انظر في التصور والتسوية المعلوم المجهول بالكلية كالمادة في التصور وتباد من المعلوم المتشبه به فبما المعقول فاختاره على المعلوم المتشبه به
وتشيل جميع احوال النظر لا كلفة قوله اي الامور الكلية ما كانت المعنويات شاملة للامور الحسية والتجربة الغيادية فقط على مذاهب
والتجربة المادية ايضا على مذاهب مع ان النظر لا يجري في الامور التجريبية بادية كانت وغيره فالمعقولة لا تقبل اي الامور الكلية
الحاصلة في العقل قوله ان الامور التجريبية بادية كانت او غير قوله فان خبري راي كان وغيره قوله لا يكون حاسبا ولا متسائلا
احساستها التجريبية بادية المطلق والاسم التجريبية بادية كانت او غير قوله فان خبري راي كان وغيره قوله لا يكون حاسبا ولا متسائلا
ادراك كلي لان احساس خبريات ليس مرة للملاحظة قوله لا نقضها سوا كان الانتهاء الى نقضها جديا استدرا الى نقضها
ملزومة لنقضها فتح كون متبعا الى نقضها ايضا ولكن بواسطة اليردان نقض في العالم حادث العالم المسكن وانه لا العالم قديم
حتى يحتاج الى ان يقال ان العالم قديم في قوة ان العالم ليس حادث قوله فاحد الفكرين ظاهرة لا محالة وذلك الخطا ليس
ليس الفطرة الا ترى من العقلاء الطالبيين للصواب لا يمين عن الاضطراب في كل باب خطأ كثير المباديات
قوله والا لزم اجتماع التقيضين بلا واسطة او بواسطة فان اجتماع الشيء مع شيء آخر ملزم للاستلزام اجتماعه مع ذلك الامر الا ان
ان تولد زيدا كان محال بل هو محال بوجوبه بانه لا يكون محال بوجوبه بانه لا يكون محال بوجوبه بانه لا يكون محال بوجوبه

خطا في الانطافئست الحاجة الى معرفة احوال جميع الانطافئ الخيرية وتفسير بعضها عن بعضها ولا طريق اليها بقدر الناس
الاستبصار من الخبر الى الكلي من معرفة خبريات غير مخصوصة بفضيلة بحيث يعلم كل خبري منها عند الحاجة اليها الى خبري ^{من حقيقة}
وخذرة عادة ولا شك ان العلم بالحاصل من خبري ظني فلا جرم يصح في تحصيل اليقين في خبريات المصلين الى الكلي حتى تبدي عن
ايها قوله فقد ثبت احتياج الناس الى ثبوت مقدمات ومن هنا ينفع الاعتراض بان المقدمة في امور شرعية منطقيا
الحاجة اليه موضوعه فالاشغال في المقدمة بيان تقسيم العلم الى تصور والتصديق وتقسيم كل واحد منهما الى الحاصل بالانظر والحاصل منطوقا
فدفع فيه الخطا فقال كالمسئوف في المقدمة قوله الاول ان العلم بالتصور والتصديق فان قيل ما جئنا اثبات الاحتياج الى
المنطق الى تقسيم العلم اليها فان تقسيمه الى التصوري وقوع خطا في نظري في ذلك لاثبات فاجواب بان مقصود بيان الاحتياج
الى تقسيم العلم اليها فان تقسيمه الى التصوري وقوع خطا في نظري في ذلك لاثبات فاجواب بان مقصود بيان الاحتياج
منه ورمى في نظري بان يكون التصورات باسرها ضرورية والتصديقات بماها ضرورية فلا تكون محتاجة الى الوصول الى التصور الوصول
الى التصديق فثبت الاحتياج الى خبري علم المنطق معا وقد عرفت ان المقصود ذلك بكذا قال السيد قدس سره قوله علم من يقرر
المنطق قد علم من البيان ان بيان الاحتياج الى المنطق لما كان منساقا الى توفيق برهنة بل بعكس بحار ان يعرف بخاصة كثر
سوى النافية وهي المعتمدة بيان الحاجة فشرع في تقسيم العلم الى قسمين الى آخر المقدمة وقضية كلية وكلها حاصل القاعدة والصوابه سماء
القضية وانما افراد القانون اربعة او اقل العلم المعبر به قوله يعرف منها بالقوة القوية من الفعل بان يجعلها كبرى القياس وانضم معها
الصغرى ههنا يحصل قوله احوال خبريات الفاعل فانك اذا اردت معرفة حال زيد في جاءني زيد وتكلمت زيد فاعل كل
فعل من نوع فقد عرفت انه من نوع قوله عجب عنه الذاتية المستندة الى ذات المعرض لا الغريبة الاحتجاجية عنه قوله كما تتجلى
الشعور بالتعجب يطلق على ذلك مغرب خفي اسبب هو المراد بالتعجب هنا فادراك التعجب بغير التعجب بغير التعجب بغير التعجب بغير التعجب
فلا يلزم الانسان ان يدرك ادراكا مرساوية يدرك امور غريبة فيكون تعجبه بالاعتقاد الانسان به بصفة سادسية فان قلت التعجب لا حق للانسان
بواسطة برهنة معنى الناطق بالذات فقلت ان الغاية تقتضي ادراك الذي مرجح من مادة فيكون لا يكون لا يدخل في له وضو انما كانت
انرا في مقتضى الحدوث لانها عبارة عن ادراك حادث فاقطعت لعرض لا شيء لا يكون لا عليه بما عنه اتعجب ليس محمول
الانسان قلنا انهم يتعجبون من العبارة كغيره فيكون التعجب والتعجب والتعجب والتعجب والتعجب والتعجب والتعجب والتعجب والتعجب والتعجب
مساوح من هذا تبادر منه الذات بل ليس بل هو نفس المعرض قوله من حيث انه انسان اي غير مفيد بامرفان بحقيقة اذا
كانت عين البحث كان معناه اطلاق في انه ولا قيد هناك حتى يقيد الاطلاق اذا كانت غير منغنا بما انه محكوم عليه بالنظر الى
ذلك لا يغير وضع النظر عن غير ذلك الغير قوله امسا ولدك الشئ هو ادراك خبره او خا رجاعه وادراك المعقولات اللاحقة

للإنسان بطلانه ناطق قوله كالتحكك معا يضله بطلانه متجرب قوله المتجرب في المتجرب بطلانه ساوياً ان
فرد منه ويكون متجرباً فانه يعرض للأطفال في المبدأ لا يشكون في دليل ان ينبغي ليس يعرض في الترتيب لانه متجرب في الترتيب كانه
سبباً للبكاء قد يكون للفرح والغم والخوف مع ان العرض بذاته الذي هو اسطة يجب ان يكون ما ذاكها اتم فالتجرب في الترتيب
مثلاً لا ينبغي ان يكون التجرب مع وضوء المضاحك بلا واسطة وهو المقدم قوله بالعرض في اسطة العرض الذي هو التجرب في له بما لا ينفك
قوله فانهم يعلمون انهم يختلفون في سبب العمل المقتضى وترجم لا ولكن الصحيح ان سبب قوله حيث ان يكون
التصور لا مطلقاً فان المنطقي لا حيث عن جميع احوال العلويات التصورية وكذا لا حيث عن جميع احوال العلويات التصورية بل عن جميع
العارضة لها باعتبارها ايضاً الى المحمول التصويقي فان كان ما موجود في الذهن او غير موجود في الخارج الى غير ذلك من احوالها لا حيث
عنها فان قلت اذا كان الموضوع مفيداً بالايصال كان لا ايصال من جهة الموضوع وفي حكمه في كونه مسلماً في ذلك العلم ولا بد كل علم من
موضوعه سلم البتة فلم يكن من الاغراض المطلوبة في هذا الفن بل يجب ان يكون السجوت عنه لولا ان يعرف له وصل بعد كونه معلوماً وحال
الاغراض ان قوله المعروف في عبارة عن العلوم التصويقي من حيث هو يصل الى المحمول التصويقي كذا قوله واما الحق الى قوله الى مطلوبه
ان اريد بها مطلقاً موضوعاً لم يطق في بطلانه الفساد لما علمت ان المنطقي لا حيث عن جميع احوال العلويات ان اريد بها موضوعاً لم يطق
حيث لا ايصال كان لا ايصال من جهة الموضوع خبره لا خارجاً عنه فضلاً عن ان يكون عن ذاتها قلنا ان الموضوع هو العلوم التصويقي
الايصال لنفسه لا ايصال كذا العلوم التصويقي فالمرجح له حيث انه يصل حيث يتعد ولا ايصال في الايصال خارج عن الموضوع
فان قيل ما وجه تعدد الوصول لم لا يجوز ان يكون الوصول واحداً بان يكون تصديقه وصلاً الى الموضوعات بالعكس قلنا لا يجوز لان التصديق لو كان
الى التصديق كان معروفاً لا يكون معروفاً لا على حرف على الشكل الاول فنقول ان المعروف محمول لاشي من محمول تصديقه
من المعروف تصديق على الشكل الثاني المعروف محمول لاشي من التصديق محمول في تلك النتيجة بالعكس لكبرى النتيجة الكبرى انهم غير متجانسين
الى البيان في جميع التصويقي ان المقدم من الحكم المحمول التصويقي قاعدة تصدقه بالكنه وبالوجه ثانياً لذاتيات او بالعرضيات
فالمرجع خبرها وكل منها مقول محمول وثبت من حيث انه لا بد من العلم بتصديق الوصول المحمول التصويقي واما انه لا يجوز ان يكون التصديق
الى التصديق كاسباً لطلانه لو كان كاسباً لكان عليه واحدة لا بد ان لا يكون متساوية لنتيجة ان وجوده معلوم عدمه لا تصور ساوياً
الى وجود التصديق عدمه فلا يكون عليه كاسباً لتصديق ما يكون متساوية لنتيجة فلان اثر التصديق مجرد ومثل الشئ في الذهن مع غرض
عن كونه حقاً او باطلاً او كونه حاصل في الذهن او غير حاصل فيه بخلاف التصديق فان اثره حصول الشئ لاشي لا حصول
من حيث انه موافقاً وليس مع افعه والمقصود منه تحقيق المعنى حتى يصح تعلق الايمان به فلا تيرتب على التصديق الذي يفيد مجرد
في الذهن لانه قيل ان التصديق لا ينبغي معني مفروضه ان الذي مقتضيه ان يكون صواباً في نفسه وعند العقل فلم يكن بخلاف

التصور فانه لا يمكن اختبار حقيقة المطابقة وعدمها في حد نفسه ولا عند العقل لم يلزم ان يكون الفيد مطابقة من هنا يستنبط دليل
آخر على اتساع اكتساب التصور من التصديق كذا ذكره بعض الفضلاء قوله قد علمت فمع ما يقال ان المنطقي لا يبحث عن اللفاظ
عن المعاني فالاشتغال يبحث اللفاظ مما لا يناسبه حاصل الرفع ان البحث عنها ليس مقصودا بالذات بل مقصودا بالمتبع لتوقف الافادة
والاستفادة عليها اذ وقع لما يتوهم ان مشا اللفاظ مقاصد بالذات لا يراد بها في المقاصد بعد المقدرة فحصل الرفع هنا مقصودا بالرفع
وايرادها في المقاصد لشدة الاتصال بين اللفاظ والمعاني قوله ذكر الحروف والصناعات كذا الرسم اللفظي وادب الرسم على ما يوجب ابل القدر
من اطلاق الحد على كل من الاقسام الاربعة متوهم قوله بعد المقدرة في المقاصد لشدة الاتصال بينها وتوقف افادتها واستفادتها عليها
قوله تحسين اي يراد بها حاشا اللفاظ ولم يقل لتوقف الافادة والاستفادة عن ذلك لم تنقها على ايرادها بعد المقدرة لمجوز ان يعلم حاشا
اللفاظ من كتاب آخر من العلم انهما موقوفان على نفس مشا اللفاظ لكن على ايرادها في هذا الكتاب بعد مقدرة فلا قوله وذلك اي يراد بها
اللفاظ قوله اي الافادة والاستفادة جواب عما يقال وجه الاشتغال ببيان الدلالة وتقييدها على مشا اللفاظ قوله اقتضا الطبيعة
مراج اللفاظ وقد يطلق الطبع على اللفظ اي ذاته ونفسه قوله الدوال الاربعة شدة وبني الخطوط والعقود والنصب والاشارات قوله كدلالة
انح قال مولانا واذا ورج في حواشيه على شرح الشريعة الحق ان هذا اللفظ يقع النمرة وضمها مع تخفيف الحاء تشديدا يبدل على الوجه قوله
كدلالة لفظه ونيرانا لم يقل لفظه ليكون امثال للممثل له فقط من غير شوب بغيره قوله المسموع مرجع اراء الجدار انما قيده به ولو سمع
المشاهير في وجود اللفظ بالمشابهة قوله اي كون الامر المراد بالضرورة للنزوم الذي هو عبارة عن كون الامر خارج عن الموضوع له قوله
الموضوع له بدونه لذلك الامر خارج سواء كان اعمى ان النزوم الذي المذكور على نوعين عقلي وعلمي لان استحالة تصور الموضوع
له بدون الامر خارج عما يقتضي العقل ان التفكير يستحيل استحالة ذلك التصور فالنزوم الذي عقلي اما يقتضي العرف اجري العادة بان العقل لا
تصور الموضوع له بدون الامر خارج كمن يجيب العاقل استحالة ذلك التصور فالنزوم الذي علمي في قوله كالمصير بسببه العمي ان البصر خارج
عما وقع له العمي بوجه عدم البصر لازم بالنزوم الذي ان تصور عدمه دون تصور البصر خارج عنه محال مع ذلك فالنزوم لازم له عقلا ان العمي للكون
عبارة عن عدم التقيد بالمشا الى البصر في العقل تصوره دون تصور البصر ضرورة استحالة تصور التقيد دون تصور التقيد ان قلت البصر خير مفهوم
لعمي به عبارة عن عدم البصر عن العدم مطلقا فالصبر كان رجا عن عدم كونه داخل في مفهومه الا ان اللفظ كان رجا عن كونه داخل
في مفهوم الانسان فكيف يكون اللفظ عليه لانه لم يلقا العمي العدم ايضا الى البصر يكون البصر رجا عنه لان البصر ايضا يكون رجا عن البصر ولا يرد
مبينا ان العمي رجا عن عدم مطلقا فالصبر اذا عرفت هو ايضا كالاضافة اضافة البصر اليه رجا عنه وحيث كان كفاه عدم من حيث انه
مضا الى البصر لعدم من ذاته وحده ان التقيد داخل فيه والتقدير خارج عنه واذا اخذ المضا من حيث هو كان المضا اليه والاضافة
البصر خارج عنه فالحاصل ان الاضافة داخلية مفهوم العمي المضا اليه خارج فيكون البصر لازما له فكيف يكون اللفظ عليه لانه لم يلقا العمي رجا عنه قوله

١٣١ الى الحاتم فانه علم موضوع للانسان المشخص وتصوره بدون تصور الجوه وبجانب العادة محال قوله فرع الدلالة على المسمى في تابع له
اشارة الى ان التصريح انضمامها الى الكبرى سببه حصول نتيجة مطلوبين تقول انهما تابعا لكل تابع لا يوجد من المتبعين شيئا يتابع
فيما لا يوجد ان يكون المتبع اما التصريح فلان تعريف كل من التضمن والاستلزام يتبع بالذات وبالقصد الاول من وضعه انما
هو المثل السابق فان لا رتبة لم يضع الا فيهم اربعة اولها ما فهم الثلاثة تضمننا وانقسامها يتساوى من التزاما فمقصودا يتبع والقصد الثاني فيكون
بالذات التبع واما الكبرى فلان التابع مترتب على المتبع فلا يوجد الا بعد وجود قوله والى ان التضمن على تعليم له دالة المطابقة بالتحقيق والى ان
قوله في جوابي يكون الدليل على علم جواز مكانه وبذلك جواب في المقصود هو عدم استلزام المطابقة لتضمن الاستلزام لان للزوم منعا لثبات
عن آخره قد يكون مكان التضاك فلا يرد ان الدليل على ما يفيد العلم بالاستلزام لا العلم بعدم الاستلزام الذي هو المقصود لانه في سبيل
فان قد تقرر في موضعه التركيب الذي خارجي عن العاجب لتأويله باللازم له وزعم الامام ان المطابقة مستلزمة للزيادة بان تصور
كل ما يتلزم من تصور لازم من ازم بالوقلة هنا ليست فيه فالفظة اذ اول على الزيادة بالمطابقة على اللازم بالذات في قوله
الغير لازم ذنبه من ان لا يلزم من حصوله في ان لا يبرح حصوله في هو باطن لوجوده في لزوم الحال لا بطلان الاول فلا يتصور
كثيرا من المتكافؤ من سلبه ما عناه والتا في قلانه يوسع لزوم من اركب اركب او غير ثنائيتية قوله لا كان بشيء في قوله
الاستلزام من التضمن والاستلزام وانما لم يذكره لان بيان علم استلزام المطابقة لتضمن الاستلزام سبب الى طريقة فانك واعلمت جواب
معنى بسيط لا لازم له فيجوز ان يخطر ببالك ان لفظه مركب لازم له فقط له معنى بسيط له لازم ذنبه قوله امي اللفظ الموضوع لان المجتهدين
الدلالة اللفظية الوصفية ولانه لا يوصف الدوال لاربع بالافراد والتركيب اصلا والماز من الموضوع اعلم من الحقيقة والكفاية في قوله
معنى ويزن قلبك في الوضع معنيان خاص عام اما الخاص فهو جعل الشيء بازا المعنى ليدل على نفسه وهو المبدأ ومنه عند الاطلاق التسمية
اصطلاحهم من الدلالات التسمية والترادف والاشتراك وغيره بالصور والتفاوت في حقائق ومجازات اما العام فهو جعل الشيء
بازا المعنى ليدل عليه بقرينة دالة على تعينه وبذا المعنى عام شامل للحقيقة والمجاز وكل من المعنيين يتقسم الى خارجين كليهما في روايات
وضع الاجزاء لا جزاء كما ان الكتاب والخط ينقسم الى وضع الشيء في الموضوع ووضع الشيء في الموضوع كوضع الانسان في الحيوان في وضع الخروف
لمعانيها والى الوضع النوعي هو وضع الشيء في الموضوع اشياء اخر لوجه عام كوضع المشقة في الكتابات والمجازات فان صيغة اسم
الفاعل مثلا وضعت لكل من له ماخذ الاشتقاق مثلا وكذا المركب وضع لكل شيء ارباب مع فيه وايضا في الاستعارة وضع
لكل شيء يشبه الموضوع الحقيقي فيقسم الى وضع خاص للموضوع له الخاص كوضع الاعلام في قضية او وضع العالم في قضية العالم كوضع
الاجناس الى وضع العام للموضوع له الخاص كوضع الخروف والسماء في الاشياء او وضع السمكة في الماء او وضع النملة في الخبز او وضع النملة في الخبز
كما هو المبتدأ فيجوز لالفاظ باعتبار معانيها المجازية عن تعين المعنى والمركب على ان يكون لا في اللفظ والتركيب بل في المعنى والحقيقة ويكون

[illegible]

[illegible]

من الشاكرين قوله على معنا المطابق للتضمني فلا نقض بفعل قوله بان لا يحتاج الى في اصل موضوعه قوله بالسير بحيث كما
 ادفع لما يوجب من ان الهيئة لا سلم انها سبب الدلالة على اخذ الازمنة لسبب التحقيق في حين جريدون الدلالة وحال الدفع اخذوا الهيئة
 الى الضمير العبري لاسم الهيئة سبب الدلالة بل الهيئة سبب لاسم الهيئة المتحققة في مادة موضوعية تنصرف فيها الآن المصريح سدو
 الموضوع المتصرفية انما علم كون الهيئة سبب الدلالة لشبهة الزمان عند اختلاف الهيئة ان تحدث المادة كقرب يفرق اتحاد الزمان
 عند اتحاد الهيئة وان اختلفت المادة كقرب لفرقها فقلت فعله هذا يلزم ان يكون الكلمة مركبة لدلالة مادتها على الحدث ويتبعها على الزمان فيكون
 جزوا والا على خبر معناه فاجاب في قوله دلالة خبر منه والجواب بان المرادنية السميعة وهي الالفاظ والحروف الهيئة مع المادة ليست
 كاجاب بتجديد الاخر القيد لا دليل عليه كما فرأى من الجواب في قيد من يدل من احدى تدبير قوله لا سبب في تصور الكلام
 في الجزئي المراد بالهيئة المصنعة الهيئة كما سئل في جوابه باعتبار القيد بها في احوالها وسكانها وانما قيد الكلمة بها لخرج ما يدل على الزمان
 لا الهيئة بل في خبر ما دونه كما سئل في قوله الملتزم من الالتماس هو للصوق بالفارسي . شكي قوله لا يدرى ان تقضي في جوبس في الهيئة
 فيه ليست مادة فيكون والفارسي يعني في اشارة الدلالة بالية بان يكون ذلك المفرد بحيث كل تحققا الى اخره فلا يدرى النقض المذكور فيما سبق
 بموجب خبر جوبس لان دية غير تصرف فيها والكانت مع موضوعه قوله في جاي في جسيم مطلق المفرد جوعا ثانيا قوله المطلق المفرد فيكون
 قوله ايضا ان اتحاد معطوف على قوله ان يستقل فيكون تقسيما ثانيا للمفرد وتحميل ان يكون معطوف على قوله ان قصد خبره الدلالة
 على خبر المعنى في تقسيم مطلق الموضوع ولكن اول قبطان المعطوف عليه انما العبدية المعطوف عليه كالا يخفى قبل ما نقل المصريح
 عن الشيخ في اشارة جعل الاسم تقسيما في التقسيم في بيان كقول ليعجزوا باسم المعنى لا اسم منها كل لفظ وال و انت لعل
 ان المركب الموضوع المعنى كمنه في اصل المعنى عند ان المركب لا يسمى حقائق و جرات باعتبار ما فيها الحقيقة في المجاز
 فالصواب ان يجعل في تقسيم المفردون لفظ كذا كما جعل الشيخ ولا انما تقسم كما جعله الكاشي انظر الى ظاهر ما ذكره الشيخ والمقدمون
 من جعل التقسيم الى المعنى متبادر من اسم محقق عن المراد من اسمها كما علمت له لا انما اسم لا لخرج كما هم قوله وفي بحثه عدا دوى
 لفظان التقسيم لاسم التقضي وحال لا يترتب له منع ذلك لا تقصا رسله لم لا يجوز ان يكون التقسيم لفظي المفرد ويكون بعض الانواع
 لفظي لا بعضها التقيد يكون مع الاسم اسم جبه الى اطلاق قولهم انهم اسمها بعبارة لا سا و ما هان على الكلام الا ان كان التقسيم عدمي
 فان وجد حقيقة المعنى في التقسيم متقدمة لان كلامنا المتساوي المتساوي لا يكون كذا فلا يصح ان يكون التقسيم لفظي لا سيما وان كان التقسيم
 فلما انما جفت عن خبر كذا في العلم في ان خبري من العلم في العلم تسليم في خاص لا يخفى قوله في وجه التامل قد مرنا في
 في قوله في رد معناه شاذ اوقع ما يقال ان الاتحاد يكون بين شيئين في عبارة عن شراك شيئين متساويين امرين متساويين للعلم
 وحاصل دفع ان المراد بالاتحاد المعنى متصفا بالوحدة واحدا بالعدل لان اتحاد الوجود الواحد المعنى الذي يقصد باللفظ

٢٥ يستعمل فيه خبر اليمين حيث هو مفهوم فلا يرد انه يخرج من قوله ان نخذ الاعلام المشتركة وكذا المتوطيات والمشكوكات المشتركة والاشكال
 واجواب الشبهة لو كان المراد بالمعنى المقسم اليمين اي قياس اي معنى اجدوا ما علموا متواطوا ومشكوكا وان متيسرا في معان كثيرة فيوما
 مشتركة فيقولون حقيقة مجاز قوله كالاشارة على راسي المصداق العلم بالاعتقاد على راسي القائلين بان المصداق اسماء الاشارات
 موضوعه الحكمية لكن بشرط استعانتها خبريات تلك المعاني اخلت في الكل واما على راسي قال انها موضوعية بالوضع العام للمعاني في
 في رتبة عن قسام القسم الاول في عدم كونها متواطاة واحدة عن قسام القسمة الثانية في قوله لا يسمي علما فلا بد من الوضع لخرج المشتركات
 واسماء الاشارات قوله بهذا الكلام في تقسيم الفرد باعتبار اتحاد معناه العلم المتوطى والمشكوك نظر صحيح وما خطر بالبال في قوله
 بل المقال ان المراد بالمعنى في هذا التقسيم المعنى المستعمل في القسم الاول مستحق في المعنى الثاني لان كون اللفظ متحد المعنى لا يتصور الا
 اذا كان في ذلك المعنى موضوعا له بالوضع حقيقة اذ لو كان مجازيا كان معناه كثيرا لا يتحقق المعنى المجازي بدون ايضاح في اسم الاشارات مثلا دخل
 متحد المعنى في غير الشخص المستعمل في خبرنا ذلك المعنى لكن لا يوضح فلا بد انهما من التفسير بقوله وضحا ويظهر من هنا جوابا قيل ان المراد
 المعنى المتوطى لا يصح وقول المجاز في الاقسام ان يدعى منه لا يصح المستعمل علما اذ اللفظ قوله في شخصه بان يسمي العلم بالمتوطى يمكن الجواب
 آخر بان المراد بالمعنى في هذا التقسيم المعنى المستعمل فيه وخروج نحو اسماء الاشارات من مجموع المعنى وتوابعه مشتركة المعنى ثم لان المقصود بذلك المعنى المحكوم
 عليه لا اتحاد المشترك المعنى الذي اعتبر اللفظ بالقياس اليه ولا شك ان المعنى الذي اعتل فيه كلمة بذاتية بالقياس في مثل هذا الكتاب لا يخص لكن يتخصص
 بالوضع لا بد ما صنعت له على ان لا يخلو خبرها من قوله وضحا وانما قلنا ان المراد بالمعنى في المعنى لان العين بالنظر الى الدسب الجارية والباية في
 ذلك مشترك بالقياس الى الدسب على متواطاة كذا الاسد لقياس الحيوان المفترس لرجل الشجاع حقيقة ومجازا بالقياس الى الاول فقط على متواطاة
 الاشارة على راسي بالقياس الى المفهوم الكلي الذي وصفت له مفهوم الشعار اليه المفرد المذكور به في المتواطيات والقياس الى كل فرد فرد
 تلك المفهوم في خبرتي لا علم ولا كلي فتقسم المعنى في غير خاصر فكان الصواب ان يقول ان اتحاد معاني شخص في علم او غيره في فهم قوله
 تحقيقا كما في حقيقة قوله وتواطيا كما في المجاز قوله من في مشترك المعنى او لا معني مشترك المعنى لان ان يتخذ المفهوم من اللفظ عند تحدد
 الاستعمال قوله اي يكون في هذا المعنى الكلي كالانسان والشمس فان صدق كل واحد على فردا على السوية من غير تفاوت وانما
 سمي الكلي متواطيا لكون فردا متواطيا متوافقة في التواطى فالتساوي ان خبرا الانسان متوافقة في صدقه عليها فان اللفظ
 هو ادراك الكليات هو اقوى في بعضنا من بعض الا لم يكن انساني والجن والضيع والبهي العاقل مع ان الانسان
 كلي متواطيا لا اتفاق فاهلكت المشهور ان السكك سحرى في السحرى دون اللاذقي من الانسان ذاتي لا فردة قلنا فلما لم يشر الشعار
 في اللاذقي والعرضي حكما يندكف واوجدها فاللانع في خبرنا ان السكك في اللاذقي فيصعد احاب عن ذلك واما الكليين بده
 العارفين سكر لا يخطر شاهة فيكون المدة ابراهيم احمد ابي قدس وهو يرتفع بان المراد باللفظ سكر اذ اراك الكليات والاتفاق

لا في الالات اي لقوى الباطنة كالنجارين المتساوين في الصناعات المتفاوتين في الالات انتهى **قوله** بالعلية اي مقدا بالعلية
 كما هو و فان الواجب علته لم يكن فيكون مقده على الواجب مقدا على تمدي على ان بالعلية وايضا ولي ان سب مقده على الممكن
 نعم ان الوجود في الواجب انهم منه في الممكن لان وجوده تعالى متضمني ذاته واثبت استحالته . والله في الفكاه عنه تعالى بل هو عين
 الوجود كما تحقق في موضعه واقوى لكثرة اثاره بخلاف وجود الممكن **قوله** وغرضه غرضه من له وغرضه يقوله ان تفاوت الالات في قوله
 مثلا دفع لما يرد ان التشكيك لا يختص في التفاوت بالاولية والا لولوية فمادجه انحصاره فيما هو محل الدفع ان كرا لاولية والا لولوية بطريق
 التمثيل بطريق التقييد حتى يرد وما يورد وانما هي في هذا الكلام تشكيك انما هو يوقع في التشكيك من اللبنة على بناء على تشكيك في اثاره
 من البناء على تفاوتها باحد الوجود الاربعة **قوله** بل زيادة او نقصان بالاشارة الى هذه من لفظ منها بالاطلاق فان ليس
 بظنه ان في الكميات كالمقدار واحد وانما ينسب بطلان في الكميات كالسواد والبياض **قوله** اي انما يظن ان كسرناه يستعمل
 اشارة الى ان المراد بالمعنى في هذا التفسير ان فيه مطلقا لا يحمل فيه تحقق في الموضوع له مختلفا كذا اسم الاصل ويحمل على ال
 ان في المعنى في قوله لا يتحد معنى له في معنى لا يتقارب في معنى قوله وان كثر ارجع اليه العمل فيه على سبيل ان لا يتحد ام نعم ان هذا لا يردنا عن
 المذكور بقوله ومنها كذا وهو ان المراد بالمعنى انه محمول على بقاء اثاره في خطه المناسبة عليه من المعاني السابق **قوله** على الثاني هو اذ
 لا يكون ذلكا كان اشكاله لان يكون موضوعا انما قال في الثاني فلا محالة **قوله** انما هو قسم من اللفظ موضوعا في الاحتمال لان يكون مقصودا
 او لا يكون ذلكا كان بالنظر الى مفهومه فلا ان لا يكون هو كذا بالنظر الى حال من حول اللفظ موضوعا لا يشبه **قوله** في هذا المعنى لا
 كالكثرة بعبارة **قوله** فان العمل في الاول اشارة الى ان الاحتمال شرط لكون اللفظ حقيقة او مجاز **قوله** في اللفظ حقيقة كذا لا يستعمل في
 الحيوان لمعنى انما هي اللفظ يستعمل في ما وضع له حقيقة ان الحقيقة فيمليته بمعنى محقق اسم مفعول . فان اللفظ مستعمل في الموضوع له
 الاصل محقق مثبت في **قوله** في هذا كذا لا يستعمل في الرجل الشجاع وانما هي اللفظ المستعمل في غير ما وضع له مجاز لان الجار مقصود
 في معنى العمل بمعنى الجار . نعم ان على هذا المشكوك ما وقع في ما هي جا وز من موضع الموضوع آخر ثم نقل عن ذلك لمعنى اعلم الى اللفظ المذكور
 خاصة لتجاوزها عما فيه لا يحجزه يكون زف مكان لا شك ان الحكم باور في هذا اللفظ عن بناء الاصل الى معنى آخر فذلك اللفظ
 محال **قوله** على الثاني سرفيا اي مقولا عرفيا كاليداية فاسنان في هذا اللفظ موضوعه لكل ما يدرك على الارض ثم نقله العرف العام الى ذات
 الحق وانما يدرك من انجيل البعان **قال المصنف** في هذا الموضع عن جث اللفظ اشرع في المعاني ويدر بالمكان المفرد ليقول
 ان وضعه بطبعه بمعنى الوجود في كل **قوله** يحصل في الحقل اي من شأنه ان يحصل فيه سواء كان جارا صلا فيه من اللفظ بفعل او بالقوة
 لذات . بالسر فلا بد ان لم هو الى الجري والشيء الى منه الى غير ذلك لا يرد ايضا ان الحكم في المفهوم هو يحصل في المعاني
 في الالات من حيث هو وذكر العلة اذ في في شرح لفظه انما هو اللفظ حقيقة فان في العمل قد يكون بالسر وبغيره

وحيث يكون ملائمة بين الكميات المذكورة لا ينبغي ان يقال ان يحصل عند العمل بالاحسان في السابق في تعريف العلم قوله المستفاد
من اللفظي من ان لا يراد من اللفظ باعتبار انه مرشاه ان يفهم من سمي مفهوما فلا يراد المفهوم فيطلق على حاصل في الفعل من غير ان يستفاد من اللفظ
قوله في الفرضين هما مني تجوز العقل وهو تردد والذين احصاه وهو بالفارسية يعني ان لا يكون في التقدير كما في مقدم الشرطية بان يقال ان
زيد صا وقاس كثيرين فهو كلى وهو بالفارسية يعني ان لا يكون في تقدير مفهوم يد على كثيرين المستثنى من الفرضين المحال
وتقديره ليس محال انما اخذ الفرض في تعريف الجزئي حيث قال ان المنع فرض صدق على كثيرين لم يقل ان المنع صدق على كثيرين لئلا يخل
بعض الكميات في تعريف الجزئي كوجب الوجود فان صدق على كثيرين محتج في نفس الامر من فرض صدق على كثيرين لم يمنع من صدق على كثيرين لئلا يخل
بعض الكميات في تعريف الجزئي كوجب الوجود فان صدق على كثيرين محتج في نفس الامر من فرض صدق على كثيرين لم يمنع من صدق على كثيرين لئلا يخل
قال المصنف حمدا لله شاعرا واهي جميع افراد في الخارج فان ضاقت جميع المقاصد في شرحها كما مر في قوله صعدا معارج الحق
وانما قيد بالمتنوع ما يحتاج لان قوله منعت افراد او كانت تنبيه تقسيم التبيين فهو ان ما حجبوا ان الكمالي لا يكون افراد وجوده في الخارج بل انهم
لما سموا الكمالي شتموا كثيرين تخيلوا الاشتراك في الخارج فيه فنبه على ضايقه في الخارج من المتناهي افراد او تعدد في العلم ان الكمالية بمصلحة اشتراك
في كثيرين العقل واما على ما في مفهومه واما في مفهومه الكمالي فوجب في الخارج وعدمه قوله اي لم يمنع افراد في جميع افراد في الخارج كما
جميع افراد ممكنة في الخارج كالغفار واما في بعض المقامات في الخارج كالجواب فان بعض افراد هو الباقي وغيره
ممكن بالامكان العام المقيد بجانب الوجود وما سواه متنع الوجود وانما غمنا به بالتعظيم لان سلب المتنوع عن جميع الافراد مستفاد من قوله
كنت المتقابل بقوله منعت عام متحقق بالمكان بعض المتنوع بعض اخر وما حزرنا ان دفع الاعتراض ان الشهور ان اول الامكان المفهوم من قوله
اكنتم ان يريد بالامكان العام فلا يصح مقابلته مع المتنوع لانه قسم من الامكان فكيف يصح مقابلته له وان يريد بالامكان الخاص فلا يكون
الواجب سلبه بطور التقابل من الوجه الحكيم ايضا يلزم الوساطة بين المتنوع والممكن فلا يكون التقسيم عام ووجه الاندفاع ان المراد بالامكان
الامكان العام المقيد بجانب الوجود فلا شغل للمتنوع حتى يكون المتنوع قسما من الامكان نعم المتنوع ممكن لكن بالامكان العام المقيد بجانب الوجود
والممكن بالامكان العام المقيد بجانب الوجود عام شامل للوجوب الممكن بالامكان الخاص فلا مقابلته بين الوجوب الممكن بالامكان العام المقيد
بجانب الوجود والثاني انه يفهم من التقسيم الاول ان الوجوب داخل فيما يمكن افراده وهو باطل ان قد ثبت انه لا يكون بعد من افراده
يفهم من قوله او امتناعه ان الوجوب متنع تعدد افراده يفهم اوله ان تعدد افراد الوجوب ممكن ثانيا وان المتنوع من الامكانات من وجوه
وجه الاندفاع انما اردنا بقوله او كنت المتقابل بقوله منعت افراد سلب المتنوع عن جميع الافراد وهو متحقق بالمكان جميع افراد ما كان
بعض المتنوع بعض اخر في كيف يكون بعض افراد الوجوب ممكنة في الخارج لبعض المتنوع جميع صدق على جميع افراده فلما صدق
على جميع افراده ثبت انه وامكان وجوب بعضها في الخارج وامتناع وجود بعضها فيه امر اخر صريح بالامكان لا خلافه قوله كالفقار جيل الساقوت
وبه الذي قيل الفقار طارطيل الحزن فاما في جراح بالمشق وجراح بالمغرب قوله اسم السنان اي مع تنازله في الخارج ولم يردنا الا انه

فيكون في الخارج محصورة محدودة قوله كالكواكب البشارة وانما غير الاسلوب اعتبارا ببيان شي بالافراد وكذا قوله كالمعطون البشارة
 مثال والافراد المتناهي على السيارة مثال الافراد الغير المتناهية والكل على سبعة معلوم اليك رتعا وتغير الاسلوب بهما اعتبارا به
 عدم تنهايا الافراد فاقيل عدم التناهي على بيان البرهان السليم برهان التطبيق مثلا فكل ما يتصف بوجوده يكون متناهي التناهي حيث ان البرهان بعد
 معلوما البشارة غير تنهايه وكذا لعدم تنهايا الاعداد انها لا تفقد عند صدقها لا يحصل اليك مجرد زيادة عليه قد ودر ان الكواكب السيارة وما
 البشارة والنفوس الناطقة متناهيان في الكلام منها انما هو المعنى المفردة والجواب بها صارت اسما اعلاما كغيره لا يلزم خط فيها النسبة والكواكب
 السيارة سبعة القمر الحطارد والزهرة والشمس والمريخ والشتري والرحل قوله كالتفليس الناطقة غريب حكما الفاعل من العالم و
 التناهي كاسطر اتباعه فانه اذا كان لغير الانسان قبل ما يكون لكل الابدان نفس لم يتمكن النفوس الناطقة المعارضة عن الابدان غير متناهية
 عند القائل تقدم لعالم مع التناهي كافلاطون فانها عند تنهايه كمالا يخفى اللام الحكماء للعهد قال شيخنا السمارج والحاصل ان الكلام
 معدوم في الخارج وهو قسمان ممتنع الوجودية وممكن الوجودية اما موجود غير تعدد الافراد وهو يقسمان فاحصر قسم الكل في ستة اشياء و
 يشكل ان لا يمكن وجود الواحد مع امتناع غيره مع امكانه يكون وجود الكثير المتناهي غير متناهي مع امتناعه مع امكانه فلا بد من حجاب
 على قوله الكثير الستة او عدته الجواب محذور احتمال عقلي ودر المصريح لبيان انقسام الكل مطلقا على مقصود بيان اقسام
 في نفس الامر قال المصريح الكليات ان يقال او لما فرغ من تحصيل الكل في اجزائه شرع في بيان النسب بين الكليات ان بيان
 تتم التعريفات بغير النسب ثم تجوز لبيان النسب بين الجزئين او لا يتعلق المقصود في الفن بالخبري لانه لا يكون
 كاسبا ولا مكسبا لما مر ولم يذكر فيه الا بالاستطراد والتوضيح للكل لان الاشياء تعرف باضدادها فاقيل لان ان الخبري لا يكون
 فان الاستقرار والتمثيل اشتد لبحال الخبري قد يكون موصلا بعيدا التصديقات كما في موصفا القضايا الشخصية فقلت كما
 في تصور خبري في كسب التصورات فلا يراد الاول لان الاستقرار والتمثيل استدلالا تصديق بحال خبري لا ينصو الخبري
 الثاني فان تصور خبري يكون موصلا بعيدا التصديق الى التمسك فلا خير لان الكلام في كسب التصورات قوله احدى النسب
 الرابع اما التباين الخبري فليس امر مستغائر عنها كما ستعرف فلا يراد منع الحصر واليقال ان مقصود المصريح حصر انواع النسب والتباين
 الخبري جنس يحصل من النوعين التباين الكلي والعموم من وجه قوله هما تباينان واغرض عليه بان الاشياء والامام كغير
 بالامكان العام لا يمكن في التباين ولا في الخارج لا يصدق ان على شيء اصل في الخارج ولا في النفس فان جعلتها
 وجب ان يكون بين تقيدهما تباين جزئي على ما سياتي وهو باطل لان الشيء والمكن تساويان وانما يجعل من المتناهي
 فقد دخل في تعريفها ليس بهما واجب تخصيص الدعوى بالكليات الصادرة في نفس الامر على شيء من الاشياء خارج
 كالانسان قوله كالا انسان والخبر قال جلال العلماء كالانسان الحمار والكان يكا وفي زماننا ان يكون متصادقين فيما انتهى

[illegible]

الكل في قوله متناع اجتماع التقيضين في صدق عين الآخر مع عين الاول لزوم اجتماع التقيضين في منع قوله بالكل
 وكل ما صدق عليه تقيض الاعم صدق عليه تقيض الاخص قوله الصدق فيمنعه ليس كلما صدق عليه تقيض الاعم صدق عليه
 تقيض الاخص فيستلزم بعض صدق عليه تقيض الاعم صدق عليه تقيض الاخص تنكيس الى بعض ما صدق عليه تقيض الاخص
 صدق عليه تقيض الاعم فيمنع صدق الاخص دون الاعم في مجال قوله مع عين الاخص لاستحالة ارتفاع التقيضين قوله بدون عين
 ولا عم فلا يبقى الاخص مع قوله واما الثاني في ليس كلما صدق عليه تقيض الاعم صدق عليه تقيض الاخص في مجال قوله في مجاله في سواهما
 اصلا ولم يتصادقا في بعض متصادقا في بعض آخر قوله فان صدقا معا فيضام مع صدق كل في احداهما بدون الآخر
 قوله فيضام من جهة تصادقهما في بحر الاسود وتعارفهما في القطر اس الغراب قوله فان بينهما عموم من جهة تصادقهما في القطر
 وتعارفهما في الانسان في بحر قوله مباينة كلية ضرورة انتناع صدق الخاص دون العام قوله فلهذا قالوا في الاسماح معا بها
 اختصارا وتصورا لكل على شيء واحد مع ان عدم كميته قوله واعلم ان المصريح جواب عما يقال انه لم يذكر النسبة بين تقيض
 المتباينين عقيدتها قوله لا ينافي في ذكره في كراتين الخبر في من تلك كميته قوله كما يطلق في هذا مستفاد من كل قديم ملاحظه وذكر
 الملاقاة في خبري على مفهوم منع تجوز صدقه على كثيرين قوله الاضافي لان نيته بالضافة الى غيره قوله والخبر في معنى الثاني اعم
 اشارة الى ضمير في قوله سواء اعم راجع الى خبري قوله هو اعم بيان النسبة في خبري الحقيقي الاضافي قوله مندرج تحت مفهوم عام لان
 الخبر في حقيقته هو الشخص كل شخص من تحت المباشرة الكلية المعروفة عن تشخيص او هو المباشرة الكلية المقيدة بالشخص لا يثبت المعرف
 هي المطلقة فيكون اعم وجوده في ذلك خبري وغيره قوله اقله المفهوم لم يكن تحت مفهوم عام في ادعوى له فلا يخلو من
 تحت مفهوم وانما لا مر قوله لا عكس في كليا لانه ليس كل ما كان مندرجا تحت مفهوم عام فهو خبري حقيقي قوله ككساي صدا
 كليا قوله تفسير خبري الاضافي ولم يقل تعريف خبري الاضافي اشارة الى قوله وقد يقال خبري للاخص تعريف لفظي لان
 الاضافي اذ قد علم في بيان النسبة الرابع معنى الاخص فتفسير خبري الاضافي في قطره انه تعريف الشيء نفسه قوله تفسير بالاخص
 كتعريف الحيوان لان حاصله ليس بجامع قوله اي الاخص المذكور يعني ان ضمير موررجع الى الاخص قوله بها
 في تعريف خبري الاضافي اعم مني ما ليس بشايع في الجملة سواء كان شايعا من جهة اول قوله من الاخص بالمعلوم
 هو الكلي الاخص قوله ومنه اي اعلم من قوله وهو اعم على هذا التوجيه ولا يخفى انه شرع في بيان الفرق بين التوجيه
 بعد توضيح الفرق بالاختلاف لم يرجع الضمير بان نيته على الاول مذكورة مطابقة واندفاع الاعراض المذكورة
 يعلم ان الاما لان المعروف بالكسر لا بد ان يكون مساويا للمعروف بالفتح وعلى الثاني العكس قال المصريح والكلية خبر
 ما فرغ عن تعريف الكلي اقسامه النسب بين افراده شرع في بيان الكليات الخمس لانها متوقفة على الموصول بالجملة لا بصورة

قوله في الكليات التي لها افراجه فلا يمنع من انحصار الكليات في الجنس الكليات الفرضية قوله اما الكليات الفرضية كالاشياء التي لا يمكن ان لا
قوله لا صدق لها الا منها ولا خارجا ولا لازم جميعها في نفس ان كل ما يكون في الخارج وفي الدنيا يكون شيئا ممكن وجودا
في الخارج وفي الدنيا لا يمكن ان لا يكون له اتصالا خاصا ساد الا انواعا لا اصولا ولا اعراضا خاصة ولا عامة فلا يتعلق بالفرض العلم
بها ومنها شك في وجودها في اندراج الكليات الفرضية التي هي الاشياء محض تحت الكليات مساواة الكليات لا يمنع تصورها عن بشرية
التصور حصول صورة شيء في العقل فلو كانت كليات كانت شيئا في العالم لا يعلق على الموجود لا المعدوم قبل شيئا في وجوده في العت
التصور بالمعنى اللغوي شامل للموجود والمعدوم الاشياء التي لا يمكن فيقال قوله من يعتد به في الاحوال معرفة
المعدومات قوله في النوع فالقالت كذا تمام في عين حقيقة نادرة تعريف النوع المستفاد من هذا ليس بان نع قلنا في التفسير
المعدوم كذا تمام المركب قوله تمام مشترك في اتمام مشترك في ذلك لا يكون في المشترك بين الانواع خارجا عنه بل كل خبر مشترك بينهما
يكون في نفس ذلك خبرا في خبر من قوله في المحمول شامل لكل الخبر في الوجود التام في حصول القول في الكليات في الخبر في الخبر
في الخبر في الوجود والافلا في التفسير لا ياسب حال المبتدئ في الجنس يكون خبرا في التام ولا يصح حمل الخبر على الكل فكيف يصح حمل الجنس
على ما تحت قلت ان الجنس اعتبارات بشرية ولا بشرية بشرية بشرية الاشياء فالحق ان مثلا اذا اخذ بشرية الاشياء هي جوهر جسمانيا
حساسة متحركة بالارادة وبشرية الانسان لا يدخل فيه معنى غير ذلك مثل النطق والناطق فهو مادة وخبر من الانسان ليس
بمحمول عليه وان اخذ بشرية بالان يجوز ان يقترب معنى كالناطق ولا يقترب في جنس الانسان بمحمول عليه
باعتبار نفسه حيث ان جنس منطقي وان اخذ بشرية بالان ضيف اليه خبر كالنطق فهو نوع فالحق ان حيث ان خبر الانسان
غير محمول عليه من حيث ان جنس محمول عليه هذه الاعتبارات التثنية تجري في كل كليات الناطق اذا اخذ بشرية
كان فصلا محمولا وبشرية الاشياء ان صورة مادة بمعنى مطلق خبر بشرية الاشياء في عالم محمول فالقالت في معرفة قول على الكثرة والارادة
الطبيعي المنطقي والعقل لا يلبس الى حدتها اما الاول فليس كذلك ولا يحل بما يوضحه ان الاشياء فلا في التفسير هو يكون كليات والاشياء
لكن المركب من الجوهر والعرض لا يكون عوضا قلت ان تعريف الجنس المنطقي باعتبار معروض هو الكليات الطبيعية فانه مجاز في التعريف لا يمنع من
المجاز لكونه سبيا قوله فان كان له شرع بقوله فان كان جواب عن الامتياز في تبيين الجنس الى القسمة البعيدة لا يخفى ان المحذور
الكان اجاب عن الماشية وكل مشترك في تعريف الحيوان في الاقسام كان خبرا في خبر قوله مع ذلك اى مع وقوعه جوابا عن الماشية في خبر
الحق في المنفعة المشتركة ايا ما في ذلك الجنس قوله في الماشية المقول في غيره ان المراد بالماشية في تعريف النوع الاشياء في مطلقا
بل ما هو مقول في جواب ما هو معروض من مطلق في ان تعريف النوع في الاشياء في تعريف المقول ليس بان نع قلنا على شخص واحد
فان الشخص ايضا يمتد على غيره في الجنس في جواب ما هو فانه اذ لم يرد من ما يكون الجواب بالحيوان لا في الصف

المقيد بقيد عرضي كالرومي حيث ان اذ اسل عن الرومي النهرين هو يكون بجواب كحواش لم تعرض لافراج الصنف الى تقيد بقول
بالاولوية لانه يخرج النوع السافل بالقياس الى الاجناس العالوية كما في حواشي جلال العلماء قوله فلا يكون اى النوع الاضافي هو
الاكليا لا خبريا لان خبري ليس بمتقوله في جواب هو قوله انما لما تحتلان بالكون سوالا عما عن الذي قوله خارجا عن
عن تلك المتقوله في شكل ان الصنف النوع او خاصته ولا بد والاذا كان الاول فلا وجه لاجراجه والكان الثاني فلا حاجة
اجراجه الى اعتبار قيد اخر لان قوله في جواب هو يخرج الخاصة والكان الثالث فيلزم ان يكون الكليات منحصرة في خمس
لان الصنف ليس بخمس ولا فصل ولا عرض عام بالضرورة فاذا لم يكن فرع عا و خاصة يكون عوضا امر آخر وهو الخمس ان الصنف
خاصة غير شاملة لانه عبارة عن الملية النوعية ليس بعض لصفات المركب من لذاتي والعرضي عرضي قوله انما يكون اى
كيفية قوله نوعا حقيقيا سندا رجاحتا من لم يكن منبر رجاحتا كما اشار اليه قوله يجوز ان يتحقق الحقيقة بدل الصانع فلا يرد ان يكون له والى
نوعا حقيقيا اى بين قوله يجوز ان يتحقق الحقيقة بدل الصانع من افاة كما لا يخفى فمال قوله قد شمل اى النوع البسيط الذي لا خبر له قوله
بلفظ العقول والوحدة فانه حقائق بسيطة لا خبر لها فلا يكون النوع اى اضافية قوله في ذاتية اى تمثيل بالنقطة وغيره مناقشة اى
التفصيل في القول لا في قوله وباجلته اى حاصل كلام المصريح بعطف لظهور من المثال ان بين النوع الاضافي والنوع الحقيقي
عند عموم وجب كما هو من سبب المتأخرين ما القدر فقد ذهبوا الى ان النوع الاضافي اعم مطلقا من النوع الحقيقي والحاصل ان ثبت ان كل
اى جنس فنبهنا عموم مطلق ان جنس النوع بسيط لا خبر له من جهة الاول سبب ما خشي الشيخ والى الثاني المتأخرين حتى لمصرح قوله طرف الخط
والنقطة عرض في وضع لا يقبل القسمة صلا ونخط عرض بقيل القسمة في طول فقط قوله طرف الخط هو عرض بقيل القسمة في الطول والعرض
قوله طرف الجسم التعليل هو عرض متقدم في ايجالته فيكون بقيل القسمة في الطول والعرض وهو قوله لا يقبل القسمة صلا اى قطعها ولا اولها
ولا وها قوله فلا يكون جنس في حقيقيا لاضافيا قوله وفيه نظر في قوله واذا لم يكن خبر فلا يكون ليا جنس و خاصة منع المناقشة
لأنهم انه اذا لم يكن خبر فلا يكون ليا جنس ان لا يكون خبر سجد يكون خبر عظمى و اى خبر من اجزاء العقول وان ردت به المنع بطور
التفصيل فعلم ان الملو باخبر في قوله اذا لم يكن خبر لم يكن خبرا فعلى الاطلاق لا يلزم من الدليل المذكور في خبر الجاز لا على العقول
والسند يجوز ان يكون خبر خارجية ويكون خبرا غفيلية لكن حق ان التركيب ليس التركيب كجواب طلبة خارجية لتلزم الباعثة اليه
لان مصداق حمل الجنس في الفصل ونشأاته من غير ان يكون الموضوع والحينية واحدة لا يكون منشأه لا انتزاع المفهوم المتعددة
مصدقا عليها فيلزم ان يكون في نفس الموضوع وما وقع من تحديد الباطن والاطلاق الجنس والفصل بهما من قبل مسامحة وتيسير
بالذات في حواش الزائد الحق وقال الشيخ في التعليق احدى اجزاء الواحد وفيه لا يكون خبر وذلك كان بسيط وخرج العقل شيئا يقوم
نظام الجنس شيئا يقوم لفصل اى ماني المركب ان الجنس سبب للمادة والفصل سبب للصورة انتهى حاصل ما ذكره جلال العلماء ان

[illegible]

[illegible]

فلما نظرنا ههنا انهم يتمايخون في اطلاق العفص على الناطق الذي ليس تايلا الانسان فكيف يحسن المتحرك بالارادة للحيوان ان يفتح ما يشك
الارادة كاشا من الاعراض انما هي فلا يجوز ان يكون فصلا لان الانسان جوهر فالكرب من الجوهر والعرض ليس بجوهر وخصوصا ان
مراهم بان الناطق فصل الانسان بحسب المتحرك بالارادة فصلا للحيوان لان مبدأ الناطق فصل من مبدأ الحس المتحرك بالارادة
فصل ويطبقون به فصل عابجا واما لا يخفى انه قيل ان الاحساس مقدم على الحركة بالارادة فان الاحساس وادراكه وحركته
بالارادة متوقفة عليه دون الحكم الذي ذهب قوم الى فلو بعض الحيوانات عن الحركة الارادية كالارادة فقد جوزوا ان الحكم الادراك
عن الحركة الارادية فيها ومما ينبغي ان يقال ان الحكم الادراك في شي من الحيوانات وقيل ليس كل راس قد
على الحركة الارادية بل بعضها فكذا بعض الحركة متقدمة على الادراك اذ بها تحرك انسان الى شيء ليده كما في الحركة الارادية متوقفة
على الادراك فلهذا على الاحساس فلم يظهر لاحد ما تقدم على الاخر واذ ثبت ان الفصل يكون على الجنس فتفرع عليه ان الفصل
الواحد بالنسبة الى النوع الواحد يكون جنسا له باعتبار ما خولان الفصل لو كان جنسا لكان الفصل معلوما لذلك الحكم المعلوم انه يكون
المعلوم على بعلته فيلزم الدور وفيه باجماع قد ظهر من منافاة ما قال بعضهم ان الناطق بالقياس الى انواع الحيوان فصلا للانسان
املك صلب وحيوان بالعكس فان قلت ان النطق يعني ادراك الكليات ليس مختصا بالانسان لان الباري عزانه يدرك الكليات
وكليات المخلوقات التي لا تفعل النطق من كونها ايضا فلان كونه فصلا قريبا للانسان لما تقرر عندهم ان الفصل القريب ان يكون مختصا
بالمهية التي يفصلها ولو سلم ان الفصل القريب لا يجب ان يكون مختصا بتلك المهية فجب ان فصل الانسان ليس هو جعله جنسا له
بل يجوز ان يجعل الحيوان فصلا والناطق جنسا فان كل واحد منهما مشترك بين مهية الانسان غير ان قلت قد علمت انما ان اطلاق
العلم فصل على الناطق انما هو على اساسه او اجازي وليس الفصل حقيقة الا ما هو سببه النطق والادراك ولا شك ان ذلك المبدأ ينبغي ان
انسان الذي هو في ذلك المبدأ فلا شك ان قد جاب بعض القاصرين بالاداء بالناطق في تعريف الانسان بما يحرف بالحرف والصوت
وهو مختص بالانسان انما هو في ذلك المبدأ لا يحرف بالصوت كالباري عزانه واما ما في ذلك المبدأ من الحروف والصوت كسائر
الحيوانات والحروف والصوت هو الانسان واما الملكية التي هي لقول المجردة عندهم وهو نفس الفلكية ليس لها كلام بطن فصلا ولا على الالباب
انما الجواب ان طريق تحت اليزاب انما الحكم في كلام اطاعة الامم والخوان من ذي الانعام وارجو من الناطقين ان يقولوا انما هو
علا فاصلا وان لا يكون غرضنا في قول الله الام لا يستغرق في الام على كل من يقوم الكا والال لا يستغرق في كل فصل يقوم
بكل حال فهو يقوم لكل سائل من ذلك كما في قوله وعلما ان المرو بالعالى منها اه سلايد سبب بهم الى ان المرو بالعالى او ليس فل
ههنا ما هو المذكرة فيما بين عني احسن على والنوع العا والجنس السائل النوع السائل قول كل ما ينبغي ان يكون على قول ولا يرفع الا باب على
الكل رفعه لا يرفع الا على الينا فيه لا يوجب اجزائي فيجوز ان يكون من يقوم السائل متوقفا على ما في الجواب من يقوم السائل هو انسان مرة ولم العالي في

ايضا وهو ان انا كان الحاشي ما لانا ان كل مقوم للعلمية لم يفل توفيه كل مقوم فصار له بعد ذلك ان يرد
 الفصل الثاني من المقوم لتقرير ما في قوله تعالى وان من قبيل البعيد كل مقوم للعلمية لم يفل توفيه كل مقوم فصار له بعد ذلك ان يرد
 يجوز ان يكون بعض المقوم للعلمية ان يكون باقيا في المقوم للعلمية مع ذلك المقوم والمقوم انما هو في المقوم
 اخرج في قوله تعالى انما هو في المقوم للعلمية مع ذلك المقوم والمقوم انما هو في المقوم
 فلا يخرج خاصة الجنس فاختار من قبيل البعيد كل مقوم للعلمية لم يفل توفيه كل مقوم فصار له بعد ذلك ان يرد
 فالماشي عندهم عرض عام كونه مقولا على ما في قوله تعالى وان من قبيل البعيد كل مقوم للعلمية لم يفل توفيه كل مقوم فصار له بعد ذلك ان يرد
 تتعاطى من بعض المقوم للعلمية مع ذلك المقوم والمقوم انما هو في المقوم
 حقيقة الانسان جملة حلقه يقال ان العرض العام لا يقع الا في المقوم للعلمية مع ذلك المقوم والمقوم انما هو في المقوم
 من عدم وقوعه الجواب ان يكون محولا للمنهج من الفرق بين المقوم للعلمية مع ذلك المقوم والمقوم انما هو في المقوم
 في الجواب لا يخفى قوله في كل ما اشار الى ان النور في كل عرض عن المقوم للعلمية مع ذلك المقوم والمقوم انما هو في المقوم
 فالخفي ان الكلام ليس بمتكلم في المقوم للعلمية مع ذلك المقوم والمقوم انما هو في المقوم
 هي هي اوجودها في المقوم للعلمية مع ذلك المقوم والمقوم انما هو في المقوم
 المصريح ان المتكلم في المقوم للعلمية مع ذلك المقوم والمقوم انما هو في المقوم
 ثم قال احد علماء الامم في المقوم للعلمية مع ذلك المقوم والمقوم انما هو في المقوم
 ان يلزم من تقسيم الامم الى المقوم للعلمية مع ذلك المقوم والمقوم انما هو في المقوم
 لازم المبهة من حيث هي هي امي لازم المبهة كليا وجوده لازم المبهة الموجودة في الخارج ولما لم يكن في المقوم
 بالشيء المبهة الموجودة لا بنا لا يساوق الوجود او ساد المصدق مستلزم له وبه يقولون ان الشيء يساوق الوجود لعدم القطع
 وعموم المساواة وشمولها للتوافق المساواة فتقسم المصريح يرجع الى التقسيم المشهور الا انه احضر حيث عجز القسامين اللذين خربا بعبارة
 وبها شك مشهور وبها دليل لتلازم من الشك في المقوم للعلمية مع ذلك المقوم والمقوم انما هو في المقوم
 لا مكان لتعلق المصروفين فيقول ان ذلك المصروف لا يخلو اما ان يكون له المصروفين لا يكون له المصروفين لا يكون له المصروفين
 المصروفات على الثاني يكون المصروفين في المقوم للعلمية مع ذلك المقوم والمقوم انما هو في المقوم
 بينهما الجواب بل في المقوم للعلمية مع ذلك المقوم والمقوم انما هو في المقوم
 ما يرفان الواحد يلزم كونه في المقوم للعلمية مع ذلك المقوم والمقوم انما هو في المقوم

حكمة بقائه كونه الامور لا اعتبارا بغير حقيقة كانت بمعنى مجموعها في الامور لا اعتبارا بغيرها بل ان التسلسل لا يتحقق الا بالاعتبار
لان متحققا ليس الاحتياج العقل في سبيل ما الى ان تغير العقل ولكن القول على الاعتبار لا يغير المتناهي في قطع السلسلة القطع لا اعتبار
فقوله التسلسل فيها ليس بالصادق لعدم الموضوع لا وجودا ولا حيا لا عنه قوله في خصوصه واما خارجي الذي هو في الوجود
المعروف بالامر في قوله لا وجودا ولا حيا خارجي الذي هو في الوجود مطلقا فاقسم الاول على لازم المتناهي في لازم لها بالنظر الى كل موجود في قوله في
اقسم الى قسمين النظر الى وجوده الخاص في كونه جديلا لا اعتبارا في رتبة وجوده كانه في الخارج بخلاف الحرق النار في الحقيقة
الانسان كونه في الحقيقة لا انما الانسان يتبع العقل الانسان والمعاد لم يتصور في كونه في الخارج كالانسان في الحقيقة
فانه يتصور ولا يوجد في الخارج والمعاد لم يتصور في كونه في الخارج كالانسان في الحقيقة فانه يتصور ولا يوجد في الخارج
والمعاد لم يتصور في كونه في الخارج كالانسان في الحقيقة فانه يتصور ولا يوجد في الخارج كالانسان في الحقيقة
بعد تصور الحيوان ولا يوجد في الخارج لان كل ما يوجد في الخارج فهو في قوله الثاني اي القسم الثاني قوله واما
معينان منع لما يتصور ان اللازم له معنى واحد من بين ما يلزم تصور اللازم من ما يلزم من تصور الجزم بالضرورة لغيره ليس فيه
معنى واحد هو لا يكون لك بان لا يكون متصفا بامر من شقي التوحيده ليس كذلك بل المعينان الاول الشق الاول والثاني الشق
الثاني وكذا الغير البين له معينان الاول يتخالف الشق الاول والثاني ما يتخالف الشق الثاني والمخرج لما كان بعين الاختصاص
جمع بين المعينين لكل منهما اختصاصا في عبارة قوله المعنى الاخص لا يسمي قوله النسبة بينهما الاشارة الى انه لا بد من تقدير النسبة
في عبارة المتن ضرورة ان تصور الطرفين فقط غير كاف في الجزم بالضرورة بينهما بل لا بد من تصور النسبة بينهما بالضرورة او سلبا او كذا فيقول لاحقا
اليه يجوز ان يكون تصور الطرفين في المعنى الثاني مستلزما للنسبة لغيره يمكن ان يقال ايضا ان قوله او من تصورهما الجزم بالضرورة
او عن تصور اللازم والجزم بالضرورة ولا شك ان تصور لزوم اللازم من حيث انه لزوم يستلزم اللازم وتصور النسبة بينهما في قوله
بينها وبينه على انه يفهم من كلام المصنف تصور النسبة بينهما من غير احتياج الى تقدير المراد من لزوم الجزم من تصور اللازم وطرده عدم تو
على الوسط وغيره كالحديث والتجربة ولا يخفى ان هذا انما يتصور في الاوليات مثل الكمال عظم من الجزم والارتقاء في الوسط ما يقع بعد
لانه سواء كان الوسط او غيره فيكون الوسط اعم من الحد والوسط قيد على القياس القراني والاستشاق في جميعا والوسط عند المنطق
محمولا للموضوع الذي هو اسم ان الداخل عليها لام الاستدلال على ثبوت شيء بشي سلبه عنه كما يقال العالم حادث لانه متغير في شكله
الثلاثة في القياس الاستثنائي الا ان الاشكال الثلاثة راجعة الى الشكل الاول قوله المعنى الاعم يصدق البين بالمعنى الثاني على
كل ما يصدق عليه البين بالمعنى الاول فان كل ما يلزم تصوره من تصور اللازم يكون بحيث يلزم من تصور تصور النسبة
بينها الجزم بالضرورة بضرورة وفيه منع ظاهر يجوز ان لازم يلزم تصوره من تصور لزومه ويكون الجزم بالضرورة موقوفا على بينها

من وجه لا مطلق نعم ان المعنى الثاني انما يكون اعم والاول خاص اذا اعتبر في الاول اعتبار في الثاني دكون تصورهما بنسبة ٣٩
كافيا في الجزم بالضرورة مع عدم اعتبار الاول كما ذكره جلال العلماء في قوله الجزم بالضرورة اهـ اي يلزم الجزم بالضرورة ان يكون الجزم هو قواعلي
اخر علم ان غير ليهن بالمعنى الا اعم من غير ليهن بالمعنى الا اخص من يقتضيان اعم من يقتضيان الا اعم كما مر قوله فانها واثمة للضلك
اشارة الى ان مقتضى التسمي على قولهم الدائمة مطلقا من الضرورية ولا يخفى ان مجموع الدائمة من الضرورية انما هو بحسب النظر الى محضها
امتناعا بان العقل في ابدى النظر حكم بجزالة تفكك الدوام من الضرورية ليس بظالفة بل بالحق بناء الكلام على الاصل الدائمة المذكورة
في حكمه فليس منظر ضرورة وجود المعلول بوجوه فليس المراد بالضرورة امتناع الانفكاك لما هو في اللازم بوجوه ضرورة بالاساس
الضرورة انشاء الذات بل مطلق ضرورة ولهذا جعل غير ليهن البساق الى الوسط من اللازم والافان ضرورة ليست انما يكون
دوم الشيء للشي لا يخرج عن الضرورية فانه متنع الانفكاك بوجوه فانه فان المعلول واجب الوجود مادام ثلثه بوجوه لكن بالغير بالذات
فلا يصح تقسيم المقارن الدائم والزائل فان قلت المراد بالانفكاك الاعتبار في تعريف المقارن هو الانفكاك عن الضرورية التي
يكون متشابه بالذات ان الانفكاك عن الضرورية بالمعنى الا اعم اي بهتية من الذات لما مر فيكون مطلق الانفكاك عن الضرورية ما هو ذا
في المقارن فتاخر قد زلت فيه اقدم الناطقين قال المصريح مفهوم الكلي اي مفهوم نطق الكلي من غير اعتبار اعتياده بما هو من المواد
المفهوم يقع موضوعا للمسايل المنطقية التي يبحث من المعقولات الثانية من حيث الاتصال فمذا المفهوم الكلي المنطقي وبعث انما هو
يجعله عنوان الموضوع في المسائل بان يؤخذ مفهوم الكلي من حيث هو بلا اشارة الى مادة مخصوصة زبور وعلية احكام ليكون
تلك الاحكام عامة شاملة لجميع صدق عليه مفهوم الكلي ولذا سمي منطقيا بالنسبة اليه انما تعرض المصريح بايراد الفرق بين الكليات
الثلاث بوجوه الطبع منها بعد ذكر الكليات الخمس بحري عادت هم كذا وحاصل الكلام في هذا المقام ان كل ما قلنا الحيوان كلى فمذا
امور ثلاثة الحيوان من حيث هو هو مفهوم الكلي من غير اشارة الى مادة من المواد اعني بالذات نفس تصور عن جميع الطبيعة والحيوان
الكلي فالاول هو الكلي الطبيعي والثاني هو الكلي المنطقي والثالث هو الكلي العقلي ولقطة الكلي موضوع لكل من هذه الاسماء
الثلاثة بوضع عليهما فيكون مشتركا بينهما بالاشتراك العقلي وفي عبارة البحث اشارة الى هذا لان قوله سمي كليا منطقيا يدل على ان
كل امرئها سمي لفظ الكلي بسميته عليه ثم الكلي الطبيعي كلى لانه يصلح لمعرضية الكلية عدم منع تصور عن وقوع اشتراك بين كثير من
الافراد ما الكلي المنطقي فهو ليس كلى بالنسبة الى موضوعاته فان الانسان مثلا كلى طبعي وموضوعاته زيد وعمر وكبروا كلى المنطقي لا يصدق
على تلك الموضوعات فالكلى المنطقي ليس كلى باعتبار س الى زيد وعمر وكبروا فيكون هذا فراد بل كلى بالنسبة الى موضوعاته وهي
مفهوم الانسان والفرس والبقر وغير ذلك واما الكلى العقلي فهو ليس كلى صلا لانه لا فرد له وما قيل ان الانسان الكلى مثلا
عقلاني افراد لانه لا فردي وان الانسان الجسمي مثلا هو ما ذكره الشارح الشيخ نور الدين احمد ايدان كلى العقل اعتباري محض والكلى

انما يحل على انواع ثلاثة موضوعه والرومي الكلي مثل ليس يفرد من الانسان الكلي المكسب من الموضوع المجهول لان الكلي من حيث انه
صادق على الانسان لا يصدق على ما تحته فالكل الصادق على الرومي غير الصادق على الانسان باعتبار ان يكون لهذا المجموع
اعتبارين اعني الرومي الكلي موجود الانسان الكلي وتوضيحه ان الكلي انما يصدق على الانسان باعتبار ان نفس تصوره لا يمنع وقوع
الشركة بين كثيرين هي افراد له شخصية الكلي انما يصدق على الرومي باعتبار ان نفس تصوره لا يمنع وقوع الشركة بين افراد له لا
ان الرومي يفرد الانسان الذي يصدق عليه الكلي كما يظهر بالتأمل قوله كليا لمبعيا لانه طبعه من الطبايع الحقيقية من الخلق اولاد
موجود في الطبيعة اي في الخارج كما اشار اليه بقوله موجود في الطبايع اعني في الخارج فالطبيعة لفظ مشترك في الحقيقة الخارج
قوله لا وجود له الا في العقل لما يحكي قوله فان اتفكر الجبر في الخارج يستلزم انتقاره فيه فلا وجود للكل من حيث هو هو
الا في العقل قوله من حيث هو انسان الذي يعرضه ككيفية اعني ان لما يتبادر معه ككيفية من حيث هي هي من غير عرض الكيفية
لان لما يتبادر معه ككيفية ليس مجردة بالضرورة لان كل موجود في الخارج شخص ولا شيء من الشخص مشترك بين كثيرين
الخارج قوله بوجود افراد اعني موجود معين جوده افراد فان حقيقة الانسان مثلا حين اقران العوارض الخارجية عنها موجودة في
الخارج فيكون تلك الحقيقة من حيث ذاتياتها التي تتحد معها موجودة في الخارج والا يلزم تقاربها عن نفسها وتلك حقيقة لكن لا حظ
لبشرط شي منها لتعرض الجبرته ويكون افراد وجهه يعلم من ان مرادهم بوجود الكلي الطبعي ان الخارج امر اذا حصل في الذهن ولو خط
لا بشرط شي يعرض الكلي لان في الخارج امر يصدق عليه الكيفية في الخارج لان كل موجود في الخارج شخص لا يمكن اشتراكه بين
كثيرين فيه الا في حد ذاته كانه ان ما هو شأن في الذهن موجود في الخارج بوجود واحد لانه ليس في الخارج الا الطبيعة المخلوطة المقر
بعوارض مخصوصة بوجود واحد شخصي ثم العقل يعتبر تلك الطبيعة من حيث هي هي مع قطع النظر عن العوارض ثم يحصل
اشنان الطبيعة المخلوطة بها متباينان في الذهن متحدان في الوجود فليس لتلك الطبيعة في الخارج سوى وجود الشخص
فثبت ان الكلي الطبعي موجود معين افراد له تفصيل المرام لا سعيه بالمقام سمي في هذه الايام قوله والاول منع سبب جهو الحكم واستدلال
على المدعى مع ما عليه كونه في المطولات قوله في وجود الكلي الطبعي اي في الخارج هو ان افراد هي يصدق به عليه موجود في الخارج
قوله فانه لا اشارة الى ان شائع تصان الشئ لخصا المتبادر وجود الشئ الواحد الا كونه المتعددة انما هو الواحد الشخص الكلي
الطبعي ليس قوله وتحقيق الحق اه وقد ذكرت بنذامته اتفاقا لما كان لتماشي والتجريد عما حواسي التجريد سببا للمقام والمحال عرض
المحتمل عن ذلك المقال ففسلك مسلكه بل كالمحال قوله هو المحبت عنه وعن الجبر لانها موضوعا للمنطق قوله عن بان يتركب منه
المعروف على الاستحسان وعند التصدي الى الاطلاق كانه المعروف للركب للصفات المعروفة لا يقتضي التركيب تحفظا ان رص
قوله هو لا حظ اليه في رد الزعم بجهته امر لا يبرهنه ثم تبيانه ان كونه المعروف من الجبر ليس التركيب

المعرف ليس كذلك فان النوع فيها لا يكون جزء منه ولذا قالوا ان كراهية تطاوي وما سواه نوعان ما يتركب منه المعرفة بالانواع ٣١
وهو ان ينشأ من فصل وانما صفة ما يتركب منه بالاختلاف هو العرض العام كما سري وان تأملت ادق تأمل علمت ان قوله
بعد الفراغ عن بيان ما يتركب منه لا يتركب من ذلك فافهم قوله **قوله** يحمل على اشي اشارة الى ان المقول في المتن معنى الحمل
لا انه متعدي على ولا يخفى ان المقصود الاصل من المعرفة بالعرض هو العرض على وجه يكون منطبقا على المعرفة بالفتح انطباقا
بالذات كما في تصد بالكلية او بالعرض كما في تصد بالوجه هذا لا ينافي اكل بل بدون اكل حتى يحصل التصديق بثبوته والاما كان صفة
للملاحظة لكن في ذلك عمل ليس مقصودا بالذات بل العرض ولذا قالوا ان ذكر المعارف من ضروري في التعريف انما يذكر لاحتصاره حتى
يجري حمل التعريف على كيفية الاتحاد ووجوبه واد علم ان قوله لا فائدة تصد فصل المعرفة عن سائر المحمولات التي تحمل على الموضوعات لا فائدة
ثبوت صفة من الصفات لموضوعاتها فالحال لا فائدة من تقابل القول في التعريف ليس بما يخرج المعارف التي يحصل بها لانها
لا غيره لان افادة نفسه حسب اشياء والفاعل في التقابل هو باطل فلنا ليس المراد بالافادة ههنا ما هو صفة التقابل سواء كانت
صفة القول او البدر الفياض لكونه مفيد حقيقيا قيل ان ملاحظة الغفار لا اعتبار في كافيته في نفى البطلان كما في معاجزة
الطبيب نفسه فافهم قال اشناوي مولانا حميد سليمان الاحمد آبادي غفر الله ذنوبه اعلم ان العرض من التعريف ما يحصل
صفة لم يكن حاصله في الذات فيتم من صورة من بين الصورة الحاصلة فيه والاول هو التعريف الحقيقي والثاني هو التعريف
اللفظي ثم التعريف الحقيقي اما ان يكون موجودا معروفا او لا والاول هو التعريف بحسب الحقيقة والثاني هو التعريف بحسب
وكل واحد منهما ان كان بالذاتيات فحقيقيا او رسميا ام انما تصورنا ان رسم حقيقي او اسمي كلك ومثال اسمي الرسم الاسمي
تعريف الغفار الغير المعلوم وجوبا بالحيوان الكذا في او بالانسان الكذا في مثال التعريف اللفظي تعريف الغفار بالاسد وقد
من هذا التعريف الاسمي مقابل تعريف اللفظي وقد اخطا المتأخران في تصانيف مثل المطول في توضيح وشرح الشرح للعرض
من حيث جعل الاسمي دخلا في اللفظي ونشأ عن هذا ان الاسمي يقع في مقابل الحقيقي اللفظي ايضا في مقامه فزعم ان كلاهما
بمعنى واحد فاجعل اللفظي شاملا للاسمي غيره لما ان اللفظي قد يكون بلفظ أشهر بخلاف الاسمي فانه يكون بلفظ مألوف وقد عرفت
ان الحقيقيين باعتبار احد هما مقابل للتعريف اللفظي وباعتبار الاخر مقابل للتعريف الاسمي ليس كلاهما حقيقيين
بمعنى واحد حتى يصح ما زعمه فافهم انتهى **قوله** اما بالكنة مح يكون المقصود بالذات هو الاطلاع على جميع الذاتيات لا الامتياز
جميع عن المعارف وان كان هذا الاطلاع مستلزما لذلك الامتياز **قوله** او بوجه يتنازع يكون المقصد الى هذا الامتياز
والمعتبر المقصد فاقول ان القضية مانعة ان تخلو فلا بد ان الاول تسليم الثاني فالحال المتعاقبة ليرد ان هذا المقابلة صحيحة فلا حرج
ان كنت متقبلا فاقبل ثم اعلم ان هذا المردود يعني على شرط المساواة بين المعارف والمعارف ما عدا شرط وجود المعارف

بالاعم فالمراد بالتصو في تعريف مطلق المعروف التصو بوجه مساو كان موجبا تيار عن جميع اعداد او عن بعضه لعدم التصو في تعريف الخاص
 اي احد التام هو التصو بوجه تيار عن جميع اعداد فافهم **قوله** وكذا الحال في الاعم من جهة من المعرفة **قوله** اما الاخص اي من
قوله اعني مطلقا اي من جهة فالانحص من وجه يكون اعم من جهة لثبته وقد عرفت انه فاذ كان خياله **قوله** ان تصو ه اي تصو الاخص الاعم
 في ضمن تصوره **قوله** بالكنه ان تصورت الاخص كمنه كما اذا تصورت الانسان الحيوان الناطق لتصو بوجه جسم **قوله** او بوجه
 عن جميع اعداد ان تصورت الاخص كمنه لتصو بوجه كما اذا تصورت الانسان الحيوان الناطق لتصو بالاشي الكاتب **قوله** بالذات
 اي بالكنه او بوجه كذا **قوله** اقل وجودا في العقل فان وجود الخاص في العقل مستلزم لوجود العام بدون العكس لا يخفى عليك ان هذا
 الاستلزام انما هو اذا كان العام ذاتيا للخاص ويكون الخاص معقولا بالكنه والا فلا واذا كان الاخص اقل وجودا في العقل يكون
 نظره لثبته وهنا شك مشهور وهو انه يلزم من ان لا يصح تعريف المعروف بقوله ما يقال عليه اه لانه خاص من مطلق المعروف صدق
 ما يقال عليه وعلى غيره كالحوان الناطق بدون العكس الكلي وبجواب ان المراد بالاخص الذي لا يصح تعريفه الاخص من المعروف
 اعم المعارف بان لا يصدق المعروف بالعكس على جميع اوزاد المعروف بالفتح كالانسان في تعريف الحيوان المعروف بهنا اعني يقال
 عليه ليس كذلك لانه يصدق على جميع اوزاد المعروف تفصيلا وتحقيقه في حاشي طلال العلماء **قوله** ان يكون عرف من المعروف في
 العقل فافهم معرفة **قوله** قد علم جوابه يقال كما لا يجوز ان يكون المعروف اعم ولا اخص كذلك يجوز ان يكون مابنا المعروف فلم يقل فلما
 بالاعم الاخص والمباين محال بجواب **قوله** لا يخفى المراد بالاخص ان يكون متبعا لعقل بعد مرتبة المعروف بكون المعروف من
 الى العقل وذلك تعريف النار بانه جسم كالنفس فان النار سبق الى الفهم من النفس **قوله** ولا مساو بل ان مساواة في اختيار و ظهور هي ان يكون
 العلم باحد جامع العلم بالآخر و اهل بالجامع اهل بالآخر تعريف الحركة باليسكون فانها في المرتبة الواحدة من العلم و اهل من علم
 علم الآخر من اهل اهل بالآخر و المعروف يجب ان يكون اقدم معرفة لانه علته المعروفة لعرف العلة تكون متبعا على العلل **قوله**
 كان فصلا قريبا لان الذي لا يغيره الفصل لا يكون مساويا للمعرف كما لا يخفى **قوله** كان خاصة لا محالة لان العرض المساوي
 ليس خاصة **قوله** يسمى هذا لان احد في النعمة منع وهذا المعروف ايضا منع وحمل غير المعروف فيه **قوله** سماه اي سمي رسا لان
 هو الاثر وخاصة اشئ بهو اثر من اثاره ولما كان هذا التعريف خاصة للمعرف سمي رسا **قوله** وفيه ابحاث اي في كل
 كلامهم تحقيقات بطول الكلام مذكر ما و هذا الشرح لا اختصاره المناسب بحال المبتدى لا سيما والتحقيق الاول انه كيف علم
 التصور و حمل في ذاته و عرضياته و يوصف بعضها مع بعض و يقدم بعضها على بعض الثاني بيان انه اي وقت
 يعرف بمحد التام و خواصه بالنظر الى الطالب الثالث بيان مراتبها الرابع في افادة الذاتيات التفسير عما عداه كما لا
 ونقصا ما يمكن ان يقال فيه اعتراضات الاول ان احد التام كالحوان الناطق الانسان يجوز حمله على معرفه وهو الانسان

لان الحق يقتضي النفاذ واحدا للنام عين المجدد فكيف يكون قسما من المعرفة الذي اخذ كل فيه واجوابان صحيح أحدهما النفاذ
من جهة العقل مع الاتحاد في الوجود ولا شك ان بين الانسان والحيوان الناطق نفاذ بالاجمال والتفصيل في العقل مع
الاتحاد في الوجود والثاني ان من يعلم الفرق بين المحدث والفكر بانه لا بد في الفكر من حركتين حركته التي يحصل بها وهي حركه
لترتيبها بخلاف المحدث لا يتقارر حركته الثانية لازم فيه سواء وجدت حركته الاولى او لا يجوز استصحاب المبادى والمطلوب في
الذين من غير تقدم شوق وطلب اما انتقال الذين من المبادى المرتبة الى المطلوبة فليس بحركه لانه آتى الوجود لازمان فيه
لا يخفى عليك ان المعرفة لا بد ان يكون مركبا يتجرب فيه حركه الثانية وهي الترتيب الذي يقتضي التركيب فكيف يكون
الفصل التعريف صده وانما صده وحدها من اقسام المعرفة واجوابان هذا ينبغي على ما ذهب اليه المصنف من جواز التعريف
بالمعروف ولما قال وهو ملاحظه المحصول لا ملاحظه العقولات مع صحة بعضه الى كثير ذلك الفرق الثالث ان يفتهم
غير حاصر يخرج التعريف بالاعم عند جوازها الا ان يقال ان المعرفة المذكور لا يشمله فلا يصح اخراجه لعدم زيادته
الواجب تعريف المعرفة بشمل جميع الاقسام والامور فيه من هذا العمل عند غيري احسن من هذا **قوله** فالواحد من
من التعريف حمله لعدم الاعتبار اي المنطقيون لم يعتبروا التعريف بالعرض العام فانهم قالوا الغرض من التعريف
احد الامور وكلها ما غف عنها فالتعريف بعينه **قوله** والظاهر ان غرضهم آه وضع لما يقال لا سلم ان الغرض العام
لا ينفذ شيئا منها بهذا ان الكل من الطائر والوجود عرض عام للنفاذ لوجود الطير ان فيه وفي سائر الطيور وجود
الولادة فيه وفي الانسان والفرس مثلا مع ان مجموعها من حيث هو ينفرد عن جميع ما عداه وحاصل الدفع ان كل واحد
منها عرض عام لا يصح التعريف بانفراوه واما المجموع من حيث هو مجموع خاصه فمما ولا فهو بهذه الحثية ليس بغير عام بل
خاصه غاية ما في الباب انه خاصه مركبه يصح التعريف بها كما صرح به بعض المتأخرين **قوله** انه يجوز التعريف بالذاتي
الاعم اذ قد يكون المقصود تبيينه عن بعض ما عداه والاعم سواء كان ذاتيا او عرضيا بل الاخص يفرض في افادة هذا
التمييز يكون كافيا **قوله** فيكون عدنا مقصودا علم ان الناقص منها ليس على المعنى المذكور بل على معنى شمل التعريف
بجنس م حده وفس عليه قوله فيكون عاما **قوله** او بالعرض العام فيه اشارة الى ان الاعم في قوله وقد اخبرني
الناقص ان يكون اعم اعم **قوله** بل يجوز اى المتقدمون **قوله** التعريف بالعرض الاخص لا فائدة التمييز عن بعض ما عداه
ووجه تخصيص بالعرض الاخص ان الذاتي الاخص لا يتصور **قوله** كتعريف الحيوان بالضاكمه الناطق لان
كلها عرض خارج عن حقيقة الحيوان فلا تغفل **قوله** لكن المصنف لم يعبد يعني لما جرد المتقدمون التعريف
بالعرض الاخص كان على المصنف ان يجعل قد جيز في الناقص ان يكون اعم وحسن لكنه لما كان قايلا بجواز التعريف بالاعم

لا على سبيل الرضا والاختيار اشارة بكلمة التبريز حيث قال قد اجيزاه ولما لم يكن قابلا بالتعريف المعنى الاخص لم يكن قوله في جواز معتد به عنده لم ينظر اليه تركه وجعله مخرج النظر كان لم يكن شيئا مذكورا **قوله** انه تعريف بالضم لما مر به من ان الاخص اقل موجودا في العقل من الاعم وان ردت ان تجعل تعريف المصرد شاملا لجميع التعريفات فعليك لتعظيم تقبيد الاملاوه في التصور في قوله لافادة التصور بان يكون بالكنه او بوجه يتماز عن جميع ما عداه او بعض ما عداه واما الثاني فمضى الاشرط اى بشرط في احد التام ان يكون ساويا له لكنه لا يتخلو عن تحلف كما لا يخفى على المكلف قال المصرد تفسير بدلول اللفظ اى تصويره من حيث انه معناه فليس المقصود من تعريف اللفظى افاودة ان هذا اللفظ موضوع لهذا المعنى وكلامه صريح في ان التعريف اللفظى من المطالب التصورية بالتصديق كما ذهب اليه شريف العلما روى توضيحه ان المقصود من التعريف اللفظى تصوير معنى اللفظ من حيث انه معناه اى جعله متمازا من بين المعاني المخزونة باضافة الى اللفظ المخصوص من حيث انه وضع هذا اللفظ المخصوص لتلك المعنى حتى يكون البحث لغويا نعم ان التعريف اللفظى يفيد امرا واحدا جازما معنى اللفظ والثاني التصديق بان هذا اللفظ موضوع لهذا المعنى فان اورد في العلوم اللغوية فالمقصود منه بالذات تصديق المذكور وبالعرض التصور او نظرا باب تلك العلوم مقصود على الالفاظ مخرج كان بحثا لغويا ومن المطالب تصديق وان اورد في العلوم العقلية فالمقصود منه بالذات تصور والاقصا وبالعرض التصديق على ما تقتضيه طبيعة العلوم وحيث كان تعريف اللفظ من المطالب التصورية فالتراع في تعريف اللفظى نزاع لفظى **قوله** تعيسين اللفظ اى تصويره في المذكره من حيث انه معناه وتيسره من بين المعاني المعلومة المخزونة باضافة الى اللفظ المخصوص **قوله** فليس فيه اشارة الى الفارق بين تعريف اللفظى وتعريف المعنى ونشاز الفرق كون معنى اللفظ من المعاني المخزونة المعلومة من حيث ذواتها ففى تعريف اللفظى استحضار ذى اى استحصال **قوله** فاسم فمته **قال** المصرد فصل التصديقات الحقيقة وانت تعلم ان المقصود من اطلاق معرفة الموصول الى التصور وهو المعروف بمعرفة الموصول الى التصديق وهو الحق فلما فرغ عن بيان الاول شرع في بيان الثاني وهو فسمان قريب هو الحق لانه موصول الى التصديق بلا واسطة بعيد وهو الحقيقة لكونها حيزا حجة وقد ما توقف المصرب عليها التركيب منها **قوله** القول في عرف هذا **آه** دفع لما يتوهم من شهرة القول في اللفظ من ان تعريف الحقيقة بهذا مختص بالحقيقة الملفوظة يعنى نعم ان القول بحسب اللغة مختص باللفظ ولهذا اشتهر فيه لكنه في اصطلاح المنطقين شامل للملفوظ والمقول **قوله** فلهذا لا يتوقف آه دفع للاعتراض المشهور على تعريف الحقيقة بلزيم الدوران الصدق والكذب هو مطابقة الخبر للواقع وعدم مطابقة له والحقيقة والخبر متساويان فتوقف الحقيقة على الصدق والكذب المتوقفين على الخبر وهذا هو الدوران حاصل الدفع ان معرفتها نفس المطابقة للواقع او الالام مطابقة فلا دور فاقبل في عمل المطابقة واللام مطابقة انما هو خبر فالدوران فقلنا ان سلم خبر بحسب ما بينهما

في غير الخبرين فان التصور قد يطابق الصورة وقد لا يطابق كما بين ان سئلنا فنقول ان ما علمنا في الحقيقة لنسبة لان
 المطابقة اولاً وبالذات للنسبة وثانياً وبالعرض للجزء لا شمله عليها ويعلم من تعريف الحقيقة انها لا بد وان يكون حكمه عن
 الحكمي عنه وعليه مدارج شبيهة جذراً لا صمناً المثلث اولي نال في ما ذكرنا في تحقيق المركب التام ان خبري لما تقررت رتبتهما
 طرق لاسيما المقام ولا يبعد بها شئت الا بام **قوله** على معرفة الخبر والحقيقة اشارة الى تراوفا وتوقف وتوالم وعليه
قوله لانه وضع معين هو ان كان مبتدأ او فاعلاً **قوله** جعل محمولاً لموضوعه اي شبيهه بالامر المحمول على خبره مجموعاً لا يعني كما
 يحمل على نواته بعد ثبوتها وجودها كالمحكوم به انما ثبت بعد ثبوت المحكوم عليه لان ثبوت المحكوم به فرع ثبوت المحكوم عليه مثلاً
 والحمل الكسري بربطه بربطه **قوله** على النسبة الحكمية اي على النسبة التي هي مورد الحكم والادعاء لان نه اسم اللفظ الدال
 على نسبة تربط المحمول بالموضوع والنسبة ما لم يعتبر بها الوقوع والاداء وقوع ثم من ساطعة ولفظ هو رابط الابطال لم تعبر به
 السلب افتقار بهام مع وجود حرف السلب **قوله** لدلالة اللفظ على النسبة اه اقول هذا الدلالة لا يستلزم كون الدال واه كيف
 فان الكلمات اي الافعال التي تضمنها وليست باداة نعم كون النسبة مدلولاً مطابقة للدال تليد كم كونه اداة يمكن ان يقال
 ان مراد المصريح بقوله الدال على النسبة ان الدال على النسبة مطابقة او تضمنت اسمي ذلك الدال ابطه فان كان والا عليها مطابقة بانك
 النسبة تمام ما وضع له فالدال الرباط اداة والافلا لفظه هو رابط اداة معاد الافعال الناقصة روابط وليست باداة
 ولكن كلام شراح المطالع صرح في ان كلاهما اداة وهو ان الرباط اداة لدلالة اللفظ على النسبة الحكمية وهي غير مستقلة لكنها قد تكون
 في صورة الكلمة وقد تكون في صورة الاسم والاولى تسمى رابطته زمانية والاخرى غير زمانية انتهى فاعل الوجه انهم تعلقوا
 هو الدال على نوات الموضوع بحسب الموضوع لانه يرجع الى الدلالة على النسبة الحكمية فصارت رابطاً واداة ولا خبر في السطر قال
قال المصريح وقد تغير لها هو كانه جواب عما يقال كون الدال النسبة رابطاً واداة ممنوع بسند ان هو في زيد بن قيس
 يدل على النسبة وليس باداة لانه اهم فاجاب بقوله وقد تغير لها اي الدلالة على النسبة لفظه هو مثلاً يعني ان في اصل الموضوع اداة
 ثم تعلق الاستعانة ان جل على المعنى التي هي معنى حرفي فلا خبر **قوله** مثل على اقتران النسبة الحكمية بعد الارزمنة الثلاثة صفة
 كاشفة قائمة مقام المعروف **قوله** ذكر الفاعل الى العلم ان الاستعانة لا بد لها من مستغفر والمستغفر مستعارة من الخبر والافتقار شريع في
 بيان كل منها فالقوم النافلون هم المستغفر والمستغارة هو وبى والمستغارة هو الاسم عدم وجدهم رابط غير زمانية في كلام العرب
 عند حياجهما مع خبر واقتضاه **قوله** هي الافعال الناقصة ليس المراد منها جميعها كما تراه من خطا هذا الكلام بل المراد الافعال الناقصة
 منها كان سيكون سائر تصرفاته فاللام على الافعال لغيره **قوله** مستغارة وجواب ولا يخفى عليك ان كلام المحشي غايته ان
 ان الاستعارة انما هي للرباط الغير الزمانية **قوله** قد ذكر في موضع آخر ان من الاستعارة ان الفعل الناقصة هي الجوهرية في خبره وبطلانها

وانت تعلم ان اسم الفاعل والمفعول في موضوع الزمان لهذا قالوا انه حقيقة وان كنت في ريب ما قلنا فانظر في جامع لغوي
 في نفع لغوي في الحال والاستقبال لا تخاف كما هو متحقق نعم المراد بالاقتران في الفعل اقتران شئ بالزمان في الغرض من ذلك الاقتران
 مستعمل في الاسم معناه احدث ملبس بالفاعل المتأقصة فلم يبق لاسمها الا على الزمان بعد التثنية والاشياء التي لا تثبت اليها سائر المشتقة من الافعال
 المتأقصة لا يربط غير زمانية فاقبل للمرجع والربط الغير الزمانية كما مشتقة من الافعال المتأقصة فلا حاجة لهم الى الزمان بل يلفظ بوجوده في
 المشتقة من الافعال المتأقصة في الوجودية قليل الاستعمال في الربط **قوله** نحو كاي موجود يصرح في ان المراد بالافعال المتأقصة الافعال
 الوجودية منها لا مطلقا **قوله** امير من غير الاول في فتح الثاني وسكون الياء اجمالية اسم على معنى الما ليس بمتروك نعم استامير من
قوله اي وان لم يكن الحكم فيها اي في الحقيقة **قوله** سواء كان الحكم فيها اي في الحقيقة الشرطية اشارة الى ما اختاره المنطقون من ان
 الحكم في الشرطية من المقدم للمنتهي بالاتصال وما اودا اتفاقا المتصلة بالمنافاة عدا اودا اتفاقا المتصلة بمقدورها وكذا غيرها ما عدا
 هذا الحكم كالمواقع معدومة مطابقة ذلك بل زعم بالعبودية من ان الحكم في اجزاء الشرطية قد لا يمتثل في تحقيق في المطولات **قوله** على تقدير
 اي على تقديرية اخرى سواء كانت النسبة بين شيئين او بين شيئين كالمشاكل في تحقيق الشرطية المتصلة اشارة الى تعالى
قوله وفي ذلك البتة مجرد ومطوف على ثبوت نسبة اي اذ كان الحكم في الحقيقة الشرطية نفي ثبوت نسبة على تقديرية اخرى مثل
 اذ كانت الشمس طالعة فالج موجود وليس كذلك الشمس طالعة لم يكن الليل موجودا وليس كذلك الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا وليس كذلك
 لم يكن الشمس طالعة فالنهار موجود فليس على هذا في الامثلة على الاول هو الحكم بقبول نسبة على تقديرية اخرى الحقيقة الشرطية متصلة
 موجبة وعلى الثاني وهو الحكم بقبول نسبة على تقديرية اخرى متصلة بالنسبة **قوله** او بالمنافات عطف على قوله بقبول نسبة اي اذ كان
 الحكم في الحقيقة بالمنافات بين الشيئين مثل العدا ما رجع واما في ذلك المنافات مثل العدا واما في ذلك المنافات الى المنافات
 قوله واير من النفي والاثبات معقبة كاشفة لفظا وعلة معنى لكونها عطفية **قوله** فاستقر الى عدم كونه واير من النفي والاثبات
 لعدم جواز قولنا الحقيقة الشرطية ان كان الحكم فيها بقبول نسبة على تقديرية اخرى او نفي ذلك لثبوت متصلة الى الانفصال لان نفي الاول
 لا يلزم عطف كونه الحكم فيها بالمنافات لا غير يجوز ان يكون الحكم فيها بامر غير المنافات لكن لم توجد بالافعال الا الحكم بالمنافات كما
 قال شريف العلما وعلما ان انقسام الحقيقة الى محليته وشرطية عقلية ولما انقسم الشرطية الى متصلة ومنفصلة فليس لان الشرطية طرفان
 قضيان بالقوة القريبة من الفعل والنسبة بين القضيتين لا يمكن ان يكون محلي صريحا على الاخرى بل لا يكون هناك نسبة غير محتمل لا يلزم
 ان يكون نسبة التي غير محتمل في الاتصال والانفصال كما ان يكون بوجه اخر فمذهبه تسمية استقرية او لم يوجد في اجزاء المتعاقبة
 نسبة بوجه اخر معتبرة بين طرفي القضا **قوله** باعتبار الموضوع وتقسيم السابق الى قسم الحقيقة الى محليته وشرطية كان باعتبار
 الحكم فيها **قوله** لهذا الوجه اه اي يكون في تقسيم باعتبار حال الموضوع لوجه في تسمية الاقسام حال الموضوع اشارة الى ان المنطوق في تقسيم

حال الموضوع لا غير **قوله** ان الموضوع الجزئي حقيقي دامك الحيوان فلا يكون جزئيا حقيقيا ومثل قولنا هذا زيد معناه هذا شيء
 بغيره فلا تغفل **قوله** على نفس حقيقة هذا الكلي مثل الانسان نوع وحيوان من **قوله** الثاني لطبيعة لان حكمها على نفس طبيعة الموضوع
 من افراد **قوله** الثالث محصورة محض افرادها كالا و ايضا **قوله** الرابع محتمل لان كونه او موضوعها كل مشترك فيها و اعلم ان كلامه على
 ما اشار به من ان الحكم في الطبيعة على نفس طبيعة الموضوع في المحصورة والمهمل على افرادها متقدم على كونها ان الحكم عليه في حقيقة
 الا لا محال في النفس قالوا ان الموضوع كل من طبيعة والمصورة والمهمل هو الامر الذي في نفس الحقيقة والفرق ان نفس الحقيقة الماخوذة
 من حيث ان يحكم عليها بالاعتدال الى افرادها موضوع الطبيعة ومن حيث ان يحكم عليها بالاعتدال الى افرادها موضوع المحصورة من
 حيث انها اخذت من حيث هي بل ازيدة شرط موضوع الحقيقة ولكن لا ينبغي ان يمكن ان يحكم عليها بما لا يعتد به الحكم على
 افرادها مثل الانسان نوع فيلزم ان يكون محتمل ومن هنا يلزم عدم قصر التلازم بين المهملة وبحسب رتبة الا ان يخصص الحكم التلازم
 بما افاد حكم عليها بالاعتدال الى افرادها وذهب بعضهم الى ان مثل قولنا احيوان جنس سي قضية عامة لان الموضوع فيها
 بطبيعة التقيد العموم فان احيوان من حيث انه عام موصوف بحسب كذا الحال في قولنا الانسان نوع لان الانسان ليس عموم موصوف بالجوهر
 مثل الطبيعة مثل قولنا الانسان حيوان باطن وعرفوا بكل قضية يكون مجموعها تمام ما هيته موضوعها وقال شريف العلماء والحق ان تلك القضايا
 ايضا بطبيعتها وهذا هو المناسب في هذا المقام الزيادة في معنى طول الكلام المنتهى للفرقة والابرار **قوله** ما يفيد معناه في اي لغة كانت
 كما يقال في الفارسية لفرسان حيوان است وقع انكارة تحت النفي **قوله** ما يفيد معناه بالانكارة في الاثبات مثل انسان جاني **قوله**
 وسوال السالبة الجزئية ليس بعض مثل لبعض احيوان بانسان احيوان ليس كل حيوان انسان الفرق بينه وبين الاثبات بين
 في النفي شرح شمسية فمن ايد الادلة على ذلك **قال المصنف** ولا يلزم الجزئية وقع لما ير على القوم بناء على ما تقدم من ان القضية
 المعبرة في العلوم مختصة بالنفي في المحصولات الاربع ان هي محصورة بسند ان المهملة يقع كبرى القياس فصارت معتبرة ايضا وحاصل الدفع ان الجزئية
 للمهملة متلازمان متساويان في الصدق المهملة مندرجة تحت الجزئية فتم انحصارها الى اشار الحاشي بقوله واعلم ان القضايا باعتبار
 في العلوم ام مع افادة ان الشخصية معتبرة في ضمن المحصولات وان لم يعتبر مخصصها الى وجه عدم اعتبار الطبيعة في العلوم لعدم اعتبارها
 واعتبار القضايا في العلوم وعدم اعتبارها باعتبار صحة وقوعها كبرى القياس عدم صحة هذا النوع وانما قلنا كبرى القياس
 لان مسائل العلوم هي كبريات الشكل الاول والا فبطبيعة تقع صغرى الشكل الاول وانت تعلم ان الصغرى لا تخصاصها بل العلوم
قوله وذلك اي اختصاصا بالقضايا المعبرة في المحصورات الاربع **قوله** متلازمان اي متساويان في الصدق **قوله**
 او كلما صدق الحكم على افرادها موضوع في جملة هذا معناه المهملة **قوله** صدق على بعض افرادها هذا معناه الجزئية فثبت بين ان
 الجزئية لازمة للمهملة معناه **قوله** بالعكس فثبت من ان المهملة لازمة للجزئية صدق فثبت من بين الاثبات ان التلازم بين

لجملة الجزئية صدق قولنا فلهذه مندرجة تحت الجزئية فانزع او رد على القوم من ان انحصار القضايا بالمعتبرة في العلوم في المحصورات لا يمتنع لان الجملة ايضا معتبرة لوقوعها جزئيا بالقياس الشخصية لا بحث عنها بخصوصها اى بالذات بالاستقلال اى بالنظر الى انتهائية لان متعارفا معروفة احوال موضوعاتها وهى الجزئيات والجزئيات متغيرة انا فاننا فلا ثبات لاحوالها ولا كمال للنفس الناطقة في معرفة احوالها فاننا اذا عرفنا من يد قائم انه على صفة القيام بالشيء على الصفة التي تميز تلك المعرفة جهلا بعد زمان وانما قال بخصوصها لانها موجودة في ضمن المحصورات فاحصل ان الشخصية بخصوصها لا يبحث عنها فهى بهذه الهيئة مندرجة في ضمن البحث عن المحصورات بتلك الهيئة غير معتبرة في العلوم ولا يبحث عنها فيها فلا قيد يحصرهم القضايا بالمعتبرة في العلوم في المحصورات الشخصية لانها موجودة في ضمن المحصورات لان الحكم فيها على الايراد فقولنا كل انسان حيوان في قوة زيد انسان وعمر انسان بكذا انسان مثلاً فاقبل ان الشخصية قد تقوم مقام الكلية فخصيص كبرى الشكل الاول نحو هذا زيد حيوان فهذا حيوان فبحث عنها بخصوصها ايضا نعم ان الطبيعة لا يبحث عنها اصلاً لانها بخصوصها ولا في ضمن شئ من المحصورات قلنا ان الشخصية لا تقوم مقام الكلية ظاهراً وباطناً بل انما تقوم مقامها في الظاهر لان المحمول في هذا زيد بحسب ظهور زيد واما بحسب الحقيقة فالمحمول هو يسمى زيد لان الجزئى لا يقع محمولاً فيكون موضوع الكبرى وهو اسمى زيد وهو ليس بحقيقة فتسمى كبرى الشكل الاول فليس قولنا زيد حيوان شخصية في حقيقة الشخصية لا يبحث عنها بخصوصها فان قلت ان صلاحياتها لكبرى الشكل الاول لا مكان المناقشة في كليتها قلنا المراد زيد في زيد حيوان الذي يسمى من افراد الانسان زيد قال قولنا من حيث نفس من هوهاى قطع انظر عن افراد قولنا كما هو اى ذلك المعلوم قولنا غير موجودة في الخارج جزان لان الطبيعة الكلية من حيث هى معرضة لكلى منطقى وقد علمت ان معروفة كل عقل لا وجود له في الخارج قولنا فلا كمال في معرفة احوالها اذ كمال الانسان بالحكمة وهى علم باحوال اعيان الموجودات على ما هى عليه بتد الطاعة البشرية و اعيان الموجودات هى الموجودات الخارجية قولنا فانحصرت القضايا فذلك الكلام المسوق في اثبات المرام قولنا اى في صدقها لاني ذاتها اى ليس ذات الشخصية الكلية الموجبة متوقفة على وجود موضوعها اذ قد يقال زيد قائم صير من هو حلية لكنه كاذب قولنا ذلك لان الحكم في الموجبة فرع ثبوت شئ لشيء وثبوت شئ لشيء فرع ثبوت المثبت له ولا يخفى انما نقبح عليه بورد وانقضى بالوجود لان النفس عينية بحسب يوجب ان يكون لشيء واحد وجودات غير متناهية بعضها فوق بعض فالواجب ان يقول فرع ثبوت المثبت له لا يستلزم ثبوت بل انقصر على الاستلزام لكان شاملاً للقضايا كلها لان الثبوت الاطلاقى في نفسه قد يكون على سبيل الفرعية مثل الميت حارة وقد يكون على سبيل المعينة مثل النار موجود وقد يكون مقصداً على ثبوت الموضوع مثل الهوى مصورة فان الهوى مالم يكن ذات

ذات صورة لم توجد بالاسطر ايم مثل اجميع ولله اجلال العلماء ارم اعرض عن الفرعية تثبت بالاسطر ايم فاعلم ان ثبوت شئ بشئ
متلزم ثبوت ثبوت له في طرف الاثبات حال الاثبات ضرورة ان ما لا ثبوت له صلا لم تثبت شئ صلا فان لم يوجد
من الاشياء حتى يصديق عليه غير نفسه وانما قلنا حال الاثبات لان الايجاب يتدعي وجود الموضوع في طرف الاثبات حال ثبوت
المحمول فيه لا حال الحكم الا ترى ان الموضوع قد يكون معدوما حال الحكم مع صحة الايجاب كقولك يدوي صعدا فان الحكم يصيد
اذا يوجد صعدا واما وجود الموضوع في الذهن اى تصور كل من الموجبة والسالبة متساوى الاقدام اى لا بد منه في كليهما حال الحكم
لاطلقا فان الحكم سوار كان ايجابا او سلبا لا يتصور الا على مقتضى **قوله** لمعت تبراى في العلوم هي المحصورات لا بد من قوله
معقولا مقدر **قوله** مقدر اى مفروضنا الحكم في كل من خارجية وحقيقية على الموضوع لموجود في الخارج لكن في الاول على الحق
وفي الثانية على المقدر وانما سميت لخصته على الاول خارجية لان الحكم فيها على الموضوع لموجود في الخارج على الثاني حقيقة لان القضاء
المستعمل في العلوم عند عدم القرينة حقيقة في الحكم على ايراد الموضوع الموجودة في الخارج سوار كانت محقة او مقدة **قوله** انما اعتبره
اى الحكم على الموضوع لموجود في الخارج مقدر في الافراد الكلمة للموضوع لا المتبعة لما يرد ان الحكم على الافراد المفروضة للموضوع يجب كالتجربة
الكلمة حقيقة لان المفروض في كل انسان حيوان ان يجزى عما يشجر من افراد الانسان لان صدق الحكم على افراد ليس بتجربى بل بالبرهان
بجربى الفرق كى ان الحكم بجربى على افراد هاتى فرضنا انما كانا **قوله** كذا افراد الاشئ وشركا لبارى فانه لا مصدر اى لهما
لا ذنبا واما خارجا فان كل ما كان في الذهن اى خارجا شئ فيه فلا يصدق عليه الاشئ وكذا اشركا لبارى لا محال لاجل حيث ائ
محال ليس الصفة في العقل فهو معدوم هناك كما هو معدوم خارجا واما قلنا ان المحال ليس صفة في العقل ايضا لانه لو كان له صفة في الذهن
لكان موجودا في الذهن ثم وجود في الذهن حقيقة موجودة في نفس الامر فلو كان وجودا في الذهن لكان موجودا في نفس الامر والقول بوجود في الذهن المفروض
التصاف بالوصف العنوانى كما ايمان عليه **قوله** معنى كلاما لو وجد لم يرد ان شركا لبارى لا وجود له في الخارج لما رزاق **قوله** فهو موجود
في الذهن بالانتفاع مطلقا اى نفس الامر فلا يرد ان الحكم بالانتفاع مطلقا على الموجود في ذنب المفروض تصافه والقول بوجود شركا لبارى وجماع
لنقيضين في نفس الامر مطلقا واما على الموضوع لموجود في الذنب المفروض تصافه وشركا لبارى غير صحيح ولا منافاة بين فرض شئ
موجودا من الحكم عليه بالانتفاع في نفس الامر وفس عليه اجتماع النقيضين لاجل امثاله ولا بد لك من عين انظر في امثال هذه القضايا فان
التصاف ذات الموضوع اى وصف العنوانى بالامكان غير المتعارفى او بفعل عند شئ وقد علمت انه لا وجود لشركا لبارى لاجل اجتماع
النقيضين اسلا فضلا عن تصافها بالوصف العنوانى بالامكان او بفعل قبل التصافات الموضوع في امثال هذه القضايا
بالامكان او بفعل المفروض كما ان وجودها الذنبى فرض على الافراد المفروضة المقدرة الوجود كما ذهب جميع غير من المتأخرين
فالمعنى فيصير بعضا ان شركا لبارى يفرض صفة عليه متمم في نفس الامر وفس عليه اجتماع النقيضين مما لا يهل المطلق متمم الحكم عليه امثاله

وكذا في قولنا قال لي يا مبین رایت ولا اذن سمعت من معنی الصفات وان لموضوع بالامكان او بالفعل فانظر فان كان الصف
 محسب خطأ كما عمن محبوب في تحقيق قوله ولا تكلمكيتين انشا الله تعالى وقال بعض المحققين ان هذه القضايا غير معتبرة في
 العلوم الحكيمية فلا تجزئ الفارابي شرح عنها الحقيقة المستعملة في العلوم هي الحقيقة والاشياء حجة فوضعوا بما واخرجوا الحكماء عالم
 المنعوا الى ما سواه ما وجميع القواعد انما هو بقدر الطاقه والحاجة فان الانسان لا يطبق على وضع قاعدة عامة يمكن ادراج
 امثال غيره فيها بالاتي موضوعاتها متغنة الوجود فيها مع انه لا حاجة لهم اليها في الحكمة الباشية عن احوال اعيان الموجودات
 ورن لا يخرج البصر فعليه السفر الى افق صدر **قوله** في الخارج بل في الذهن وفيه وان كانت لها افراد ومبنيه بفرض
 وتقدر **قوله** اي من الموضوع آه اشارة الى ان التوحيين في قوله من خبر التشكيك كل لاجي جماد وكل جاد لاجي
 قول لاني لا عالم **قوله** تسمى محتملة لان طرفها موجود ان محصلان لم يخل الغنى والطلب في مفهوم طرف من طرفه اسوانه
 موجبة مثل ما في كتاب رسالة نيل ليس بجانب لم يذكر بالهضبة حملة لانها بعدد وانما مقارونة معلومة بالانضمام
 يعلم من باب المسدولة ان هناك قضية لا يكون حرف لطلب خبر من خبره ثم لا يعلم ان ذلك القسم محتملة قولنا كان الجسم في
 تماثله لعدم العلم ان يسمى باسم غير فيه حصول الوجود وهذا المذكور في الحرفه **قوله** تسمى مادة القضية العلم ان هذه
 قضية مشتركة بين الطرفين والحقيقة الثابتة في نفس الامر لان كل من اجزاء القضية المبرقة وغيره **قوله** قال بعضهم ان مادة القضية هي
 كيفية النسبة في نفس الامر واليه ذهب شراح اليزدي وانما سميت تلك الكيفية بمادة القضية لان مادة الشيء هي تركيب
 الشيء عنه ويكون اصلا له مادة القضية وشكله محله الموضوع والمحمول والنسبة ويكون الاثر من هذه الاجزاء الثلاثة هو
 تلك الكيفية الثابتة في نفس الامر لازمة لها سميت تلك الكيفية بمادة تسميته لازمة اجزاء الاثر باسم اهل واليه
 لما كان ما بعد في القضية وكذا ما على مطابقة ابعده الكيفية الثابتة في نفس الامر وعدمها ما تلك الكيفية بمنزلة المادة
 فيطلق اسم المادة عليها اصطلاحا **قوله** تسمى جهة القضية لانها تدل على جهة النسبة وحالها وبعضهم سرحوا ان جهة القضية هي
 تلك الكيفية تسميته الدال عليها جهة من باب تسمية الدال باسم المدلول فان قيل قد علم من بيان ان جهة القضية لا بد ان يكون
 خارجا عن الطرفين وتجب ان لا فانها تدل على كيفية النسبة من الموضوع والمحمول فلا يكون محولة فبذلك ان لا يكون الا بالمكان
 والاتساع والوجوب جهات لانها تقع محمولات في مثل اللا وجب الانسان مكان وشرك الباري ثم متفق قلنا
 المحمول في هذه القضايا حقيقة هو الموجود وان معنى وجب انه موجود بالوجوب وقس عليه **قوله** كقولنا كان انسان مجزئ
 لفي كل الشان كان نسبة بالضرورة لكان اولي لان كذا ليس لا بعد مطابقة الجهة المذكورة فيه كالكيفية النفس الامرية بخلاف
 ما ذكرنا في **قوله** اي بوقت معين وغير معين من جملة اوقات وجوده موضوع فغيره متغير بالضرورة بالوقت

[illegible]

صبر بطلان لا حالة دخول المركب من قسمين في احداهما لا يقال لا سلم الاستحالة بحد ان الزوج قسمين مع ان المركب
 منها اقل من الفرد لما نقول ان كل عدد مركب من الوحدات ليس عدداً خاصاً جزئياً من عدد آخر فان العشرة مثلاً مركب
 من عشرة وحدات لا من سبعة وحدة وثلاثة مثلاً وكذا الخمسة مركب من خمس وحدات لا من اربعة وواحد مثلاً فاجواب ان
 القضية المقيدة باللا دوام واللا ضرورة قضية واحدة في الحقيقة لعدم التركيب في اللفظ من قضيتين حقيقة فاشكأت
 موجبة فوجبة واشكأت سالبة فسالبة اما سمعت ان المقيد مع قيده امر واحد ولهذا قالوا لا عبرة له واما اطلاق القضية
 المركبة على انكم القضية المقيدة على سبيل المجاز والاحتمال ان القضية المركبة موجبة بجهة اللا دوام واللا ضرورة اي لفهم
 منها قضية اخرى بالالتزام على المذهب صحيح فلا تركيب هنا كلفظ من قضيتين حقيقة فانهم دكن من الشاكرين **قوله**
 انما تحصل نتيجة قضية بسيطة مذكورة كما يدل عليه قوله وقد تقييد العامتان **قوله** معنى اللا دوام معنى المطابق
قوله فيكون في بعضها اي نقض تلك النسبة واقعا في زمان بل في زمرة وهذا هو المطابقة العامة المخالفة لصل في كيف
 نقض اي لا زعم في المذكور اللا دوام فضمير قوله تقييدنا راجع الى النسبة لا الى الدوام فانهم يتقدم ولا ينظر الى بيان يقال **قوله**
 فيكون اللا دوام **قوله** لانه انما يقع الدوام وادام الذات يكون نقض ذلك الدوام
 واقع النسبة لاقتران ارتفاع التقييد بنقض الدائمة المطلقة العامة على ايجي وفي الاشارة اشارة الى انها منسبة بالالتزام
 لا بالمطابقة وفي قوله اشارة اشارة الى ان الاشارة يعم تقبيطين اي الالتزام والمطابقة ولهذا قال المصنف رحمه
 فيجاءيات هذه مركبات لان اللا دوام اشارة الى مطلقة عامة واللا ضرورة الى ممكنة عامة مع ان اللا ضرورة
 يدل على الممكنة العامة مطابقة للالتزام لان معنى اللا ضرورة معنى افرادي ناقص ومعنى الممكنة العامة معنى تركيبي
 وايضا معنى كيفية التقيد بها والامكان العام المقصود بها كيفية النسبة لمخالفة بها وكيف ولو كان
 معناه ممكنة عامة صريحة لكانت المركبة المشتملة عليها قضيتين بالفعل لا قضية واحدة مركبة وان معنى
 اللا ضرورة مطابقة لعدم ضرورة النسبة الالجابية او السلبية الافراد وموضوعها كلا او بعضا وهذا المعنى يستلزم
 امكان النسبة السلبية الكلية او الجزئية على الادل وامكان النسبة الالجابية الكلية او الجزئية على الثاني وكل من بينهما
 الامكان ممكنة عامة موافقة لذلك النسبة في الكلية وجزئية ومخالفة لها في الالجاب والاسلب فلفظ الاشارة اشارة
 الى المطلقة العامة والممكنة على شئ واحد فانهم **قوله** معنى اللا ضرورة الذاتية ان هذه النسبة اه فبذلك النسبة المذكورة
 معنى الممكنة العامة لان الممكنة العامة لازمة لتلك النسبة لسطارة فاللا ضرورة تدل على الممكنة العامة مطابقة للضرورة
 فبذلك النسبة اشارة لعمومها كما هو ظاهر **قوله** فيكون هذا المعنى اللا ضرورة حكما بالضرورة العامة بحيث

ما عرفت انقاس اللوح ووام واللا ضرورة فمما وية الاقدام في الدلالة اما على المطلقة العامة والممكنة العامة فمما حجة الى القول
بأشتراك لفظ الاشارة حتى يريد ان لفظ الاشارة ليس مشتركاً بين الدالين بحسب الظاهر ان المتبادر منها هو الدلالة الغيبية
الصريحة كما ان المتبادر من المعنى هو المعنى المطابق فكان على المصنف رحمه الله ان يذكر ان يورد بدل الاشارة
لفظاً آخر **قوله** قيد اللادوام بالذاتي اي في جميع الاحوال لان التعبد باللا ووام الوصف في الجميع غير صحيح
لان في البعض غير صحيح وفي البعض صحيح **قوله** ضرورة تنافي بين ان في العائنين اي الشروط العامة
والعرفية العامة ووام وصفاً فلو قيد باللا ووام الوصف لزم اجتماع التقينيين بخلاف اللادوام الذي فانه لا منافاً
بين اللادوام بحسب الوصف وعدم اللادوام بحسب الذات وانت تعلم ان في الشروط العامة ضرورة وصفية وهي
أخص من اللادوام الوصفى فيكون فيها ووام وصفي البته كما في العرفية العامة فلا يضربها ليس في الشروط اللادوام ^{سما} الوصف
قوله نعم يمكن ايجاب لما بعده **قوله** التقينيين المطلقين اي الوصفية المطلقة والشرطية المطلقة **قوله** باللا ووام الوصفى
ايضا اي كما يمكن تعبد باللا ووام الذاتي كما مر **قوله** غير معتبر عندهم في جهة وعدم التفاتهم اليه **قوله** علم انه كما صح
رضه من هذا الكلام تفصيل العقول بالبيانية واخر الصححة المتبركة وغير المعبرة بعد التعبد باللا ووام واللا ضرورة
مسنداً **قوله** من تلك القيود الاربعة وهي اللادوام الذاتي والوصفي واللا ضرورة الوصفية والذاتية **قوله** عشر
لانها اصل من ضرب الاربعة في الاربعة **قوله** ثلث منها غير متجهة هي الشروط العامة للقيود باللا ووام الوصفى واللا ضرورة
الوصفية والعرفية العامة للقيود باللا ووام الوصفى **قوله** في الاشارة في الكمال المستوي الى بعض خبره هو جهة الممكنة
وحيثية مطلقة **قوله** يمكن تركيبات كثيرة اخرى ان كيفية اربعة غير مخرجة في الضرورة واللا ووام اللا ضرورة واللا ووام
اللا ووام ثلثة اذ في ذاتها ووصفي واللا ضرورة التي تارة الاسكان دخول بالاشارة كما على اربعة معان الاسكان العامي
والاسكان الخاص والاسكان المخصوص بالاسكان المقتضى ولا يفت كل منها في شرح اجمال **قوله** لكن المتبعية بعد التبيين من علم
ان استرجاع الاربعة كصفات هي جهات بقدر على استخراج اي قدر اشار من الوجوه بسيطة والمركبة سوى ما ذكر
قوله باسكان الطرف المرافق بان يواني الطرف المرافق ممكنة عامة وكذا ان كان الطرف المقابل بان يواني
الطرف المقابل عامة **قوله** بيان ذلك في بيان المخالفة في الايجاب **قوله** في بيان معنى اللادوام واللا ووام
فان معناه يقتضي مخالفة في كيفية الامر القنينة كما لا يخفى **قوله** يوتين مثل كانت الشمس تابعة فانها موجودة
قوله يوتين بان لم يكن الشمس تابعة لغيرها **قوله** يوتين بان كانت الشمس تابعة فلم يكن الليل موجوداً
وان لم يكن الشمس تابعة لليل موجود **قوله** يوتين بان اي سلب اتصال النسبتين سوار كانا ثبوتين او سلبتين او

مختلفين مثل الشمس التي كل ما كانت اشتمل على النار كان الليل موجودا وليس اليه كمالا كل الشمس طالعة لم يكن الليل موجودا وليس اليه كمالا
 كمال الشمس طالعة كان النهار موجودا قوله بالاتصال اي بالاتصال بين مطلقا بعلاقة وتوثر عليه قوله ليس هناك اتصال
 مثلا الموجد كمالا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومثال السالبة ليس طالعة كمالا كانت الشمس طالعة فالليل موجود
 لان انتفاء الليل قد يتبدل بانقضاء الليل واما في جميعا ومادة بانقضاء الليل فقط مثال الاول صير اليه كمالا كانت الشمس
 طالعة فالليل موجود ومثال الثاني ليس اليه كمالا كان الانسان ناطقا كان سخما ناطقا فانه وكنان من نطق الانسان
 وبنيت سخما بالاتصال تفاني لكن لا بعلاقة فان نطق الانسان ليس علة مثلا لنطق سخما قوله بمحرو الاتصال في اتفاقية
 الموجهة قوله بانقضاء في نفي الاتصال في الاتفاقية السالبة قوله من غير ان يكون متعلق بالجزء الثاني انما يتصل بالثاني
 قوله كان النفس ذاتا كانت تعلم ان النفس بالكون ناطقا فانه اتصال من نطق الانسان وبنيت النفس قوله
 وهي اذ اعلمية بالاتصاف قوله يستلزم وطلب اقدم مصاحبة الثاني مع نفسه قوله ثوبتين
 كان هذا بعد زواجها ليس مفردا كان فردا ليس زوجا وتوثر عليه سائر امثلة اشترطية بفضله قوله اوليتين
 بان يكون السلب ما هو في ذاته مثل هذا الشيء الا الشجر واما حجر في شاطئه منفصلة في مادة مائة اخلو قوله
 مختلفة في شئ بشي اما مجردا ليس بحسب قوله وكنان سلب تناهيا مثل ليس في العدد واما زواجها المنفصا الى
 امساكين قوله فانه منفصلة بتحقيقه الموجهة ما علم فيها وانما هي في الحقيقة حقيقة تنافي في الشئتين وانفصا لهما بان
 زوجهما في الصدق والكذب فلما كان الثاني فيهما في حقيقة حقيقة قوله في الصدق والكذب يشعر الى ان له صدقا
 وكذبا منصوب على تعريفه قوله نحو هذا الشيء مثال موجبه واما مثال السالبة فيمثل ليس في الانسان اما حيوانا واما
 هو قوله نحو اما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يفرق مثال الموجبه ولا منافاة بين كون زيد في البحر
 وعدم غرقه لاجتماعهما في الصدق يجوز ان يكون في الغلك مثلا لكن المنافاة انما هي في الكذب كذب زيد في البحر
 انه لا يكون في البحر وكذب ان لا يفرق انه يفرق ولا يكون اجتماعهما اي لا يمكن اجتماع غرق زيد وعدم كونه في الماء
 لان الفرق الحقيقي انما يكون في الماء في الارض او في الماء في مثال السالبة مثل ليس بان يكون هذا الشيء بحسب
 جمل فانه منافاة بين كذب الشجر بحجر الشجر والاحمر قوله اي لا في الكذب يعني ان سلب المفهوم من قوله فقط مانع
 الى ذات الكذب او الى النظر الى تنافي الكذب سلب النظر الى تنافي الكذب ما ينافي كون الثاني في الكذب
 هناك فيصدق مانعة اجمع بهذا المعنى الاخر مثل هذا العدد واما زوج واما فرد وعند عدم النظر الى الثاني في الكذب
 في مادة الحقيقة وفي ما هو ما مثل هذا الشيء اما مجردا واما شحرا ثلاث مانعة اجمع المعنى الاول فانما يصدق في

ماوه اوقية بل المتناهي فيه في الذنب اسما فما نفع الجمع لمعنى الاخير اعلم بما معنى الاول اختل في طبعه مولد وكذا بافقط الى في
 الصدق او مع قطع النظر عن الصدق قوله حتى جازن مجتمع بنسبان فيكون هناك مانعة بجمع فقط قوله ان مجتمع بنسبان
 هناك مانعة عن راجعية ايضا اولم يطلع النظر عن المتناهي في الذنب فافهم قوله في الصدق كما في ايشي الكاتب قوله اولم في الكذب
 كما في الروي الا كما كتب قوله كما ان اجمالية علم ان تقادير شرطيات كافر او احتمليات فان حكم اتصال او انفصالا على تقدير
 شخصية والا فان من كتب التقادير كلها او بعضها فمخيرة كلية او جزئية والافهم قوله لا تعقل الطبيعية هنا التي تصوف في الشرطية
 لان حكم في الشرطية اما باتصال المقدم بالتالي او بتفني هذا الاتصال واما بالاتصال والتناهي بينهما ونفي هذا الاتصال فالحكم
 فيهما على نفس الطبيعية حتى تصوف فيها الطبيعية قال المصنف رحمه الله تعالى في جميع تقادير المقدم والتقادير هي الاحوال والاضاع وراية
 كونها فرضية ممكنة الاجتماع للمقدم بحيث لا يصادفم اللزوم والتناقض معنى كلما كان يد انسانا كان حيوانا ان مجموعية
 له في كل وقت على كل وضع يمكن ان مجتمع مع انسانيته زيد فالتقادير وان استحال في نفسها لكن لا بد ان يكون اجتماعا مع مقدم
 ممكنا والالم يصدق كلية اذ المقدم لو فرض مع عدم التالي مثلا وسئل امله فلو تلزم التالي ايضا لا تلزم ان يتقضي وانهم
 توجب ان اسكان الاجتماع لو لم يعتبر ان اجتماع جميع الاوضاع ممكنة الاجتماع او لالم يصدق تلك الشرطية كلية من الاوضاع
 المطلقة عدم التالي او عدم لزوم التالي وللمقدم اذ فرض على شئ من بين الوضوح سئل امله عدم التالي لا عدم
 التالي فلا يكون التالي لازما له على هذا الوضع والا لكان للمقدم على هذا الوضع متساويا فيضمين من انه مجال فغلب بعض
 الاوضاع لا يكون التالي لازما للمقدم فلا يكون التالي لازما على جميع الاوضاع وهو مفهوم الكلية فلا يصدق الشرطية كلية
 ثم ان الحكم في الباقية الكلية يكون على جميع الاوضاع الواقعة فافهم قوله سورما في التصلة الموجبة اعلم ان سورما متصلة
 الكلية كلما وسمي ومما واني سنا اباي لغة كانت للتفصلة لذلك وانما دبر ونحوها ليسا لبتما ليس البتة
 . للايجاب والسلب الجزئين فيها قد يكون قد لا يكون متصلة وقد ليس كلما والتفصلة وحده ليس انما واداة الملمات للتصلة
 ان ولو واداة للتفصلة اما الشرطية مطلقة ان لم يذكر فيها ابهته وموجهته ان فكرت جهة اللزوم او العناد او الاتفاق
 كقولك بالضرورة كلما كان ابيح وزاد او اتفاقا وبالضرورة وانما ان يكون اباي واداة اتفاقا قوله
 مطلقا اي لا عينا ولا غير معين قوله ولا تخفى بالقضية لا هذا كانه وقع لما اوروس ان كلام المصنف حملة منه هنا يدل
 على ان المانع من تعلق الحكم باطراف الشرطية هو ادوات الشرط لا غير مجرد حذف الادوات بحسب الحكم وبغير طريق
 فضايا بفعل وفيه نظر لان اطراف الشرطية قد تكون بدعي الكذب كقولنا ان كان زيد حمارا كان ناهقا قبيحة كذا
 ايضا مانعة من تعلق الحكم بها ولو سلم فلا يكفي ارفع ذلك المانع بل بدعي تعلق الحكم بها من امر اخر غير ارتفاع المانع

بذلك كونه جاعلا لغيره حاصل الدفع لما لا سلم ان سوف كلامه يدل على ما ذكرناه يدل على انه لو وقع ادوات اشترط كون اطراف
 الشريطة مركبات تامر صحت لكون عليها يحمل الصدق والكذب اي تصير قضايا على ما كانت عليه كانت صادقة او كاذبة نعم لو دل كلام
 على انه بعد وقوع ادوات اشترط تحقق الحكم والاذعان باطرافها لورود ما ورد **قال المصنف** اي هذا فصل مفصول عن الكلام
 السابق في بيان التناقض اعلم ان الحقيقة كما يتوقف عليها صحة تلك التناقض لنقض مما يتوقف عليها فشرع في تعريف التناقض
 المستلزم لمعروفه لنقض فقال التناقض اختلاف قضيتين في قيد واحد من اقسام الاختلاف بالقياسين جواب عما قيل
 تعدي الاختلاف بينهما لم يقل اختلاف شيئين لعدم المفردات اي المقصود ايضا فاجبت بالبرهان ان بيان الواقع لا يخرج ازالان
 التناقض من النقصان بالقياسين في المفردات على اقل اي على الهندس لضعف الثاني ان التناقض يجري في المفردات كما يجري في القضايا
 فكان الغالب لم يقيد ولكن لما كان الكلام في تناقض القضايا لان الغرض متعلق به دون غيره قيد الاختلاف لئلا يتسلسل بين بقاها
 هو المقصود لا شأنا له ولا غيره والحال ان المعروف خاص به تناقض القضايا فلا بد من التعقيد فاللام في قوله التناقض لعمدة اي التناقض
 الذي من احكام القضايا اختلاف قضيتين اي تعريف تناقض الذوات يعرف بالقياسية على تناقض القضيتين بعد علم ان كل شئ
 وان صدق الكذب في المفردات باعتبار كل شئ من التناقض في المفردات به خلافا لما بالاسباب السببية فحقته لانه عمل احد جانبا
 شئ عدم حمل الآخر عليه فلا يرد ما اورده ابو الفهم من ان المفردات اصطلاحية كيف يعرف بالقياسية ثم اعلم انهم اختلفوا في ان التناقض
 اما يختص بالقضايا او يجري في المفردات ايضا ولا يخفى على السائل ان النزاع على ان التناقض لا يجري في المفردات يتناول
 التناقض عبارة من تمامي التناقض وان تعلم ان التناقض من هذا المعنى لا يتصور من المفردات بل لا يقول به من لم يرد في مسكه وبجده
 يشترط في ما بينهم لانا نقض للمفردات من قال انه يجري في المفردات ايضا يقول بعضهم كل شئ رافعه ولما داموا انهم يفتقرون اليه
 متساويان الى سائر ما ذكر في بيان النسب بين كليات وعكس النقيض اخذ بعضهم المار بموضع مدلوله ولا ينكر سيرا به بل يفتقرون
 كل من لا ادنى فهم وقال شريف العلماء ان النقيض قد يوجد بان يلاحظه دون في نفسه به خلل الى المعنى يكون نقضا له بمعنى
 العقل قد يوجد بان يلاحظ النسبة الى شئ وترفع تلك النسبة فيكون نقضا له بمعنى السلب التناقض كونه في الوجود او في الوجود
 للآخر هو بهذا المعنى لا يختص بالقضايا بل يجري في المقصودات ايضا فاننا نقض تحت من المفردات منقوض وقضيه فكل امر سواء كانا
 منفردين او قضيتين مختلفتين اذا كان احدهما رافعا للآخر فاما نقضان اي يكون كل واحد منهما رافعا للآخر ومن ههنا يبرز
 امور اربعة الاول ان التناقض من النسب المنكورة وهي قوله لا يجوز له بالنسبة الى المار في كالا بوجه ثم ان يكون احدهما
 رافعا للآخر من ان يكون مريحا او ضمنا شمل ان يقتضي عدمه ولكن في المفردات باعتبار شمل اجتماعها وانفصالها باعتبار
 وفي القضيتين باعتبار الصدق والكذب فليبر وان التناقض من المفردات ساجد الى ان اقتصر من القضيتين لضعف الاحكام

باعتباره في التخصيص باعتبار صدق الكذب فلا يزال التناقض بين المبررين يرجع الى التناقض بين التخصيصين **ح**
الاحكام باعتبار صدق احد على الاخر والثاني ان كل شئ نقيضا فاسلب نقيض الايجاب هو نقيض السلب لان
الايجاب نقيضا هو السلب لا عكسه كما قبل والثالث ان كل شئ نقيضا واسدالا نقيضين فسير وان الايجاب
نقيض السلب لانه رفع السلب ايضا سلب السلب فلهذا لم يكن للسلب نقيضان واجاب عنه مولانا قاطب الدين
اشيرازي رحمه الله في حاشية على شرح البحر في ان الايجاب ليس نقيضا للسلب بل لازم لنقيضه اعني سلب السلب
وهذا الجواب ليس بصواب لانه يخلل حقيقة التعريف المذكور للتناقض حيث اعتبر فيه الاختلاف بين التخصيصين بالاجاب
والسلب يلزم ايضا ان لا يكون التناقض نسبة مذكورة ضرورة ان نقيض الايجاب سلب السلب ونقيض السلب
السلب فلهذا لم يكن غير المتكافئ فارق للاجماع وفضل المتأخرين مولانا عبد الحكيم رحمه الله اجاب باهنية
حيث قال ان لا يشبهه على عاقل ان النسبة بين شئين في نفس الامر ما بالثبوت او بالسلب لان نقص
بان الشئ اما ان يكون او لا يكون بدوي وليس في نفس الامر نسبة بين شئين هي سلب السلب انما هو مجرد
اعتبار عقلي ويصير النسبة الايجابية بايلزامه فلا مغارة بين الايجاب وسلب السلب في نفس الامر لا كما هو
ما صدق عليه وانما هي اى المغارة في العقل فلا يلزم ان يكون الشئ را حقه نقيضان وهذا معنى ما قال مولانا قاطب الدين
اشيرازي رحمه الله في بحث نسبة لطبيعات في شرح المطالع ان سلب السلب ضرورة الايجاب حين ضرورة الايجاب
يعني عينية في نفس الامر لا من حيث المفهوم لان سلب ضرورة الايجاب نقيض ضرورة الايجاب فيكون ضرورة الايجاب
ايضا نقيضا له لان التناقض من الجانين فلو كان سلب سلب ضرورة الايجاب مغايرة ضرورة الايجاب يلزم ان يكون
لشئ واحد نقيضان وهذا معنى قولهم نقيض كل شئ رفعه واذا كان الرفع نقيضا له يكون ذلك الشئ الموجود ايضا
نقيضا له وهذا هو المستفاد من تعريف التناقض لان الاختلاف بالاجاب والسلب الذي يقتضي لذاته صدق احدهما
وكذب الاخرى انما يتحقق اذا كان السلب فعلا لا كمالا لاجاب بعينه لا متفارا اليه سلطة منبسط ويكون الثاني بينهما بالاشتراك
انتهى والقاضي محب الله صاحب السلم صعد الى ما قاله جلال العلماء في اجواب حاصله ان السلب لا يضاف حقيقة
الا الى الوجود وكما هو المتبادر من مقابلة شئ مع الرفع في قولهم نقيض كل شئ رفعه ثم انه قد يضاف الى الوجود في
نفسه كذا في المفردات ومارة الى الوجود وبغيره كفا في القضايا فاسلبا عناق الى السلب اي سلب السلب
مغناه سلب وجود السلب وجود السلب ما في قوة الموجبة السالبة المضموع اذا اخذ وجود السلب في نفسه وفي قوة الموجبة
السالبة المحمول اذا اخذ وجود السلب لغير سلب السلب الذي هو قضية سالبة النقيض الموجبة السالبة المضموع على التام انما هي الموجبة

السالبة المحمول على الثاني ليس نقية السالبة المحصلة فثبت ان السلب المحصل نقينا واحدهما الايجاب لا غير فلا دور الفاضل فانه
وان اخذنا اجواب من جلال العلماء لكنه لم يقتصر على الموجبة السالبة المحمول من جلال العلماء فصار اجواب عليها حيث قال ان السلب
ان اخذ معنى رفع الايجاب فنيضة الايجاب ليس سلبا سلبا نقينا لانه في قوة السالبة السالبة المحمول هي لا يكون نقينا
للسالبة وان اخذ معنى ثبوت السلب يكون في قوة الموجبة السالبة المحمول يكون نقية سلبا سلبا الذي هو في قوة السالبة
السالبة المحمول لا يكون الايجاب نقينا فافهم فانه معك الاراء والامر الرابع ان التقنيين لا يجتمعان . لا يرتفعان بجلال
الضمين فاما لا يجتمعان لكن يرتفعان عليه اعراض مشهورة وهو ان اذا اخذنا جميع المفومات بحيث لا يثبت شي من جميع المفومات
في حيث مجموع نقية جميع المفومات ذلك ارفع المذكور في اجمع لاخذه بحيث لا يثبت شي من المفومات فيلزم ان يكون الجزر
مقتضى الكل وهو ضرورة ان التقنيين لا يجتمعان الجزر والكل لا يوجد لكل بدون الجزر . فكذلك يتعرض على غير السالبة
للمستبين باننا لا نسلم ان السالبة تكون متعارفة عنهما ان لو كانت متعارفة لكانت خارجة ماخذ جميع السلب بهت لا يثبت شي من
السلب فكان من الكل الجزر نسبة وهي اقل في الكل لاخذ المذكور فيلزم كون الشيء الواحد داخل وخارجا وهو حال اجواب
ان اعتبار المفومات والسلب لا يقع عند عدم الزيادة بالاخذ المذكور يقتضي الوقوف الى صدق فاند جميع المفومات وبما
كذلك اعتبار للتسايفين مجموع فجاز ان يسلزم محالا آخر **قوله** على ما قيل انما اتى بكلمة التبريض اشارة الى ضعفه وانتهى
علمت انما ان النزاع لفظي فان التماثل بعد مجريان التناقض بين المفردات يقول ان معنى التماثل الذي هو محارة
عن كون الشيء بحيث ياتي صدق كل واحد منها صدق الاخر ولا يصح ذلك الا فيما اعتبر نسبة فلا يتحقق من المفردات ما جاء
نعم لو ثبت انه اخذ التناقض المعنى الخاص ونشأ مطلقا من المفردات كان قوله ضعيفا بل باطلا . اسد علماء منطق وصفا
قوله فانهما قد يصيدان معا وعلم انهم قد اخرجوا القضايا بالذاتية والغير المتعارفة عن التناقض وعن العكس اي
فلا يرد انه يصدق بعض النوع انسان ولا يكذب نقية وهو لا شيء من النوع بشان اذا جازية المذكورة ليست بتعارفة
اذ الانسان لا يصدق على النوع صدق الكل على الجزئيات فافهم وحفظ **قوله** يلزم من كذب كل مقصدين صدق الآخر
قيل كذب لا شيء من الزمان غير قار واما مع انه لا يصدق نقية عنى بعض الزمان غير قار فيعمل اي بامه الا يثبت ان يلزم
للزمان ان اجاب ان الفعل وقوع النسبة لا يذكر ولو سلم فجزا ان يكون الزمان طرفا لوجه **قوله** فقد علم ان التقنيين
لو كانا محصورين في الادس شارح حيث سببا لا يراو قيل وروى وهو ان قوله لابد من الاختلاف في كلامهم
لوجود التناقض بين زيد قائم وزيد ليس بقائم اي بين شخصيات مع ان الاختلاف في الكلام ليس بوجود معنى الاختلاف
في الكلام شرط في التناقض بين المحصورات لا مطلقا **قوله** اي شرط في التناقض اشارة الى ان لا بد من جعل في الزمان

في الشرط وبينما يستعمل في الثاني والى ان الاختلاف في الحكم وكيف مشروط في طلق التناقض ثم الاختلاف في كيف مشروط
 في الجميع والاختلاف في الحكم مشروط في نوع منه وبه التناقض من المحصورتين فلا يلزم التناقض من المحصورتين بدون
 الاختلاف في الحكم **قوله** ثم ان كانت القضيةان محصورتين وما في حكمها وبه **قال المصنف** والاول في ماعد اوله والمهم حاشيت
 لم يحصر ماعد ما في الثمانية فلا يرد ان لا تناقض باختلاف الالة . اعلمه والفعول التي تميز مثلا نحو زيد رام اي بسهم الاخر كرمي زيد
 برام اي بسهم الاو رنگ آبادي والنجار عامل الخي من اساطين النجار ليس بل اي الامر غيره ونحو زيد صار اي لعمرو ووزيد ليس ب
 اي لعمرو وخوف ذي مشران اي وبها ليس عند ذي مشران اي نيار فلا بد ان يتحا في ماعد الثمانية ولهذا قال بعض المحققين ان لا يتحقق التناقض
 من جهة الالة بحكمة فان هذه الوحدة مناسبة للوحدات الثمانية وغيرها . انخفض على الذكي ان يكون ماعد ثمانية لما ذكرنا في وحدة المحمول
 كما اوجع الفارابي بعضا منها في بعض منها مما يفرق بين الشيء كما يحمل على نفسه كياتال الشيء شي كك يحمل على نقضه اعني اللاشي
 فاجمع لتقيضان اي الشيء اللاشي قلنا اتحاد نحو حمل الصل مشروط في تحقق التناقض من حمل الشيء على نفسه حمل اولي وعلى اللاشي حمل
 تساو في عدم وجود شرط التناقض من حمل اولي على الشيء على نفسه لانه اول حمل يحمل المتعارف حمل الشيء
 على افراد حمل الانسان على زيد عمرو وبر وغير ذلك **قوله** هو قضية حكومها بسلبك بضرورة لان اثبات ضرورة في السلب
 المخالف وطلبها في ذلك بجانب تقيضان **قوله** سلب كل ضرورة اي سوار كانت ضرورة اليا بجا او ضرورة سلب **قوله**
 امكان سلب اي السالبة الممكنة العامة **قوله** كان بجانب اي الوجبة الممكنة العامة **قوله** قد عرفت في شرح قوله وهذه بسائط
قوله ان في فعلية الطرف المقابل الى المطلقة العامة المخالفة للذاتية فكيف يعلم ان من ام المنية بين فعلية الطرف المقابل للمطلقة
 لانها لازم عام له فلا يرد ان النقيض الصريح للذاتية هو سلب الدوام وفعلية الطرف المقابل لانه سلب الدوام
 على ما قلتم ووجوب اللازم لا يستلزم وجوب الملزوم وفعلية الطرف المقابل لا يستلزم سلب الدوام فكيف تكون فعلية
 الطرف المقابل منقيض للذاتية **قوله** ولما لم يكن انقيضا اي للنقيض الصريح للذاتية وهو اللازم **قوله** مفهوم
 محتمل اي قضية متماثلة موضوعه للدلالة على اللازم **قوله** ام قالوا مجازا ان بعض الدائمة هو المطلقة العامة يجعل اللازم منزلة
 الملزوم وتسمية اللازم باسم الملزوم **قوله** كنسبة الممكنة العامة الى الضرورية اي كمنية الممكنة نقيض صريح للمنة وطه العامة
قوله بحسب الوصف تعلق بضرورة بجانب الموقن **قوله** كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة يعني ان المطلقة العامة لازمة لبقية الدائمة
 لانقيض صريح لها **قوله** المصنف قد يرد في قوله لا يتعلق بذلك ضرورة لان لا سلب لالاه علما
 ان بعض الشيء ضرورة ان يتبين الضرورة في وقت معين غير معين بملك الضرورة اي امكان الطرف قابل في وقت معين
قوله انما يكتفي بان يقع احد جزئيه الاعلى لتعريفه فان رفع المركب يحصل برفع احد جزئيه . اما رفع كليهما فرفع جزئيه من اثنين كان

[illegible]

[illegible]

العاتان ضرورة وجوده عند وجود كل قول صدقت في عكسها كحقيقة المطلقة ضرورة ان كل لازم وجوده يلزم وجوده
 اللازم يصليح للام لازم الخاص **قوله** اما اللازم يعني ليس باللازم واما اصل ذلك كان ككفي في بيانه مثل ما قال في
 بيان المعكوسها الى حقيقة المطلقة فمرادهم من بحسب حقيقة المطلقة اللازمية المشروطة انما هي انما هي حقيقة
 الاول المعكوس على سبيل الاول من الثاني من الثاني وانما قلنا ان اللازم ليس بالاصل لان واما اصل في
 المثال الثاني اشارة الى مطلقة عامة سالبة كلية فلو كان لا واما عكس في ذلك المثال عكس اللازم واما العكس اشارة الى سالبة كلية
 عامة لان سالبة كلية تنعكس نفسها وهو اشارة الى سالبة جزئية مطلقة عامة فظهر من هنا انه لا ملاحظة حقيقة في الجمع يعني ان هذا الجمع عكس ذلك
 لا ملاحظة الى الاخر فافهم **قوله** علم ان صدق وصف الموضوع على ذاته في القضايا المعبرة في العلوم علم ان يحصل مفهوم القضية يرجع الى عقيدة
 الوضع وهو انصاف ذات الموضوع بوصفه العنواني وعقد العمل هو انصاف ذات الموضوع بوصف المحمول الال كقضية في
 كمال الثاني تركيبة فعد تحقق حقيقة يكون ثلثة اشياء ذات الموضوع وصدق بوصف العنواني على ذاته صدق وصف المحمول على ذاته
 ذات الموضوع فاذا صدق وصف الموضوع على ذاته يكون هناك نسبة وصفه الى ذاته وقد علمت فيما سبق ان نسبة شيء على ذاته الى شيء لا يكون
 كيفية كحقيقة في نفس الامر ثم انظر الفارابي في ذلك كيفية في عقد الوضع الامكان اي كان صدق العنوان على ذات الموضوع فقط
 ووجه شيخنا بو علي سينا الموجه عن الفارابي الى ان تلك كيفية امكان ذلك الصدق مع الفعل بحسب الفرض فعلى هذا لا بد من تنعكس المكان
 ممكنة عامة ضرورة ان امكان صدق احد الوصفين على ما يمكن صدق الاخر عليه بل لا يمكن صدق الاخر على ما يمكن صدق عليه على
 ما هو الظاهر من كلام شيخنا من ان تلك كيفية امكان ذلك الصدق مع الفعل بحسب الفرض لا بد من تنعكس المكان صدق كما سجد في
 اشرح فليس عدم انعكاسها على اري شيخنا مطلقا كما هو المشهور بين القوم على ما هي من دون اى ثم مراد الفارابي بان صدق
 عنوان الموضوع على ذاته بالامكان هو الامكان في نفس الامر و مراده بهذا الامكان انفس الامر هو ان لا يكون الموضوع
 بنفس مفهومه ابا عن الصدق عليه ان المتعذر في كون الفرد محالا في الواقع فالحقيقة عنده صدق عنوان
 الموضوع عليه بحسب نفس الامر بالنظر الى نفس المفهوم الواقع وانما جاز والدليل على ذلك ان كل شريك البارعي متعذر فان الامكان
 بهذا المعنى لا يقتضي امكان وجود الفرد فلا اشكال على الفارابي في خروج امثال هذه الحقيقة و شيخنا لما وجد بسبب
 الفارابي مخالفا للعرف واللغة فان الاسود اذا طلق لم يفهم منه عروفا ولعمري لم يتحقق بالسواد اذ لا وابدوا ان الامكن
 انصافه به اعتبر صدق عنوان الموضوع على ذاته بالفعل اي في احد الازمنة ثلثة اشياء في الوجود انما جاز وفي الفرضي انتهى معنى ان
 العقل يعتبر انصافا بان وجوده بالفعل في نفس الامر لا يكون اسوارا ووجد ولم يوجد الذات انما هي على السواد واما كالم لا يدخل في
 كل هو عند شيخنا ويدخل على اى الفارابي في ان العقل انما هو ضوابطها افرادها ولا خارجا لكونها كذا بل على تعالى

متنفاذ ليس في محقق في الذهن وانما خارج لا متناع تعدد الواجب هنا وخارجا على ما قالوا مثل اجتماع مقتضيين مجال الجهول المطلق
متنوع الحكم عليه لعدم المطلق يقال الموجد المطلق اليه كك لانه ليس موضوعا متما افراوا لاهنا ولا خارجا كما بينا في تحت الجمع جبهه لاهنا
من جود الموضوع فلا يكون صدق وصفه الموضوعات في هذه القضايا على افراوا لا بفعل لا بالمكان قلت للموضوعات لقضية
افراوا لا نهنا ولا خارجا فكيف عرفت كونها قضايا فانه لا بد لقضية من الحكم من تصح الموضوع والا لا متناع الحكم عليه فيكون موضوعات
هذه القضايا متصوفا البتة فيكون في الذهن في المحال ان موضوعات هذه القضايا متصوفا اولاً على الاول فيكون في موضوعات جود
فهذه على الثاني ليس يري انه قضايا فيل تصور موضوعات متما انما هو باعتبار مفهومها معني شريك السابى مثلاً او انصاوات الموضوعات
بمفهومها متما وصدقها بالمكان في الفعلن لمجرد الفرض في تقدير لا في النفس الامر به هنا يعلم ان الصواب تقسيم الوجود والعدم في المحقق
ولم يقسم الوجود وانما جرح وقال بعضهم ان هذه القضايا باعتبارها في العلوم كحكمة وخارجة عما نحن فيه فلا عجب ولما قيد الوجود
بالقضايا باعتبارها في العلوم ولا شك ان هذه القضايا بالشيء في العلوم كحكمة اولاً كمال في معرفة احوال الالهيات
ولمعدومات عليك ان تعلم ان الامكان انما هو اعتبار الفاعل في عقد الوضع هو الامكان العام المقيّد بجانب الوجود في كل
ما يكون مصنف الموضوع ضرورياً لذاته وهذه الامكانات الامكانات التي من ههنا ينفع ما اوردته العلامة بطوسي من ان النقطة كمال في
انسانا فلو دخلت المنطقة في كل انسان ازم كذب كل انسان حيوان وجب الاندفاع انه مغالطة نشارت من اشتراك لفظ ان
بين الامكان الذي المراد وبين الامكان الاستعدادي الثابت للمنطقة فافهم واخفظ فانها مطابقة في الحقيقة
لم يطلع عليها اكثر انما الزمان **قوله** لما اختار في شرح الشيخ الذي هو الظاهر من كلامه لا مطلقا كما عرفت انما قول قول اول اذا
صدق لاشي لو قال بالضرورة او بالادام لاشي من الكتاب لكان متبايناً حال المبتدى **قوله** لا واما اي كل كاتب كثر في اربع
بفعل **قوله** اما الجزء الاول اي صدقه وهو لاشي من ساكن لا صابغ بكتاب ام كاتباً وهدا عرفت **قوله** فقد مر بان اذاعة
انحصان تحقق العاقل ضرورة وجوده عند وجود اهل العاقل انما هي انحصان الى العرفية العامة **قوله** اما الجزء الثاني بالادام
في اهل يعني لما كان القياس ان يكون اللادوام في العكس اشارة الى موجبة كلية مطلقة عامة لما مر ان اللادوام يكون اشارة الى مطلقة
مخالفة لما قيد به في وكيف وموافقة له في الكم فصدق اللادوام في البعض في العكس كحي اشارة الى موجبة جزئية نظرية محتجج الى الدان
فقال انما لم يلزم اه على هذا يمكن ان يقال ان قد لا نال لم يلزم اللادوام في اهل جواب عن جواب عن جواب ان قولكم اللادوام في البعض
يخالف ما ذكرتم من ان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة **قوله** في ذلك لاشي في لزوم اللادوام في البعض من اللادوام في اهل
في عكس ما يستبين **قوله** وهو مطلقة العامة السالبة للعكس لما يجي في شرح قوله ولا عكس بل هو في نقض **قوله** قد مر اشارة ههنا
اجواب عن اجابة بان العكس المجموع متخوف على انما لا يرد الى الاجزاء واما العكس في صيغتين الموجبتين الى احسنه المطلقة اللادوام

[illegible]

[illegible]

تعتبر زمان في ذات واحد في زمان واحد فيصدق البعض ساكن الاصابع وهو زيد ليس بكاتب دام ساكن هو الجذر الاول من
العكس فثبت لعكس بجزئية فافهم **قوله** فهو ان يقال اذا صدق بعض ج باي بالضرورة او بالادام صدق **قوله** وهو
ادام والعكس صدق الملزوم صدق الملزوم ثبت ان صدق الاصل ملزم صدق الادام والعكس فثبت بجزئية
من على التقضين ونفي اثبات بجزء الاول منه **قوله** لان الاثبات ملزمة لكون بعض ليس ج باهل ويلزم نفي النفي وبه
انتهى اشارة الى ما لا بد وادام والعكس عن بعض ليس ج فانه اذا صدق ليس ج مسلوما عن بعض ليس ب يكون ج ثابتا له
ك ان يخفى **قوله** ثم نقول في اثبات بجزء الثاني من العكس ملزم بالافتراض في مادة خاصة بهذا المعنى اذا صدق
بالضرورة او بالادام بعض متحرك الاصابع كاتبة ام متحرك الاصابع اما انما هي بعض متحرك الاصابع كاتبة فثبت في عكس القضية بالادام
بعض ليس كاتبة اما متحرك الاصابع لا بد وان بعض متحرك الاصابع ليس كاتبة فثبت في عكس القضية بالادام بعض كاتبة
ليس متحرك الاصابع اما ليس كاتبة انما هي ليس بعض ليس كاتبة ليس متحرك الاصابع فثبت في عكس القضية بالادام بعض ليس كاتبة
الاصابع زيد فيصدق قضيتان: صدقها زيد متحرك الاصابع بفعل صدق الوصف المتعدي الى على ذاته بفعل على ما هو الحق وهو زيد متحرك
ونما زيد ليس كاتبة بفعل حكم لا وادام اصل فثبت في بعض ليس كاتبة متحرك الاصابع فثبت في عكس القضية بالادام بعض متحرك الاصابع
لك بعض ليس كاتبة وبذلك انصاف ملزوم وادام والعكس لان القضية من لا وادام والعكس ليس بعض ليس كاتبة متحرك
الاصابع بفعل والاسباب يلزم نفي النفي فصدق بجزء الثاني من العكس ثم نقول في اثبات بجزء الاول منه ان
بعض ليس كاتبة وبزيد ليس متحرك الاصابع وادام ليس كاتبة الا لكان بعض ليس كاتبة عن زيد متحرك
الاصابع في بعض اوقات كونه ليس كاتبة فيصدق ايضا زيد ليس كاتبة في بعض اوقات كونه متحرك الاصابع وبذلك
ان الوصفين اذا تعارفا في ذات ثبت كل واحد منهما في زمان الاخر في جملة والوصفان اعني متحرك الاصابع وعدم
الكتابة تعارفا في زيد فاذا ثبت متحرك الاصابع لزيد في زمان كونه ليس كاتبة في زمان كونه
متحرك الاصابع يعني ان عدم الكتابة ثابتة لزيد في زمان متحرك الاصابع وهذا خلف فصدق ان بعض ليس كاتبة
زيد ليس متحرك الاصابع ادام ليس كاتبة وهو الجذر الاول من العكس فثبت عكس القضية بجزئية فانه فيقول
وبالتالي حقوق **قال المصنف** القياس قول لما فرغ من بيان ما توقف عليه الحق شرعا في بيان ما يتبادر الى ذهن
بتعريفها لا فهم من قوله وموضوعه المعلوم التصوري او تصديقي من حيث انه يوصل الى مطلوب تصوري فليس معنى
او تصديقي فليس معنى فافهم تعريف الموقوف ايضا كان معلوما من هذا القول فلم لم يكتف به هذه المعلومة قلنا كان
تعريف الزيد من علم من ذلك عنوان كان له شرائط تعرض لتعريفه وبيان شروطه بخلاف الحق فان تعريفه بغيره

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فلما عكسنا فصار شكلا اوليا بالضرورة هكذا كل اسامي حيوان من لاشي من حيوان بحجر منتج تلك النتيجة ولما كان العكس جاري في الفهرس
 واول ما في الثالث فمقتضى عليه **قوله** الثالث من تلك الامور ان عكس الصغرى تصويره ان لاشي من الانسان يحاكي ذلك ما هو عاقلية راسية
 الانسان هو ان عكس الصغرى ان لاشي من الانسان يصير شكلا رابعا ثم اذ عكس ترتيب قبول كنهان من حيوان لاشي من حيوان راسية ان يصير شكلا
 اوليا منتج لاشي من الانسان ثم اذ عكس ثانيا النتيجة قيل لاشي من الانسان بناء على محصيل عين تلك النتيجة اى حاصله من الشكل الثاني
قوله كما من حيث **قوله** بان لا يتحد اسلا بان يكون بينهما محلا ايجابيا فضلا عن ان يكون بالفعل اى بالامكان فيكون الصغرى حسنة
 سائلة لا محالة **قوله** ويتحد بان يكون بينهما محلا ايجابيا لكل ما يغفل بل بالامكان فيكون الصغرى ممكنة موجبة ان **قوله** لم يتحد ايجابيا
 ان يكون صغرى الشكل الثالث فعليه موجبة **قوله** لا ينتج الاخرية يعنى ان النتيجة الكلية غير لازمة للضرورة بل محض الصدق او النتيجة لا بد ان
 فعل ان اللازمه لها انما هي بحريته لا غير **قوله** فاولها المركب من حيثين كل من كل انسان اى كل انسان باطن منتج بعض حيوان باطن
 تبين ان جهة الصادقة وانما هي بحريته لا كليتة وانما كان مقتضى المقدمتين ان لا تكون النتيجة الكلية **قوله** فالتالين موصفة ومكررا يكون
 شأنا الى ان كلام المصمم يوم خلاف الواقع فكان الوجه عليه تبيان لا يوجب **قوله** الثالث اى ضرب الثالث من ضرب النتيجة للسلبيات
 المركب من نتيجة كلية صغرى سائلة جزئية كبرى **قوله** وهو بهيئتي اى في الشكل الثالث وانما قال بهيئتي لان خلف بهيئتي ما ذكرنا
 اى في الشكل الثاني لان مقتضى النتيجة يجعل بهيئتي كبرى وبها صغرى **قوله** لنتج من الشكل الاول ثانيا في الكبرى مثل كل انسان حيوان كل
 انسان باطن منتج بعض حيوان باطن والا صدق نقضه وهو لاشي من حيوان باطن يجعل مقتضى كبرى فيقال ان الانسان حيوان
 من حيوان باطن منتج لاشي من الانسان باطن وهو مناف كبرى في الشكل الثالث وبي كل انسان باطن وهو لم يثبت هذه النتيجة كاذبة
 النتيجة صادقة لان ارتفاع المقضيين محال انما يقال ثانيا لا ناقض لا نقض كل انسان باطن اى هو سائلة بحريته عني بعض الانسان باطن
 الا بالكلية فافهم **قوله** والعكس صغرى يرجع الى الشكل الاول والشكل الثالث بخالف الشكل الاول في الصغرى يوافق له في الكبرى في عكس الصغرى
 يكون باطن الى الشكل الاول بالضرورة مثل كل انسان حيوان كل انسان باطن منتج بعض حيوان باطن لا يوافق عكس الصغرى لان سلسلته
 ويقال بعض حيوان انسان كل انسان باطن منتج من الشكل الاول تلك النتيجة المطلوبة **قوله** والعكس تصويره كل انسان حيوان كل انسان
 باطن منتج بعض حيوان باطن لانه لو عكس الكبرى الى بعض الناطق نيات فيشكل الانسان حيوان وبعض الناطق انسان شكلا رابعا يصير
 عكس الترتيب شكلا اوليا بان نقول بعض الناطق انسان وكل انسان حيوان منتج بعض الناطق حيوان وعكس الى بعض حيوان باطن هذا هو المطلوب
 من الضرب الاول من الشكل الثالث **قوله** فذلك اى شرط اول من الهند كورين لانتاج الشكل الرابع **قوله** ثم ان لم
 يعرض الخ جوب عن حال مقدمه رها واضح **قوله** لقد اعتدوا بهذا الشكل الكمال بعد من الطبع حتى سقط الفارابي وشيخه ارسطو
 كما مر **قوله** لم يعرضوا فيه لنتائج كان سائلا يقول انهم تعرضوا لبيان شرط هذا الشكل السلسلة الاول ختمت ولم تعرضوا لبيان نتائج عند

اختلاف اوجبات بعضها مع بعض في شيء من تلك الثلاثة فاجاب بقوله لفظ الكلام في تباينها نعم القائل **مصرعه** قوله تكرر دورته
 درو سربار بود **قوله** تسامح وهو في اللغة جواز ونحوه من اسالي كرون وفي الاصطلاح استعمال اللفظ في غير ما وضع له حقيقة بلا قصد علاقة
 مقبولة ولا نصب برتبة دالة عليه اتماما على ظهور فهم المراد في ذلك المقام مشهورة عند اخوان من احوام ومنها لك فان كلام المقام انما
 لفظ على الموجبة التي وقعت منفعة للجزئية يوهم ان موصوف السالبة انما هو جزئية فاعلم من هنا ان مسمى الجزئية ليس ينتج السلب في
 بل كس لما عرفت ان المضرب العاشر منه هو الضرب الثالث ينتج سالبة كلية لكن بشرة بدلالة اعتماد عليها و قال في الافسالة وازاد بطلان السلب
 جزئيا او كليا كانه اما وعطفها على جزئية وان كان في الكلام ينادى على خلافه نعم لو قال موجبة جزئية ان لم يكن اى ان لم يوجد
 والافسالة بقدر موجبة على جزئية كانه الى الدلالة على المقصود لعدم كون سالبة منفعة بجزئية لان ما قبل المخطوف عليه يكون حقا
 بالمخطوف بما بعده كما لا يخفى **قوله** التفصيل هنا علم ان ترتيبه ثمانية على ذكره شام واما المقام لما كان مطلقا نظره الاختصار قال قال
 ولم يراع الترتيب لنفس الامر **قوله** وهو في هذا الشكل اى الرابع ان يؤخذ في الثالث والثاني **قوله** ونضم الى المقيد
 بحيث يحصل الشكل الاول مع شرطه **قوله** ينتج اى ينتج هذا اخذوا لفظ المقضى الى الشكل الاول فنتج عكس ما في هذا المقدمه المذكورة
 المتروكة من الشكل الرابع **قوله** ذلك اى اختلف المذكور يجري في المضرب الاول المولف من صفتين كما تقول كل انسان حيوان
 وكل ناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق فلو لم يصدق اصدق نقضه وهو لا شيء من الحيوان ناطق ونضم المقيد الى اصدق المقيد
 من الشكل الرابع فيقال كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان ناطق فنتج لا شيء من الانسان ناطق وهذا عكس ما في الناطق
 بانسان وهذا العكس مناف للمقدمة المتروكة المفروض صدقها اى كل ناطق انسان فالحكس باطل والعكس لا ينتج وبطلان الاول بطلان
 المادوم فنتج ايضا باطلا فانه كان تعينه ما صادقا على بعض الناطق انسان وهو عين النتيجة المطلوبة من الشكل الرابع ومن عليه جريان اختلف
 المضرب الثاني المولف من صفة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى كقولنا كل انسان حيوان فنتج الناطق انسان فنتج بعض حيوان ناطق الى
 آخر المقدمات المذكورة وكذا في المضرب الثالث والرابع والخامس **قوله** قال لهم في بعض تصانيفهم بجزئى اختلف المذكور في المضرب
قوله وهو هو عنه لانك تقول بعض الانسان كبرى وكل ناطق انسان ينتج بعض كبرى ناطق والا لصدق نقضه هو كل كبرى ناطق
 واذ نضم المقيد الى الكبرى قيل كل كبرى ناطق وكل ناطق انسان ينتج من الشكل الاول كل كبرى انسان فنتج بعض الانسان كبرى
 ان تقول ان العكس مناف للصغرى بجزئى ان يكون بعض الانسان الذى كبرى غير الانسان الذى كبرى **قال المصنف رحمه الله**
 بعكس الترتيب يحصل الشكل الاول وهذا لا يجري هذا اذا كانت الكبرى موجبة لصغرى الشكل الاول واذ كانت الصغرى
 كلية ليصلح الكبرى الشكل الاول **قوله** ونتج مع ذلك اى مع كون الكبرى موجبة صغرى كلية لا باء ان يكون النتيجة قابلة للاختصاص لا بد
 بعكس الترتيب من النتيجة فيحصل النتيجة المطلوبة من الشكل الرابع **قوله** كما في الاول كى في المضرب الاول تصحيح الانسان حيوان كل ناطق

انسان ينتج بعض الحيوان ناطق لانه اذا عكس ترتيب افعال كل ناطق انسان كل انسان حيوان يصير شكلا اوليا فيخرج كل ناطق حيوانا فيعكس فيه
 النتيجة قبل بعض الحيوان ناطق يحصل على النتيجة احصاء الشكل الرابع قولنا ايضا ان انعكس متعلق بالضرب السبع عكس ترتيب ثم ينتج بحد
 في الضرب السبع المنتجة السالبة اجزئية وايضا لا مطلقا لكانت تلك النتيجة انما هي متغير في السالبة اجزئية كمنها كما قال المصنف
 او عكس متغير في عكس كل من الصغرى والكبرى على المستوي مع بقا الترتيب على الصغرى من عكس الكبرى كبرى في جميع الاشكال الاول والاربع
 الشكل الرابع كان الشكل الاول فيكون الشكل الرابع شكلا اوليا بالضرورة قوله الصغرى موجبة فيكون عكسها ايضا صادقة بصغرية الشكل الاول
 قوله الصغرى سالبة فيكون عكسها سالبة كلية صادقة كبرى في الشكل الاول قوله في الرابع اي في ضرب الرابع كما نقول في كل انسان حيوان
 ولاشي من سحر الانسان ينتج بعض الحيوان كبحر بعض حيوان انسان لا شي من الانسان يخرج من الشكل الاول بعض الحيوان كبحر بعض الحيوان
 احصاء من ضرب الرابع فهو على ضرب الخامس قوله لا غير لا يجري في غير ضرب الرابع وانما مكررا يظهر في تامل قوله لا يجري
 اي ايراد الشكل الثاني بعكس الصغرى الاحتمال وانما يحصل الاربعة لان الشكل الرابع شريك في الشكل الثاني في الكبرى مخالفة في الصغرى
 فافا عكس الصغرى يكون شكلا ثانيا لا رتبة وقد ثبت انما الشكل الثاني بما مر فلا يمكن انما نتاج كذا الحال في الشكل الثالث فامل قوله
 مختلفين لان اختلاف المقدمتين في كيف شرط في الشكل الثاني قوله الصغرى فاقبله لان عكس الاول والثاني انما يحصل بعكس الصغرى
 فلو لم يكن الصغرى قابلا لانعكاس لما كان الشكل الرابع مردوا الى الشكل الثاني كما لا يخفى قوله ايضا ان انعكس السالبة متعلق بالضرب السبع
 المولف من صغرى سالبة جزئية وكبرى كلية يعني جريان الاول الثاني بعكس الصغرى انما يتبقى في ضرب السبع وان كانت متساوية احد المتجانسين
 قوله لا يجري ايراد الشكل الثاني بعكس الصغرى في غير ضرب الرابع بعكس كما لا يخفى قوله لا يجري اي في الشكل الرابع الى الشكل الثالث بعكس
 الكبرى الاحتمال وانما يحصل الاربعة لان الشكل الرابع شريك في الشكل الثالث في الصغرى مخالفة في الكبرى فافا عكس الصغرى يكون شكلا ثالثا
 قوله الصغرى موجبة لا شرط ايجاب الصغرى في الشكل الثالث قوله الكبرى فاقبله لان عكس الاول يكون الشكل الرابع مردوا الى الشكل الثاني
 لان وجه اليه يحصل بعكس الصغرى عكس الكبرى كلية لا شرط كلية احدهما في الشكل الثالث كذا مر في هذا الاخير الى دليل
 الاخير من الاول انتاج الشكل الرابع لتساويهما وهو انه الى الثالث بعكس الكبرى لازم جازا في ايماء غير متقدمة بوقت وان وقتا ما في الضرب
 الاولين من الشكل الرابع فلا ينفك عنه واما في غيرهما فمقد يجري وقد لا يجري لان الكبرى الضرب الاول ليس موجبة وهي عكسها انما اختلاف كبرى
 الضرب الاول وانما مكررا لان كبرى سالبة كلية ويجوز ان يكون الكبرى من التقصا بالمتعة غير المنعكسة السالبة مختصة لا يجري عكس الكبرى
 فيهما فكل الكبرى فيلبي الاولين غير لازم قوله قد راجع الى منع اللزوم مع الاستدراج به رفعة لكونه مساويا بان لزوم
 جريانه في الاول والثاني وانما يجوز ان يكون الكبرى الموجبة من الممكنين قد عرفت انه لا يمكن من الممكنين من المعجيات اجواب انه لا يجوز
 ان يكون الكبرى الشكل الرابع من الممكنين لا شرط كونه مولفا من الفعليات فامل قوله والسابع ايضا ان انعكس السالبة

فان كبرى المضرب السابع سالبه جزية فاذا كانت احدي النجاستين تكون منكسة والا فلا تجري الاخرية ايضا والمائل في قبة
 وعلم من هذا البيان ان قوله ايضا ان يعكس متعلق بالسابع لا غير **قوله** كما جرى المقدمات في الشكل الثالث فان قيل علم من قول
 اما من عموم موضوعية الاوسط انه كل ما كان الاوسط موضوعا في قضية فلا بد ان يكون تلك القضية بجهة فيلزم من هذا ان يكون كل
 المقدمات في الشكل الثالث بحيث لا احدهما قلنا المراد انه لا بد في القياس من عموم موضوعية الاوسط يعني ان الاوسط اذا كان موضوعا
 في احدي معدتي القياس فلا بد ان يكون تلك المقدمات كلية واذا كان موضوعا في مقدمات القياس فلا بد ان يكون احدهما كلية سواء كانت الاخرى
 كلية او جزئية اذ يصح ان عموم موضوعية الاوسط في القياس هو **قوله** فمضى الكلام اه اى فمضى قولنا ملاقاته للاصغر بفعل اشارة
 اى الى ان اشتراط فعلية الصغرى في هذه المضروب من الشكل الرابع وان لم يعلم ولم يذكر في بحث الشكل الرابع لكنه علم من هذا التناقض
 عند ايمان ضابطه شرائط الاشكال الاربعة التي في بيان اشروط المذكورة فيما ت. الاستطاد عند فهم ذكر اشياء لا من
 قصده بل بتبعيه غيره **قوله** اى مع حل الاوسط اشارة الى ان قوله او جملة مضمونة في قوله ملاقاته **قوله** فهو منسب
 اى التزويد الثاني على سبيل منع اخلو كما كان التزويد الاول اعنى قوله اما من عموم موضوعية الاوسط واما من عموم موضوعية
 الاكبر **قوله** ومنها تمت الاشارة معنى ان في قوله اما من عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر بفعل كانت اشارة
 ناقصة ولما قال وجملة على الاكبر تمت الاشارة **قوله** اعلم انه لم يقل الاكبر اعترافا بقرينة ان العلم حيا على صفة
 الاختصاص كان عليه ان لا يقول او جملة على الاكبر بل ان يقول او الاكبر لعطفه على الاصغرى يكون معنى اذ مع ملاقاته للاكبر
 وقوله لان الملاقاته انما جواب تسمية الشرح **قوله** كما تقدم انفا في شرح قوله او مع ملاقاته **قوله** منسبة لكونه شاملا على
 اشروط معلومة من الضابطة فان كبرى هذا القياس المترتب لما كانت موجبة كلية فوجدت عمومية موضوعية الاوسط
 ملاقاته للاصغر بفعل فيلزم ان يكون شاملا على الشروط المذكورة فيما سبق ونتج ليس كذلك ليس قد وجد في كل من
 ليس شاملا لاشياء الانسان بل هو جسم صاوق ونتج استحالة اعنى بعض الانسان ليس جسمه
 وقس عليه قوله ويترتب ما يكون القياس لترتب **قوله** وقد شبهت لك اى وجان المقام قد قال وجملة على الاكبر
 ولم يقل الاكبر ولم يكتف عطاؤه على بعض الفحول لكونهم جانب **قوله** فقد شمل وقد اجمع الامران المضرب الثالث
 من الشكل الرابع **قوله** ولذا ان ولذا الاشكال المنفصل اما اجتماع الامرين الميودين او **قوله** على منع اخلو على منع
 اجمع ولا على حقيقة **قوله** فقد اشير الى من قوله اما من عموم موضوعية الاوسط الى قوله اما من عموم موضوعية الاكبر منع
 في الكيف **قوله** من شرط ثالث هو منافاة اه وعلم ان بين هذه المنافات بين فكرة من الشرط حسب جهة في الثاني ملازمة
 فعند تحقق هذه المنافات يتصور اشتراط في كبرى شمس الاشارة الى انك شرطين بقوله مع منافاة اه **قوله** هو منافاة

این هم بدفعینه لم یلبس معاً کانتین **قوله** بالضرورة وجودهم فی انفس الضرورة **قوله** کذا کانت الکبری ای کذا حیوانا
 ذوات کانت الکبری سوجیه مثلاً لکن بالقضایا **قوله** ای تنکس البتة وانهما انضریة الدتة **قوله** فی صغری السالبة ای
 ذات صغری ممکنة وبعدها فعلیه مثل لاشی من کجیح حیوان للفعل کل انسان حیوان بالضرورة او بالدوام لانها فی ذاتها سبب علیها
 کل انسان حیوان بالفعل ولاشی من الانسان حیوان بالضرورة او بالدوام **قوله** ای علیها کجیح **قوله** ای
 ای کذا کانت انهم **قوله** بالضرورة الایجاب یعنی اعتبار الایجاب بطریق التمثیل علی قیاس **قوله** کذا کانت صغری کتة ای کذا
 ما یجب تبیین کانت صغری کتة **قوله** ای کانت الایجاب مثلاً یعنی انما اعتبار الایجاب علی سبیل التمثیل کما یفتی اشکال کانت متحرکة
 وجامع بالامکان الایجاب لکن متحرک بالضرورة مادام ساکن ولاختلاف فی مناسبات النسبین ای اطرافین کل کانت متحرک بالامکان
 لاشی من الکاتب متحرک بالضرورة مادام کاتب **قوله** ای فی الکبری الشرطه فظا هر لان الضرورة فی الشرطه کجیح لکن فیها یستلزم
 الی صغری الکبر فها هر او ای فی الکبری الضرورة فیها نسبت لا بد لها من ذاتها نسبت صغریه الی ذات
 الایجاب بالایجاب **قوله** ای صغری الکبر واداکانت الکبری ضروریة لکون فیها نسبت و صغریه الی ذاتها بالکبر لکانت
 ضروریة لکون به صغریه ضروریة لان الذات لازم الوصف لا تنفع قیاسه لکن لاجل لازم لذات حکم الضرورة ولازم لازم لکون
 لکون بالامکان مادام کانت الایجاب بالضرورة لکون لکون بالضرورة ای بالضرورة ای بالضرورة ای بالضرورة
 الایجاب ای صغری الکبر واداکانت ضروریة وکلیه **قوله** ای فی الضرورة اه علی جواب فیل مقید بقرینه باقره
قوله کذا کانت الکبری ممکنة ای کذا یوجد المناقات اذ کانت الکبری ممکنة وبعدها **قوله** ای علی عکس ما فکر انفاش ان انسان
 بالضرورة ولاشی من حیوان بالامکان العام بین **قوله** ای سببین فاه لک اعتبار فی اطرافین لاشی من کجیح حیوان کل حیوان
 بالامکان **قوله** ای صغری الکبر وادام الایجاب الی الایجاب الی الایجاب **قوله** ای فی الضرورة الایجاب ضروریة
 بالضرورة خاصه **قوله** ای مثلاً الذی مر **قوله** ای ضروریة **قوله** ای ضروریة **قوله** ای ضروریة
 لکن یجب صغریه بالضرورة مادام مختلف الایجاب **قوله** ای ضروریة **قوله** ای ضروریة **قوله** ای ضروریة
 لکن من غیره مادام مختلف الایجاب **قوله** ای ضروریة **قوله** ای ضروریة **قوله** ای ضروریة
 و صغریه وقت ضروریة **قوله** ای ضروریة **قوله** ای ضروریة **قوله** ای ضروریة
 عن تفاوت الشرط الثانی بان لکن الکبری اه **قوله** ای المناقات بین امکان الایجاب مثل کل فلک ساکن بالامکان العام ولاشی من فلک
 ساکن بالامکان المناقات بین ان فلک ساکن بالامکان العام ولاشی من فلک ساکن بالامکان العام
 بسبب الوصف ای مادام معنی العرفیه الخاصة السالبة مثل کل انسان کاتب بالامکان العام لاشی من الانسان کاتب

ما ذكره من ان لا يمتنع اي من امكن الايجاب بين ضرورة السلب في وقت معين لا ما ذكره ضرورة سلب القينة
 في وقت معين لا يمتنع اي من امكن الايجاب بين ضرورة السلب في وقت معين لا ما ذكره ضرورة سلب القينة
 التي من البرية سلب في وقت اربع لود ايمانه خاير القوتين اي وقت اهلولة ووقت التبريع **قوله** ان لا يمتنع اي من امكن
 كذا لم يوجد المناقاة عند عدم الشرط الثاني بان لم يكن الصغرى ضرورية على تقدير كون الكبرى ممكنة فانه على هذا التقدير كان الواجب
 ان يكون الصغرى ضرورية فينتفي الشرط الثاني وبانتفاءه ينتفي المناقاة ايضا فانه لا مناقاة بين التبريع والضرورة في الاصل السالكين
 بالضرورة وبضرورة ما دام ساكنا لا وانما وكل ساكن كاتب السالكين لا مناقاة بين امكن ايجاب الكتابة على السالكين ضرورة
 سلب الكتابة عن اياتها كون ام الذات **قوله** التحقيق هذا البحث في شرح بحث اضافة على ما سبق الحق في نفس الامر بدو قوله
 مما تقدمت به جزه وحاصل الكلام ان في تحققة هذا المبدأ في الشرع لا يمتنع على وجه التحقيق في الحقيقة بل يمتنع في الشرع لا يمتنع
 اصدق قائل في هذا المقال غفر له الله العظيم **قوله** يعنون اهلين يعني لا يربح عليك ان تفرد في غنبي بل اعانه وهداية
 من غير فان السد كما اعاني فيه هداي به بالحق المستوي الموصل اليه لا غيري لانه مختار يهدي من يشاء ولا افتقار في امر الى غيره فقا
 لانه هو جزي افوض امرى الى الله لا يمتنع الكيل **قال المصنف** لا يمتنع في ما فرغ من بيان مقامين في القرآن الكريم من شئ ووجه ما لا يمتنع
 اقياس الاستثنائي معلوم بما سبق شرع بيان انقسامه في كل قسم منه **قال المصنف** ان يمتنع من التمسك بعين التماس الاستثنائي التماسي والما
 انفصالي لا بد فيه من تبيين احدهما شرعية والاخرى حتمية فان كانت بشرطية فممكن انفصاليا وان كانت مفصلة فمستحيلة انفصاليا
 اما الاستثنائي المركب من الشرطية المتصلة فينتج وانما وقت وضع المقدم وضع التالي ووقت نفع التالي فينتج رفع المقدم فمتبعا لاجل جميع
 المواضع التي لا تارة له احديها من جهة من عند المعادة من المقدم والتالي فينتج ابعين نتائج من وضع كل رفع الاخر وعند رفع كل
 وضع الاخر ومن هذا البيان تحطف بتقدير الوقت والمفعول به محذوف وهو وضع التالي في المحطوف عليه رفع المقدم في المحطوف
 ويمكن ان يكون قوله وضع المقدم منصوبا بجزء الخافض وهو محذوف من اومر فوعا لكونه فاعلا لقوله فينتج ويكون الرفع في المقدم عوضا عن
 المناقاة اليه وهو ضمير الرجوع الى الاستثنائي في قوله رفع التالي من قال به حال نصية في الحال فرفع في البال **قوله**
 يستثنى منه حتمية اي القياس استثنائي تركيب من مقدمتين احدهما شرطية والثاني حتمية لكن مطلقا بل حتمية التمسك في بيان
 احدي جزئي الشرطية او حتمية **قوله** النج علة لان اذا كان شئ احدي جزئي الشرطية **قوله** الحقيقة اي نتيجة لقيض التمسك اذا كان شئ لقيض
 احدي جزئي الشرطية **قوله** فاحتمالات التمسك اي تعليلية في كل استثنائي لا مطلقا بل في كل استثنائي **قوله** وضع كل اي وضع
 الا ان وضع البيان **قوله** رفع كل اي رفع الاول ورفع الثاني والجميع اربعة **قوله** في كل قسم من القسمين اي وضع كل ورفع كل في
 الى رتبة فنام **قوله** شئ اي قسم واحد او اجمال واحد **قوله** علمت من هذا اي من هذا البيان بل من تمام المقام ان المرام

البرزوي **قوله** فنيقياح قد مر في السامح في بيان انتاج ضرب السجل الرابع **قوله** ليس مطلوب تصديقا ليقول ليس على سبيل
 الاتجال اي استعمال اللفظ في غير موضع له بدون ملاحظة المناسبة بينهما كما يجب له بل على سبيل النقل من المعنى اللغوي الى المعنى الاصطلاحي
 بملاحظة المناسبة بينهما وجه الاشارة الى جعل المعنى اللغوي عن التصريح محلا على الاستعداد الذي هو قسم من حجة ومعرفة الراجح انه لا يصح حمله عليه فاني
 ان يكون معرفته ومعرفة جعل معرفته علم المعنى اللغوي معتبر في المعنى الاصطلاحي بحيث صار كانه ثبوت الاتجال في اللغة قدمها دون حاجتي
 الى اذنيه وفي الاصطلاح استعمال اللفظ في غير موضع له بملاحظة المناسبة بينهما قصد وعند عدم القصد يكون رد اللفظ استعمال اللفظ في موضع
 اشتهر استعماله في المعنى الثاني ليقول السيد بن سبته حيث كثر استعماله في الثاني وادجرت في الاثنان بحيث لا يعمل فيه الا مع القرينة **قوله** لا يطبق
 الوصف يعني ان الحكم على كبريى **قوله** لا يطبق الا في اى باضافة الحكم الى اكل **قوله** هذا هو الحكم على تقدير كونه كبريا
قوله حسب الظاهر اي طاهر العبارة يتحقق ذلك ان يتحقق المطلوب بالاستعداد يكون حكما كليا اجزيا **قوله** تصحيح حال اجزياتها
 اي ما صنفه كاشف **قوله** ويرجع الى القياس يعني حينئذ يكون راجعا للاستعداد الاصطلاحي فلا يسمي استقرار بل قياسا لان
 الاستقرار الذي هو قسم من حجة وغير تصحيح اكثر اجزيات يعني وجود الحكم في اكثر كما يجب لذا قالوا ان استقرار يعني ان هذا انما يتصور في استقرار
 التام كما لا يخفى **قوله** مساوفا اي وبنها **قوله** في السامح بالفارسية نهك **قوله** فلا شك ان تنبج اجزى يعني حينئذ
 لا يكون الاستقرار اصطلاحا فقد علمت كبريى هنا ان المطلوب بالاستعداد الاصطلاحي لا يكون لا حكما كليا اجزيا **قوله** من اى من ان
 المطلوب بالاستعداد الاصطلاحي لا يكون الا حكما كليا علم ان حمل **قوله** حكم على اكل **قوله** كبريى حسن وجوبه بانه لا بد للمعنى من ان
 انه حسن حيث الدلالة لا ركال يصح **قوله** ليس فنيقياح اي في كل عبارة من على الوصف الاصطلاحي هي التعريف بالعلم جازي
 في التباين مع ان الصدم عدم جواز كبريى بخلاف حملها على الاضافة لان تعريف الاستقرار يكون علم ثلثه للاستعداد الذي
 المطلوب بالحكم مع انه ليس من قبيل المعروف الاصطلاحي فيازم ان يكون غير صحيح الا ان اى الى محوره لها خرون حتى يصح **قوله** وعبارة
 اخرى تشبيه جزى يعني مال التعريفين احد وانما الفرق حسب التفسير **قوله** في كبريى تشبيهه وكلوا عندنا تصوى التصديق كما لا يخفى وقد
 جعل ما تمثيل الذي هو قسم من حجة وهذا وجه السامح **قوله** وقد عرفت التسمية اي لطيفة في السامح وهي الاشارة الى ان التسمية بهذا
 القسم من حجة بابل ليس على سبيل الاتجال بل على سبيل النقل قد عرفت بعبارة فاما سبق فانه **قوله** فيقول ان اى في تعريف
 التمثيل بل في تعريف الاستقرار ايضا اي في منع السامح الذي يترى بحسب الظاهر في تعريفها وشك ان كان للعكس معنيان اصطلاحا
 باحد ما تصور والثاني قضيت لك لعل من الاستقرار واثبات معنيان اصطلاحا باحد ما تصور والثاني حجة اما المعنى الاول
 فهو الصنف المذكور والثاني حجة التي تقع فيها ذلك التصريح والمعنى الاول للتمثيل هو البيان المخصوص بالتشبيه لمسطور والمعنى الثاني حجة التي
 تقع فيها ذلك البيان التشبيه وكل منها بالمعنى الاول ليس من قبيل حجة بل من التصورات فلا باس تعريفه بالتصور وهو الصورة

[illegible]

قوله سقطت من يوت هو الحكمة واسطاه هو التلخيص بالحكمة الواقعة في الالباس لاثباته **قوله** مشاغبة الشعب يعني شوكتهم
قوله ان يكون فيها في الاسم غير البين **قوله** كالشعيرات فانها لا فاهة لمثل التصديق صار من من الارقام التي يفيد تصديقا
والحق بها ما يفيد لنا **قوله** لا يجدى الا بالخيلة اذن المشبهة لان هذا الفيد خبر ما يقينا ولبرته اجزم وان كان غير يقيني اعلى من بل
استفاد من الخيلة قالوا يجب ان يكون في ابدال الفيد للجزم الغير يقيني ما يفيدنا **قوله** بل شعرا لان الادنى لو كان بعض اياه
اعلى الالباس به بخلاف الاعلى **قوله** لمثل الشك فيه عبارة عن ماوى الطير فيلبيس اذعان بالنسبة **قوله** له اليوم لانه بطرف المرحوم
لم يتعلق به اذعان بل يتعلق بالطرف الى **قوله** خرج النطق بالجملة النقص و اجزم عبارة عن عدم احتمال **قوله** الجمل المركب فان
الاختلاف بان يد اقام واما ان لم يقابل غير مطابق للواقع بل جهل عن عدم قيامه لما عرفت ان اعتقاده مطابق للواقع فقد حصل
جهل ايضا بجملة مركب من جملة اى جمل ذلك جمل فافهم **قوله** تو اظنهم اى تو افهمهم **قوله** كقولنا الكل عظم من اجزئ فان من تصور
معنى الكل اجزئ ونسبة الاعطية بينهما لا يكون محتاجا الى الحكم و اجزم بالا عطية الى انهم يتوهم مع تصور تلك النسبة كافيه فلا يرد
ما يرد منه من ان اجزئ قد يكون عظم من الكل كما وقع في اجزئ الجسمي فمرسته مثل صدور وعظم الورد وان هذه شبهة شبيهة
في تصور الكل اجزئ فان الكل هو المجموع اعني فمرسته مع سائر بدنه لا ما سوى ضرره لا شك ان المجموع اعظم من جزئه فقط **قوله**
فوالقمر مستفاد من الشمس لانه باختلاف تخطات النورية بحسب ضياء من الشمس غنقل الذين منها من غير فكر وترتيب مقدمات الى
لمل المذكور اعني نور القمر مستفاد من الشمس **قوله** شدة غبا انك اى تجي بعد يوم تفصيلها في علم **قوله** اسطى لان
للمفرد اى التي تكون علتها هذه الصغرة اى غبا الصا **قوله** متعاقبة اعني متعاقبة معنوم المظنونات جواب عن ال مقدر تقرير
اخطاى لغيد للنظر اعني الحكم الراجح يكون مركبا من المظنونات والمقبولات فكل منها لا بد ان يكون مفيد للنظر فلا متعاقبة بينهما وتحرر
اجواب ان المقبولات اعظم من المظنونات لان المقبولات هى الغضايات التي تؤخذ عن بعين فيه سوار كانت مفيدة
للجزم او للنظر واذا قيل العام بان خاص يراو به ما سوى الخاص كما ان اقل هذا حيوان و ذلك انسان يراو به
بما ما سوى الانسان والا يلزم من كون اخطاى مفيد للنظر ان يكون جميع مقدماته كذلك يجوز ان يكون بعضها
مفيد للجزم لكونه اعلى منه فلا بأس وانما الالباس بالادوان كما **قوله** هى الغضايات التي لا يرد عن بعينى تصورها
على صورا الغضايات فلا اشكال **قوله** هو يوافق اسطاه و مرعها بما مفصلا انفا **قوله** المموجة من التيمومة وهو التيقا
في الالباس يشبهه **قوله** المضطرب كمنده **قوله** فهو متجزئ متكسر ويشتمل في الاشارة احسية والفرق بين
و المكان بالعموم و بخصوص في الحكمة **قوله** اورد بتعليلا لا يعطى لمعنى الاختصار لتقليل اللفظ وكثرة المعنى و
محمدة و كذلك هو **قوله** قد جملة و يملوه وكان الواجب عليهم تصورات الصناعات خمس باتان قياسات وتايجها و

١
الحكاية قولهم فلا يجدى الى النفع قولهم العليل الى العلل قولهم المدونة للتدوين هو جميع الاكتاب في التدوين
قولهم عن خصايص جميع خصيصة وهي انما تترادفان اي احوالها انما تترادف قولهم ثامره لطلوته منه في ذلك العلم قولهم ابحاث العلم
جميع بحث هو في اللغة التفتيش والتحقيق في الاصطلاح اثبات للنسبة الالهيانية والاسمية بالليل وحمل الاعراض لذاتية الموضوع العلم
عليه قولهم وهي تكون نظرية في الاغلب لانه ان لم يكن نظريات ولا بدسيات فحقه محتاجة الى التنبية فكانت بدسيات
غير محتاجة الى التنبية مستغنية عن التدوين قولهم تطلب العلم في تعريف المسائل بعزم القائلين اي النظريات البدسيات تختصة
المتقنة الى التنبية لان كلاهما مطلوبة الاولى مطلوبة بالبرهان والثانية مطلوبة بالتنبية فلا بد ان يبين البيان لالام
كلام المصنف رحمه الله في تعريف المسائل لانه اخذ في تعريفها الطلب فيعلم منه ان المسائل لا يكون لانظريات لانها تكون
مطلوبة بخلاف البدسيات فانه لا احتياج الى طلبها ونشأ الورود وتخصيص الطلب بالبرهان مدار عدم الورود وعلى عمومته
توجيهه الى توجيه تخصيص الطلب بالبرهان على اني النسخ بان ذلك لتخصيص معنى على ان اكثر المسائل لما كانت نظرية
بالبرهان خص الطلب بالبرهان على ما هو الغالب في الشئ التنبية بخانه اراد بالبرهان كل الصحيح وتوعد بعد اللام لتعليقه
قولهم ما يفيد التصورات اطرافها فيه اشارة الى ان المراد بالمدونة في كلام المصنف رحمه الله هو العلم الشامل للمحدود والعلوم
حقيقة او اسمية يعني اراد بالمدونة مطلقا قولهم بان يريد بفصل الموضوع او تعريفه لا يخفى على من له ادنى مسكة ان لما
تقرر ان موضوع العلم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية فلما جرت حيث هذه الاحتمالات الاربعة بل المنتقض هو الاول والاول
قولهم ليست هي مجموع الموضوعات اي ليست هي قضايا قولهم الحق الدواني تأيد لكون المسائل المحمولات المنسوبة
للقضايا قولهم وفيه نظري في الجواب يكون المسائل نفس المحمولات نظر قولهم لما لم يطالبوا بانها قالوا بل لانه يكون من الجواب
موافقا لما ذكره المصنف رحمه الله من ان المسائل هي القضايا اكل المقصود الاصل من المسائل لما كان محمولاتها حكم بانها هي المسائل
ذلك لانه ايضا اي في الجواب المذكور نظر اخر ايضا قولهم قد يراد اشارة الى منع الملازمة تقريره لان المسائل لو كانت بعض
المنسوبة الى الموضوعات لزم ان يندانه ليس شئ من موضوعات المسائل بل موضوع العلم حتى يلزم عدد من خبر العلم واد موضوع
العلم فان موضوعات المسائل العلم انواع متساوية عن ان له او مركب شئ من هذه الموضوعات حال من موضوع
العلم الاعلى الاول فظاهر واما اذا كانت نوعا من موضوعات العلم فلا بد ان موضوع العلم موجودا هناك لان نوع
الشئ عبارة عن ذلك الشئ مع فصل منوع له لا ترى ان الانسان هو حيوان مع ان الناطق والمركب اما مركب من موضوع
العلم وعن اني لاد من نوعه وعن اني له فلا يخفى في وجوه حيث داما اذا كانت ضادا لاي موضوع العلم فلا بد ان العرض الثاني
عن غير ملاحظة ما هو موضوعه لا يقع موضوع المسألة لا ترى ان كل متحرك فله طبع في فانه مثال كمال في موضوعات المسائل موضوع

العلم على اى حال ليس بغيره في المسائل محال **قوله** هي القضايا التي يتألف منها فيكون تلك القضايا اجزاء قياسات
 العلم وان كانها لا خارجة عنها **قوله** حيث لا يصدق المبدأي تصديقية القضايا التي اجزاء قياسات العلم **قوله** تعريف
 التفسير بالعلم لان ابتداء الشيء على شيء اى توقفه عليه يصدق على امير من صدرها توقفت الكل على اجزائه ثمانية توقفت الشيء على امر
 خارج عنه اى على شرط فان الشرط واخر شرط كان في توقفه عليها وهو فان لا بل اخر مخرج فان يخرجون في الكل الشرط خارج
 الشرط لمبدأي تصديقية يكون اجزاء القياسات العلم لا خارجة عنها فتعرفها بقدرة تبني عليها قياسات العلم تعريف هو عرض في اى لها
 لغرض القياس عن بعض معدلاتها لا ابتداء وان كان في نفسه علم لكن المبدأي بهنا لا ابتداء انما هو معنى ابتداء الكل على اجزائه **قوله** بعد المحلات
 بل كل سوى الاما لا اول العبد برعل عن موضوع العلم لما عرفت **قوله** اخذواى من البطل فيكون تطريبات لا محالة **قوله** علوما متعارفة اما
 كونها علوما فلان المبدأي بتدريجات بنية تصديقات بها وكونها علوما فلان التصديق قسم من العلم وانفس المقدمات هي قضايا او تحقق في
 محلات القضاية معلومة الاذعان بها علم وتصديق والفرق بين تصديق والتقصية بالعلم والمعلوم وانما كونها متعارفة فلتشرع معرفتها بالبداهة
قوله اصولا موضوعه فلان المتعلم وضعها وسلمها على كانت هي عليه لم يستعيا بالانكار **قوله** سميت بصادق لانه ليس بهما المسائل التي
 يتوقف عليها اثبات الدلائل ولا ثم يتركب منها قياسات العلم **قوله** في الطبعي اى في العلم الباحث عن الجسم الطبعي قد جعل موضوعا
 في هذه السلسلة معنى كل جسم فله شكل طبعي اى شكل تقضيته لطبيعته النوعية والجسم الطبعي جوهر قابل للانقسام في الجهات الثلاث وعرفه الذرات
 الحركة ويسكون **قوله** كل متحرك فله ميل اى ميل طبعي الى مركزه وفي السلسلة ايضا من العلم الطبعي موضوعها الحركة التي عرض في الموضوع العلم
 الطبعي الجسم الطبعي كما هو دليل ينتج لهم ويكون اياها اثنان في الحقيقة بقطعتين الكيفية التي بها يكون الجسم مدافعا لما يمانعه عن الحركة الى جهة ما كذا قوله
 الشيخ في سره **قوله** ومركب من الموضوع مع العرف الذي اعني ان في اى مركب كل شيء تحت فردان احدهما المركب من موضوع العلم وعرفه
 الذي وانيهما المركب من نوعه وعرفه الذي اما المركب من موضوع العلم فهو النوع **قوله** ودخل في قوله نوع من النوع عبارة عن ذلك النوع
 مع الفصل النوع له وخرج عن نوعه اذ مركب يقتضي المقابلة فانهم **قوله** كل مقدار وسط في النسبة علم ان موضوع علم الهندسة المقدار وكونه وسطا في
 النسبة عرض في له والمقدار عرض في النسبة المقام معنى كونه المقدار وسطا في النسبة عند الهندس كمن بين مقدارين نسبة ذلك المقدار الوسط الى
 ذلك المقدارين مثل نسبة المقدار الاخر منهما الى ذلك المقدار الوسط كالا ربعة بين الاثنين من الثمانية فانها نصف الثمانية كما
 ان الاثنين نصفها او يقال ان الثمانية ضعف الاربعة كما ان الاربعة ضعف الاثنين ومعنى كونه المقدار الوسط ضلعا كما
 به الطرفان ان احاصل من ضرب المقدار في نفسه مثل ضرب احد الطرفين في الاخر فان حاصل ضرب الاربعة في نفسها ستة
 عشر كما ان حاصل من ضرب الاثنين في الثمانية والعكس **قوله** عشر **قوله** كل خط قام فان الخط نوع من المقدار وقيامه على
 خط عرضي **قوله** اما فالتان لان الخط العام على الخط العرضي لا يخلو من ان يكون مستقيما او منحيا فان كان مستقيما فيحدث

[illegible]

ويلزم كل مكانه كما في **قوله** الرحي **قوله** حرمه جليله تقدير لما بعده اى ان حرمه ان يكون محمداً لا غير من مجموع علمه
 ثم من مجموع اسئلة فجاز ان يكون له اسئلة اخرى **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك
 الامانة وعندها هو جواز ان يكون له اسئلة اخرى **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك
 تقدير ان لا يكون له اسئلة اخرى **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك
 موضوع العلم **قوله** ايضا نظراى كما كان في لزوم كون محمولات المسئلة **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك
 العامة **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك
 لكن كل واحد من هذه اسئلة على نحو تعريف ان كان مستقيم لقائه فان كل واحد منها عرض على كل مجموع غيبه من غير ان
قوله لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك
 او غير ضا حاكم في ذلك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك
 بالمفهوم المردود وعدم اعتبار الاول وبكذلك السؤال اعم من موضوع العلم ان كان محمول العلم اعم
 من الموضوع الاول **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك
 مبادى فانها لا يلزم ان يكون خارجا عن العلم بجواز ان يكون مبدءا قبل الشروع في تعاضد العلم اطلاقا **قوله** لا يملك
 المشبهة **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك
قوله لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك
قوله لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك
 حال العلم في مبادى **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك
 صنفنا ابو الفارابي ولما اخرجت تلك الكتب صارتها بالاحراق ولما اراد السلطان محمود قبضه من الى اهدان وصار
 وزيره عبد الله ثم فضل قوله من المنطق وحررها كما ينبغي **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك
 الموجودات الخارجية التي وجودها بقدرتنا واختيارنا وفعالنا واعمالنا الاختيارية **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك
 المنطق مبدءا وحكمة النظرية علم باحوال الموجودات الخارجية التي ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا
قوله لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك
 لكن المنطق من الحكمة **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك **قوله** لا يملك
 علم باحوال الموجودات الخارجية التي وجودها بقدرتنا واختيارنا واعمالنا الاختيارية **قوله** لا يملك
 العلم بالافعال في الموجودات الخارجية التي وجودها بقدرتنا واختيارنا واعمالنا الاختيارية

اثبات تدریج و مایهین به و اثبات اثبات اجزای روح و حایه و الرابع بیان ارتباطات الامور بالضعیه بالثبوت و التدریج و التدریج
بیان نظام ممکنات و فروعه ثمان الاول منها بحث کفیه الروح و منه تعریف الروح الانسانی و منه الروح الامین و القسم الثانی
الحکم بالمعاد و السانی علی ما ذکره شیخ فی رساله تفسیر ممکنه **قوله** بعد تمذیب الافلاک ای افلاک الفکر **قوله** ذکر الاستثانه
جلال الله فی اول سنای فی شرح الاسماء التعلیمیة **قوله** بواسطه اذا کان محل نظیر او بغير واسطه اذا کان مبیها مستعمل بکلمات
علی بن النضر **قوله** مسائل المركب بی در شمال الاربعه فان قیاسات العلم راسیه علیها **قوله** بیان الخلد ای بیان طریق اخذ
حدود و الاشیاء **قوله** کان المراد ای کان المراد من الحدین کون المراد من فعل الحد ای التحید بیان حد اخذ و معروف مطلقاً
سواء بکماله تماماً او ناقصاً او سماً تماماً او ناقصاً لا یصلح و هو معروف بالذات **قوله** الاثبات للاشیاء عطف علی الحد و ای
طریق اخذ الحد و للاشیاء و بیان طرق اخذ الاثبات للاشیاء بان یقال **قوله** فلا بد ان یضیع ای ان یعمل فک الک شیء منضوعاً
قوله بواسطه کمال الجواهر و جسم النامی علی الانسان بواسطه کمال حیوان علیة و بغير واسطه کمال حیوان الناطق علیة الاولی
یراد بواسطه و بغير الوسطه کمال بطریق الفکر و النظر و بدونه **قوله** یوین بقیه فان کون الشیء من الثبوت یا معلامه الذاتی
کذا اما ان یثبت برفع نفس الماهیه انما یکون ذواتاً فان یعمل اللازم ایضا کذا کذا فان یثبت ارتقاء من غیر العلم
وینشأ له قلنا نعم لکن لا یزیم نفس ارتفاع اللازم فان ارتفاع اللازم سبب لارتفاع امر الماهیه بارتفاع
اللازم یرتفع و لکن ان یرتفع اللازم فمال **قوله** ذاتاً مفعول **قوله** و یطلب علی الحد ای یتبع حد حد و یطلب حد حد
الذاتی من العرضی لما مر **قوله** بعد اعتبار الشرط المذكور فی باب المعروف مثل السواء و الجوار **قوله** فلا بد ان یعمل فی
ان یعمل فی الاقصیه اما المقدمات البدیئیه او المقدمات النظریه لکتابه من القیاس المركب من البدیئیات اجماع الشرطه اجماعاً
بالمركب من البیل البدیئیات و النظریات لکتابه من القیاس الصمیم **قوله** و یبالع عطف علی یعمل ای یبالغ فی فک کسبی
تعال المقدمات البدیئیه او النظریه لکتابه فی الدلیل حیث لا یثبت لک المقدمات **قوله** لا بد من عطف علی بیان **قوله**
منه ای من انهن **قوله** مقدمات ای مقدمات المرئسات و بی التقسیم و تحلیل و التحید و البرهان **قوله** و یعمل فی فک
ان کلمه بذاتی **قوله** و بذاتی المقاصد شبهه اشاره الی العمل بالتقسیم و اخواته و العمل بهنا غیر المقاصد الیهی معلوم شبهه بهال لکن
المقصود من العلم بهذا ان یما یاسب بحال المبتدین من بیان مرام المص و الشارح الیزیدی رحمه الله علیهما و الزجاری الناطق
بعضیل صلاح خطه و ان یمنی من الدعاء احمد علی نعمه و علی سیدنا هو شرف رسله و انبیاءه و علی اهل صحابه الدین

